جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كليـــة الدراســـات العليـــا
معهد تنمية الأسرة والمجتمع

دور ديوان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي في السودان

(دراسة ميدانية على ولاية جنوب دارفور بمحلية نيالا)

Role of The Chamber of Zakat in local Community Development in Sudan

(A Field Study on Nyala Locality - South Darfur State)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في تنمية المجتمع

إعداد الدارس
النور محمد موسى النور

إشراف البروفيسور
عبد العزيز كرم الله جيب الله

2019م

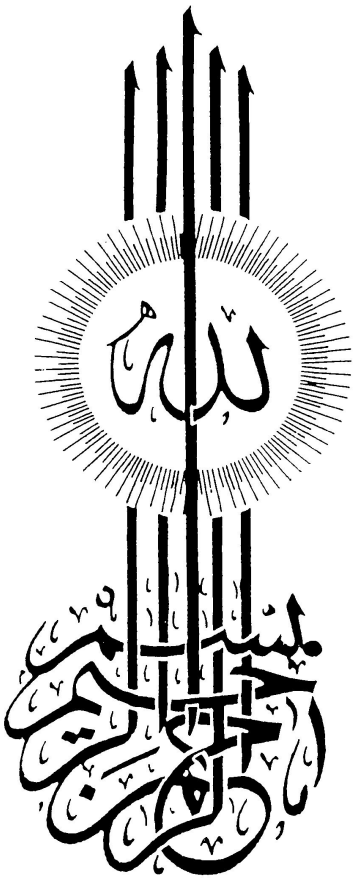
بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهلال

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٦٠ ﴾

صدق الله العظيم

سورة التوبة، الآية (60)

الإهـــــداء

إلى والدتي العزيزة

التي أنارت طريقي وسهرت وتعبت من أجلي.. أمد الله في عمرها

إلى والدي العزيز

الذي رسم لي خارطة الطريق وحملني على كتفيه وأنار لي عتمة الحياة .

ربي أحفظه وأرعاه

إلى زوجتي الفاضلة وأبنائي

يفنى الكلام ولا يحيط بفضلكم * أيحيط ما يفني بما لا ينفد

إلى إخواني وأخواتي الأفاضل

الذين كانوا لي عوناً وسنداً ولم يبخلوا علي بشئ .. بارك الله فيكم

إلى أساتذتي الأجلاء

الذين قال فيهم الشاعر: قم للمعلم ووفه التبجيلا ** كاد المعلم أن يكون رسولا

إلى جميع طلاب العلم والمعرفة أهدي هذا الجهد

الشكر وتقدير

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضۡلِ رَبِّي لِيَبۡلُوَنِيٓ ءَأَشۡكُرُ أَمۡ أَكۡفُرُۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٞ ﴿٤٠﴾ ﴾ (سورة النمل، الآية 40)

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان، إلى يوم الدين أما بعد :

وانطلاقاً من قول النبي (ﷺ) {ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله} (الترمذي، 1954م، ص 339)

فإني أتقدم بخالص الشكر والتقدير للبروفيسور/ عبد العزيز كرم الله جيب الله المشرف على الدراسة على تكرمه بالإشراف على هذه الأطروحة وظل يقدم لي يد المساعدة وأفادني بعلمه وخبراته وتجاربه ، ولم يبخل علىَ بشئ من ذلك فجزاه الله عنى خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ممثله في كلية الدراسات العليا والبحث العلمي لإتاحتها لي هذه ألفرصه لنيل هذه الدرجة ، كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي بمعهد تنمية الأسرة والمجتمع وأسرة مكتبة المعهد لما قدموه لي من مساعدة ، والشكر موصول لأسرة مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية ومكتبة جامعة النيلين،الشكر لديوان الزكاة بمحلية نيالا جميعهم وقفوا معي ولم يقصروا.

ويمتد الشكر والامتنان للإخوة في جامعة الجزيرة كلية الدراسات التنموية وأخص بالشكر الدكتورة/ غادة عبد الهادي النور وكل من وقف معي في هذا الجهد ولم يرد إسمه في هذه الدراسة .

الباحث،،،

المستخلص

هدفت هذه الدراسة لمعرفة، دور ديوان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي في السودان تحددت مشكلة الدراسة في معرفة المساعدات التي يقدمها ديوان الزكاة للمستفيدين في تقليل المشكلات التي تواجه الفقراء بصورة شاملة في محلية نيالا، تمثلت أهداف الدراسة في التعرف على المساهمات الإقتصادية التي يقدمها ديوان الزكاة في تحسين مستوى المعيشة ومقابلة الإحتياجات الأساسية للمجتمعات المحلية ومعرفة عدالة توزيع المساهمات التي يقدمها ديوان الزكاة وفقاً للمعايير المحددة ، بالإضافة إلى معرفة أثر المساهمات في مجال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية في منطقة الدراسة. في ضوء تلك الأهداف فقد تمثلت تساؤلات الدراسة، في الأتي :كيف ساهم ديوان الزكاة في تحسين المستوى الإقتصادى للمستفيدين في مجتمع الدراسة؟إلي أي مدى يراعي ديوان الزكاة عدالة توزيع المساهمات التي يقدمها للمستفيدين؟ما هي مساهمت ديوان الزكاة في دعم الخدمات الصحية؟ وكيف ساعد ديوان الزكاة في تقديم الخدمات التعليمية في منطقة الدراسة؟. أجريت هذه الدراسة على محلية نيالا بولاية جنوب دارفور، حيث أختار الباحث عينة عشوائية منتظمة من المستفيدين من خدمات ديوان الزكاة، شملت (300) مبحوث من مجتمع الدراسة البالغ 3400مستفيد. لجمع البيانات أعتمدت الدراسة على أداة الإستبيان التي أحتوت على الأسئلة المغلقة والمفتوحة للمبحوثين حسب أهداف وتساؤلات الدراسة، وأستخدم الدارس المنهج الوصفي التحليلي للبرامج والمشروعات التي يقدمها الديوان في تنمية المجتمعات المحلية، وأستخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية لمعالجة البيانات الميدانية بعد ترميزها وتحويلها إلى أرقام.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة الآتي: أكدت الدراسة الميدانية أن ديوان الزكاة ساهم مساهمة مقدرة في تقديم المساعدات العينية والنقدية والمشروعات الإنتاجية، وجاءت نسبة (62%) تم دعمهم بمشروعات إنتاجية و(38%) عينية ونقدية،وأكدت الدراسة أن الإعانة الشهرية المقدمة من ديوان الزكاة تساعد لحد كبير في الوفاء بإحتياجات الأسرة الأساسية وذلك بنسبة (61%)، كما أكدت الدراسة أن الدخل الشهري للمشروعات الإنتاجية يتراوح بين (1000–1999) جنيهاً، وأفاد معظم المستفيدين بأن لديهم خبرة في مجال المشروعات التي منحت لهم، كما أثبتت الدراسة عدم المتابعة للمشروعات الإنتاجية وذلك بنسبة (40%) وأفادت أن المشروعات التي يقدمها ديوان الزكاة ساهمت في خلق مزيد من فرص العمل للمجتمع الدراسة، كما أكدت أن ديوان الزكاة ساهم في دعم الخدمات الصحية، وجاءت نسبة (83%) علاج مباشر للأسر الفقيرة، وتمليك بطاقات التأمين الصحي،

وبناء المدارس ،كما أثبتت الدراسة بأن ديوان الزكاة ساهم في دعم المجال التعليمي،وذلك مـــن خلال تعليم الأيتام في مرحلة الأساس وذلك بنسبة (86%) ودعم طلاب الخلاوي والمـــساجد، وبرنامج الحقيبة المدرسية،برنامج كفالة الطالب الجامعي، وأكدت الدراسة أن الديوان ساهم في دعم الخدمات العامة، حفر أبار مياه الصالحة لشرب، وكهرباء الريف،كما أكدت الدراســـة أن الديوان يقدم كل المساعدات بصورة منتظمة لمجتمع الدراسة.

قدمت الدراسة عدة توصيات منها، تعميم المساعدات التي يقدمها الديوان على كل الفقراء والمساكين لمجتمع الدراسة والمجتمعات المحلية الأخرى في السودان، إخضاع البرامج إلى التقويم الدوري والمتابعة من قبل ديوان الزكاة حتى يقلل من حدة الفقر وسط المجتمع، وتوخي العدالة في توزيع المساعدات بين أفراد المجتمع بعمل مسح دقيق عن طريق اللجان القاعدية لمعرفة أكثر أفراد المجتمع إحتياجاً، وإنشاء مراكز صحية خاصة بديوان الزكاة لتسهيل وصول أفراد المجتمع وخاصة الفقراء منهم بطرق ميسرة بالإضافة إلى زيادة كفالة الطالب الجامعي حتى تفي لسد إحتياجاته اليومية .

Abstract

This study came under the title, The Role of Zakat Chamber in the development of the local community in Sudan. The problem of the study was identified in the impact of the assistance provided by the Chamber of Zakat to beneficiaries in reducing the problems facing the poor in a comprehensive manner in Nyala locality. The objectives of the study represented in identifying the economic contributions made by the Chamber of Zakat in improving the standard of living and meeting the basic needs of local communities, and to know the fair distribution of the contributions provided by the Chamber of Zakat according to specific criteria, in addition to know the impact of contributions in the field of health and educational services in the study area.

In the light of those objectives, the hypotheses of the study were that the contributions made by the Chamber of Zakat improved the economic level of beneficiaries in the study population. The Chamber of Zakat takes into account the fair distribution of the contributions it provides to the beneficiaries. The Chamber of Zakat contributes to supporting health services. The Chamber of Zakat assisted in providing educational services in the study area.

This study was conducted on Nyala locality in South Darfur State, where the researcher selected an intentional sample of the beneficiaries of the services of the Zakat Chamber, which included (300) respondents from the study population. To collect the data, the study relied on the questionnaire tool which contained closed and open questions to the respondents according to the objectives and hypotheses of the study. The study used the descriptive analytical method for the programs and projects offered by the Chamber of Zakat in the development of local communities. The researcher used the statistical packages program for social sciences (SPSS) to process the field data after being coded and converted into numbers.

The most important findings of this study are as follows: The field study confirmed that the Chamber of Zakat contributed significantly in providing in-kind and cash assistance and production projects, 62% of them were supported by productive projects and 38% in kind and cash. The study confirmed that the monthly subsidy provided by the Chamber of Zakat helps to a large extent to meet the needs of the family, at a rate (61%). The study also confirmed that the monthly income of productive projects ranges between (1000 to1999 SDG)), and most beneficiaries reported that they have experience in the field of projects granted to them. The study also proved not to follow up the production projects by (40%). It added that the projects provided by the Chamber of Zakat contributed to creating more job opportunities for the study community. She also confirmed that the Chamber of Zakat contributed to supporting

health services, and 83% of them received direct treatment for poor families, owning health insurance cards, building schools. The study also showed that the Chamber of Zakat contributed in supporting the educational field; through the education of orphans in the basic stage by (86%) and support the students of Al-Khalawi and mosques, the school bag program, the university student sponsorship program. The study confirmed that the Chamber contributed in supporting public services, drilling wells for drinking water, and rural electricity. The study also confirmed that Chamber provides all assistance regularly to the study population.

The study recommended several recommendations including: Disseminate the assistance provided by the Office to all the poor and needy to the study community and other communities in Sudan. Subjecting programs to periodic evaluation and follow-up by the Chamber of Zakat in order to reduce poverty among the community. Equitable distribution of aid among members of the community through a careful survey through the basic committees to identify the neediest members of the community. Establishing health centers for the Zakat Office to facilitate the access of community members, especially the poor, in accessible ways; In addition to increasing the sponsorship of the university student to meet their daily needs.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
استهلال	أ
إهداء	ب
شكر وتقدير	ج
مستخلص الدراسة	د
Abstract	و
فهرس الموضوعات	ح
فهرس الجداول	ي
الفصل الأول	
الإطار العام للبحث	
تمهيد	1
مشكلة الدراسة	2
أهمية الدراسة	2
أهداف الدراسة	2
تساؤلات الدراسة	2
منهج الدراسة	3
أدوات جمع البيانات	3
عينة الدراسة	3
مصطلحات الدراسة	3
الفصل الثاني	
الإطـــــار النظـــــري	
المبحث الأول: المفاهيم العامة للدراسة	6
المبحث الثاني: المداخل النظرية للتنمية	12
المبحث الثالث: الدراسات السابقة للدراسة	20
الفصل الثالث	
ديوان الزكاة وتنمية المجتمعات المحلية	
المبحث الأول: أسس تنمية المجتمعات المحلية.	30

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني:التخطيط والتنمية المحلية.	42
المبحث الثالث: التمويل والمشاركة في التنمية المحلية	49
المبحث الرابع: ديوان الزكاة النشأة والأهداف والاختصاصات	55
المبحث الخامس: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للزكاة في تنمية المجتمع	62
المبحث السادس: التطور الإداري والهيكل التنظيمي للديوان بالولاية	70
الفصل الرابع	
الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة	77
المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة الميدانية	82
النتائج	110
التوصيات	112
المصادر والمراجع	113
الملاحق	

فهرس الجداول

جدول رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	قيمة معامل الثبات	81
2	قيمة معامل الصدق	81
3	يوضح توزيع المبحوثين حسب النوع	82
4	يوضح توزيع المبحوثين حسب العمر	82
5	يوضح توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية	83
6	يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	83
7	يوضح توزيع المبحوثين حسب المهنة	84
8	يوضح توزيع المبحوثين حسب عدد أفراد الأسرة	85
9	يوضح توزيع المبحوثين حسب نوع السكن	85
10	نوع المساعدة التي تحصلت عليها من ديوان الزكاة	86
11	مقدار الإعانة النقدية التي حصلت عليها من ديوان الزكاة	86
12	هل تواجهك صعوبات في الحصول على الدعم من ديوان الزكاة	87
13	الصعوبات التي تواجهها في الحصول على الدعم من ديوان الزكاة	87
14	الإعانة الشهرية المقدمة من ديوان الزكاة	88
15	الحصول على مشروع إنتاجي من ديوان الزكاة	88
16	نوع المشروع الذي حصلت عليه من ديوان الزكاة	89
17	دخل المشروع الشهري	90
18	نوع ملكية المشروع	91
19	نوع تمويل المشروع	91
20	الخبرة في مجال المشروع الذي حصلت عليه	92
21	متابعة المشروع بعد الحصول عليه	92
22	الدورات تدريبية في مجال مشروعك	93
23	نجاح المشروع الذي حصلت عليه من ديوان الزكاة	93
24	المشروع الذي حصلت عليه من ديوان الزكاة	94
25	الحصول على مشروع آخر بعد فشل المشروع الأول	94
26	نوع المشروع الثاني الذي حصلت عليه	95

جدول رقم	عنوان الجدول	الصفحة
27	الحصول على مساعدة عينية من ديوان الزكاة	95
28	نوع المساعدة العينية التي تحصلت عليها من ديوان الزكاة	96
29	الاستفادة من برنامج قوت العام	96
30	الكمية التي حصلت عليها من قوت العام كافية	97
31	تلقي الدعم من ديوان الزكاة	98
32	دور اللجان القاعدية	98
33	العلاقة بلجنة الزكاة بالمنطقة	99
34	إشراك المستفيدين لتحديد نوع المساعدة	99
35	المشروعات المقدمة من ديوان الزكاة تساهم في خلق المزيد من فرص العمل	100
36	توزيع المساهمات دون تميز بين أفراد المجتمع	100
37	دعم ديوان الزكاة للقطاع الصحي بالمنطقة	101
38	تقديم ديوان الزكاة دعم لقطاع التعليم بالمنطقة	102
39	تقديم ديوان الزكاة دعم للخدمات العامة بالمنطقة بصورة منتظمة	103

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

تعد تنمية المجتمعات المحلية من الموضوعات الحية التي تحتاج إلى البحث والدراسة المستمرة، وذلك لحيوية إتصالها بالإنسان وحياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، والمجتمعات تشعر بأهمية التنمية والمشاركة فيها والاستفادة منها والتفاعل معها من أجل التطور والتحديث ورفع مستوى الخدمات والتخلص من المشكلات الاجتماعية والإقتصادية التي تعوق التنمية .

تعتبر تنمية المجتمع المحلي من العمليات التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية وجعل هذه المجتمعات جزءاً متكاملاً للدولة ومساعدتها على أن تسهم إسهاماً فاعلاً في تحقيق التقدم القومي، وتعمل التنمية على إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع وهي الحاجة إلى الغذاء والصحة التعليم والعمل وهدف التنمية هو الإنسان وتنمية قدراته التي تساعده على القيام بأدواره الاجتماعية والإنتاجية. (السمالوطي،2010م، ص22)

تنمية المجتمعات المحلية في ولاية جنوب دارفور مرهونة إلى حد كبير بجهود معتبرة من مؤسسات التنمية الاجتماعية في تقديم المشروعات الإنتاجية لأفراد المجتمع المحلي عبر ديوان الزكاة كإحدى آليات مؤسسات التنمية المحلية عليه وضع خصوصية لأفراد المجتمع نسبة لتأثرهم بالصراع الأهلي بمنطقة الدراسة،حيث عدد السكان بالولاية (4450803) نسمة عدد الأسر (741801) أسرة وعدد الأسر الفقيرة (275598) أسرة. (تقرير الحصر الشامل للفقراء، 2012م، ص72)

تعتبر الدراسة محاولة للتعرف على دور ديوان الزكاة بولاية جنوب دارفور لاعتباره عامل من عوامل التنمية المحلية، ويعمل ديوان الزكاة على الحد من الفقر وتشابكه مع قضايا التنمية والأوضاع المختلفة سيما الإصلاح الإجتماعي والإقتصادي والممارسات السياسية التي تؤدي إلى مزيد من الفقر أو مزيد من التنمية والرخاء وما يهم الباحث معرفة منح الزكاة للفقراء والمساكين وهذا يعمل على إستقرار المجتمع وأمنه وسلامته ورفاهيته، وذلك لا يكون إلا بإعطاء الفقراء بالقدر الكافي الذي يؤهلهم للإعتماد على أنفسهم وتوفير متطلبات الحياة الأساسية و من ثم يؤدي ذلك إلى إحداث التغيير المطلوب في المجتمع بهدف التنمية المحلية .

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن الأوضاع التي أفرزتها الصراعات السياسية والإقتصادية في دارفور بصفة عامة مما دفع السكان إلى النزوح حول أطراف مدينة نيالا، حيث بلغ عدد النازحين حوالي (302) ألف نسمة وبلغ عدد الأسر الفقيرة وفقاً لتقرير الحصر الشامل لعام (2012م) حوالي (2275598) أسرة من جملة عدد السكان بالولاية البالغ عددهم (4450803) نسمة،والمستفيدين عددهم 3400فرد، وتحدد مشكلة الدراسة في معرفة دور المساعدات التي يقدمها ديوان الزكاة في تقليل المشكلات التي تواجه الفقراء والمساكين بصورة شاملة في محلية نيالا ، وذلك من خلال السؤال التالي: ما هو دور ديوان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي بمجتمع الدراسة ؟ .

أهمية دراسة:

الأهمية العملية: تكتسب أهمية عملية من خلال تحليها لدور ديوان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي في مجتمع ولاية جنوب دارفور محلية نيالا،وتقييم لأداء ديوان الزكاة فيما يتعلق بالمشروعات الإنتاجية والمساعدات النقدية والعينية التي تمنح للفقراء من أجل تحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، وإمكانية الحصول عليها بطريقة عادلة بين أفراد المجتمع.

الأهمية العلمية: يعتبر البحث إضافة إلى التراكم المعرفي والعلمي في مجال التنمية الاجتماعية بصورة عامة وتنمية المجتمع بصورة خاصة من خلال دراسة تجربة ديوان الزكاة في نجاح المشاريع التي يقدمها لأفراد المجتمع، وتتيح مدى الإسهام الذي يقدمه ديوان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي،بإضافة إلي التعرف على جوانب الخلل في دور الديوان مما قد يتيح فرص أفضل لمعالجتها في المستقبل.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة:

التعرف على دور ديوان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي .

الأهداف الفرعية:

1/ التعرف على مساهمة ديوان الزكاة في تحسين المستوى الإقتصادي .

2/ معرفة عدالة توزيع المساعدات التي يقدمها ديوان الزكاة.

3/ التعرف على مساهمة ديون الزكاة في المجال الصحي.

4/ التعرف على مساهمة ديون الزكاة في المجال التعليمي.

تساؤلات الدراسة:

1/ كيف ساهم ديوان الزكاة في تحسين المستوى الإقتصادي للمستفيدين؟.

2/ إلى أي مدى يراعي ديوان الزكاة عدالة توزيع المساعدات التي يقدمها بين المستحقين؟.
3/ ماهية مساهمة ديوان الزكاة في دعم الخدمات الصحية في منطقة الدراسة؟
4/ ما هي مساهمة ديوان الزكاة في دعم الخدمات التعليمية في منطقة الدراسة؟

منهج الدراسة:

يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وهو الأسلوب الأمثل الذي تعتمد عليه الدراسات الاجتماعية بهدف توفير البيانات والحقائق عن المشكلة وتفسيرها والوقوف على دلالاتها ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها من جوانب تدور حول المشكلة والتعرف عليها في محلية نيالا .

أدوات جمع البيانات

الإستبيان: قام الدارس بتصميم إستبيان بغرض جمع البيانات من المستفيدين من خدمات ديوان الزكاة بولاية جنوب دارفور .

المقابلة: قام الدارس بإجراء مقابلات مع المسؤولين بديوان الزكاة بولاية جنوب دارفور.

مجتمع الدراسة: المستفيدين من خدمات ديوان الزكاة بمحلية نيالا بولاية جنوب دارفور،وسيأتي تفصيل عنه لاحقاً في فصل الدراسة الميدانية.

عينة الدراسة:

أستخدم الدارس عينة عشوائية منتظمة من المستفيدين من الخدمات التي يقدمها ديوان الزكاة بمحلية نيالا – ولاية جنوب دارفور، وسيأتي تفصيل عنه لاحقاً في فصل الدراسة الميدانية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: في الفترة من 2016 – 2019م

الحدود المكانية: ولاية جنوب دارفور محلية نيالا.

مصطلحات الدراسة:

1/ الدور:

أ/ الدور في اللغة: أدار الشئ أي غيره والمداورة كالمعالجة (ابن حماد، د.ت).

ب/ الدور في علم الإجتماع: مصطلح الدور الإجتماعي يرتبط بالمركز الإجتماعي وكلها تتصل إتصالاً وثيقاً في حياة الناس في المجتمع، وتعتبر أهم الدعائم الأساسية للحياة الإجتماعية ويوجد تلاحم كبير بين المركز والأدوار الإجتماعية، والمركز الإجتماعية عبارة عن موقع أو مكانة معينة في الجماعة والمجتمع، والدور الاجتماعي فيمثل الجانب السلوكي في المركز، فكل فرد في المجتمع يشغل مركزاً معيناً يتوقع أن يقوم بالدور الذي يتطلبه هذا

المركز،وعليه يصبح الدور عبارة عن تعبير بنائي يشير إلى مكان أو وضع الفرد في إطار معين يحتوي توزيعاً خاصاً لهذه الأوضاع أو الأماكن . أما الدور فهو تعبير وظيفي يشير إلى الطريقة التي يتوقع أن يسلك بها الفرد في هذا المركز وهما معاً يعبران عن مفاهيم ديناميكية متغيرة ويعبران عن الطبقة المتغيرة للمجتمع الإنساني (يونس،1974م)

2/ **الديوان:** هو مكان يجتمع فيه عدد من الكتاب التابعين لأحد مسئولي الدولة لكتابة ما يطلب منهم لتسيير شؤون الدولة.

3/ الزكاة :

في اللغة العربية: هي البركة والنماء والطهارة والصلاح .

في الشرع: حق يجب في المال وعرفت بأنها إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ النصاب لمستحقيه أن تتم التملك، وعرفها المالكية بأنها تمليك جزء من مال مخصوص لشخص مخصوص عينه الشارع لوجه الله تعالى، فقولهم تمليك إستمرارية عن الإباحة فلو أطعم يتيماً بنية الزكاة لا يخرجها إلا حكم عليه بنفقة الأيتام، وقولهم جزء من مال خرج المنفعة لو أسكن فقيراً داره سنة بنية الزكاة لا يجزيه والجزء المخصوص هو المقدار الواجب دفعه والمال المخصوص هو النصاب المقدر شرعاً، الشخص المخصوص هم مستقو الزكاة وعرفها الشافعية بأنها إسم لا يخرج عن مال أو بروز على وجه مخصوص، والحنابلة عرفوها بأنها حق واجب في مال مخصوص في طائفة مخصوصة في وقت مخصوص وتبين أن الزكاة أطلقة عرف الفقهاء فعل الأشياء الحق الواجب في المال وأطلقت أيضاً على الجزء المقدر من المال الذي فرضه الله حقاً للفقراء.(احمد،2001م)

4/ ديوان الزكاة : عرف بالمادة (3/5) من قانون الزكاة لعام 2001م علي أنه هيئة مستقلة تقوم بالزكاة جباية وصرفاً وديوان الزكاة في الولاية يخضع لإشراف مجلس أمناء الزكاة الولائي وهو نفس الوقت خاضع في كل الأمور المتعلقة بأي شأن اتحادي لإشراف الديوان الاتحادي.

5/ تنمية المجتمع: عرَّفت هيئة الأمم المتحدة في عام 1956 تنمية المجتمع، على أنها عبارة عن العمليات التي توحِّد بين جهود الأهالي والسُّلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية للمجتمعات المحلية، تحقيقاً لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، ومساعدتها على المساهمة التامة في النقد القومي (السمالوطي، 2010م)

6/ المجتمع المحلي: يُقصد به مجموعة من الناس يعيشون في منطقة دائمة صغيرة ومحددة، ويتقاسمون طريقة حياة مشتركة، وتجمع بينهم العلاقات الاجتماعية الأولية المباشرة، ولذلك هو الحالة أو الموقف الذي يجد فيه الإنسان نفسه مرتبطاً مع غيره من الأفراد بمجموعة من

العلاقات الاجتماعية المتشابكة. كما يقصد به الدارس أحياء مجتمع نيالا. أو هو عبـــارة عـــن النطاق المكاني المحدود الذي يتكوّن من مجموعة من العناصر والعمليات، والمحاور والأبعاد التي تُسهم في تقدمه، عن طريق حل مشكلاته الذاتية (عيد، 1990م)

7/ الولاية : اسم يطلق علي النظام الإداري السياسي لأقاليم السودان ويقصد بها في الدراسة ولاية جنوب دارفور.

8/ عدالة التوزيع: هي توزيع الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع حسب حاجـــاتهم فـــي حدود المصلحة العامة.(https//Aljazeera.net.2007)

الفصل الثاني

الإطـــــار النظـــــري

المبحث الأول: المفاهيم العامة للدراسة

المبحث الثاني: المداخل النظرية للتنمية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة للدراسة

الإطار النظري

تمهيد:

يتناول هذا الفصل المفاهيم العامة التي شملها عنوان الدراسة مفهوم الدور والزكاة والمجتمع المحلي وكذلك يحتوي النظريات التي تفسر وتحلل الدراسة ،نظرية الدور ونظرية البنائية الوظيفية، ويشمل أيضاً الدراسات السابقة ،الأجنبية والعربية والمحلية.

المبحث الأول: المفاهيم العامة للدراسة

1- مفهوم الدور:

عرف علماء علم الاجتماع بأن الدور هو الأفعال التي يقوم بها الأفراد، بحيث يتوافق مع البناء الاجتماعي ويتلاءم معه، أما بعضهم يعرفه بأنه السلوك أو مجموعة من الأساليب التي يؤدي بها الفرد السلوك الذي يرتبط بوضعه الاجتماعي أو بموقف اجتماعي معين .أيضاً هنالك من ينظر ليه باعتباره تنظيماً لاتجاهات الأفراد التي تناسب وضعاً معيناً في نظام العلاقات الاجتماعية .كمثال حيث يتميز نظام ديوان الزكاة بمجموعة من الأدوار المتخصصة كدور إدارة الجباية وإدارة المصارف والحسابات غيرها من الأقسام هذه الأدوار مترابطة أهداف مشتركة كما الحال في الأنظمة الأخرى.(الغالي،2018م)

أيضاً الدور هو مجموعة من الأنشطة المترابطة السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينة، ويترتب على الأدوار إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة، وفى الإدارة تحديد الأدوار الرسمية للعاملين من خلال أسماء وظائفهم أو توصيفها، وترتبط الأدوار أيضاً بتوقعات الرؤساء والمرؤوسين. (الغالي ،2018م).

وتشير نظرية الأنساق إلى مفهوم الدور وأهميته في إطار النسق، حيث يشير الدور إلى منظومة السلوكيات التي ترتبط بالشخص الذي يشغل المنصب أو الوظيفة معينة بديوان الزكاة ،تتكون هذه المنظومة الأخلاقية من سلوكيات وعلاقات مهنية ترتبط بالأنشطة والمسئوليات المتعلقة بالأدوار وكيفية أدائها.

إلا أنه حسب المتطلبات النظرية والمنهجية للدراسة لابد أن نشير إلى مفهوم الدور من المنظور البنائي الوظيفي كأهم الموجهات النظرية لموضوع الدراسة.

ويبرز مفهوم الدور نوعاً من التفاعل الذي يربط ديوان الزكاة بالمجتمع المحلي، يتخذ هذا الدور عدة مظاهر إجتماعية وإقتصادية. (سليمان، 2005م)

التعريف الإجرائي:

الدور هو المهمة الفردية أو الجماعية أو المؤسسة أو المجتمع يقومون بها من اجل إصلاح خلل اجتماعي أو تعلم مهارة إعانة ومساعدة المحتاجين من أفراد المجتمع.

2- مفهوم الزكاة

الزكاة شرعاً:

اختلفت تعريفات الفقهاء للزكاة تبعاً لاختلافاتهم في تكييفها الشرعي، هل هي عبادة محضة أم أنها حق مالي محض أم أنها مشتركة بين العبادة والحق المالي .

ويمكن القول بأن جميع تعاريف الفقهاء المتعلقة بزكاة المال تدور حول مفهوم واحد هو أنها تمليك جزء معين من مال إلى من يستحقه لتحقيق رضا الله عز وجل وتزكية النفس والمال والمجتمع. (مسعد، 1998م)

وقد جاء التعريف الوارد في قانون الزكاة السوداني الصادر في 2002 م في السياق، إذ عرف الزكاة بأنها الحصة المقدرة في مال المسلم (قانون الزكاة،2001م). وفرق بينها وبين الصدقة والتي نص على أنها كل مال سوى الزكاة يدفع تطوعاً للديوان وتشمل الأموال التي تصرف على أوجه الخير دليل وجوب الزكاة

أولى الإسلام الاهتمام والعناية بالمال سواء في وسائل امتلاكه وكسبه أو تثميره أو تسخيره وإنفاقه بما يجعل المال أداة إيجابية في خدمة البشرية بغير غلو أو طغيان ومما يؤكد ذلك الاهتمام أن عدد الآيات التي وردت في القرآن الكريم في شان الإنفاق بصورة المختلفة بلغت مائتين وأربعاً وثلاثين آية. (يحيى، د. ت)

أما الأدلة التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية بوجوب الزكاة فهي:

الزكاة في القرآن:

فرض الله سبحانه وتعالى فريضة الزكاة في كتابه العزيز بآيات واضحة وقد تكررت كلمة الزكاة في القرآن الكريم اثنين وثلاثين مرة، منها تسع وعشرون مرة معرفة وقد ذكرت في ستة وعشرين موضعاً مقترنة بالصلاة في آية واحدة (يحيي،) ونورد أدناه عدداً من هذه الآيات الدالة على وجوب الزكاة حسب ترتيب نزولها .

قال تعالى: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ (سورة المزمل، آية 20) وقال سبحانه ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ﴿٤﴾ ﴾ (سورة المؤمنون، آية 4) وقال تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾ ﴾ (سورة الحج، آية 41) وقال تعالى ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ (سورة التوبة، آية 103)

الزكاة في السنة النبوية :

لقد جاءت الأحاديث النبوية مؤكدة فريضة الزكاة ومفصلة للأموال الخاضعة للزكاة والمقادير المأخوذة منها والمستحقين لها.

ومن هذه الأحاديث ما جاء في فتح الباري : في باب من الإسلام حديث إسماعيل حدثني مالك بن أنس عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول جاء رجل إلى رسول الله (ﷺ) من أهل نجد ثاير الرأس يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول حتى دناه فإذا هو يسأل عن الإسلام فقال رسول الله (ﷺ)خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل علي غيرها قال لا إلا أن تطوع قال رسول الله (ﷺ) وصيام رمضان فأدبر الرجل وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص قال رسول الله (ﷺ)أفلح إن صدق (السعقلاني، ط2، ج1، ص 87088)

ومما يزيد التأكيد على اهتمام الإسلام بوجوب الزكاة قول على رضي الله عنه "ما كتبنا شيئاً عن رسول غير القرآن إلا هذه الصحيفة، وكانت فريضة الزكاة". (يحيى، د.ت)

الزكاة في إجماع الأمة :

إن الزكاة أحد أركان الإسلام الخمس وقد أجمع العلماء على فرضيتها ومن حد وجوبها فهو كافر ومن ومنعها أخذت منه قهراً فإن قوتل حتى يؤديها؛ بل قال بعض العلماء (أن العقل أيضاً جل على فرضيتها كما دل الكتاب والسنة والإجماع ومرده:عقل المسلم الذي يؤمن بحكمة الله تعالى ورحمته) (مسعد، 1974م)

التعريف الشائع للزكاة:

المعنى الشائع لدى بسطاء المسلمين أن الزكاة هي مجرد إشباع الحاجات العاجلة للفقراء كالجوع والمرض والجهل ،فالزكاة يقتصر دورها على توفير الغذاء والأدوية والكتب بالقدر اللازم للقضاء السريع للحرمان الذي يعاني منه الفقراء وذوي الحاجات. وهذا بلا شك دور هام ونبيل للزكاة،لكن الواقع أن دور الزكاة أعمق من هذا الدور الإنساني النبيل.

فنظام الزكاة يعتبر أداة مثلى لعلاج مشاكل الفقر من جذورها، كما أنها تحقق عدالة توزيع الدخل والثروة في المجتمع.وهي المشاكل التي تؤرق رجال الاقتصاد والفكر الوصفي والعلماني في العصر الحديث. فإذا كانت هذه العقول المادية قد نجحت عن طريق العلم والتخطيط والأخذ بأساليب الإدارة الحديثة أن تزيد من الإنتاج الكلي والدخل القومي، فإنها لم تنجح مطلقاً في علاج هذه المشاكل المزمنة في كل مجتمع يتخلى عن القيم الروحية والدينية والخلقية ،لهذا نجد باستمرار أنه بالرغم من الثراء الفاحش لبعض الأفراد والطبقات الاجتماعية. (إبراهيم، 2001م)

التعريف الإجرائي للزكاة:

العناية بالإنسان وتلبية احتياجاته وانتشاله من الفقر والفاقة إلى مستوى يليق بالدور المكلف به وهو عبادة الله عذل وجل ولا يرضى الإسلام بشريعة اقل من مستوى التكرم الذي منحه الله عز وجل له قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾ ﴾ (سورة الإسراء، آية 70)

3- مفهوم ديوان الزكاة :

عرف بالمادة (3/5) من قانون الزكاة لعام 2001م علي أنه هيئة مستقلة تقوم بالزكاة جباية وصرفاً وديوان الزكاة في الولاية يخضع لإشراف مجلس أمناء الزكاة الولائي وهو نفس الوقت

التعريف الإجرائي لديوان الزكاة :

التوظيف الجيد لإيرادات الزكاة بما يحقق للإنسان حد الكفاية ويرفع به إلى دائرة العطاء باعتبار الإنسان عماد التنمية والمقصود بها وذلك كله في ضوء الضوابط الإسلامية .

4- مفهوم المجتمع المحلي:

يمثل المجتمع أهم المصطلحات المحورية التي تدور حولها موضوعات وقضايا التغيير المخطط يرجع تطور استعماله بالضرورة إلى ميدانين من ميادين العلوم الاجتماعية والانثروبولوجيا ،بالرغم من أن علماء الاجتماع يدرسون أجزاء كبيرة من المجتمع ،لطبيعة العلاقات بين أجزائه .إلا أنه يعتبر اكبر وحدة اجتماعية .

فالمجتمع نموذجياً هو الأكمل والوحدة الرئيسية في التحليل السوسيولوجي، ويدل مصطلح المجتمع على كل تجمع أنساني يضم أفراده تجمعهم نفس الممارسات والتاريخ واللغة المشتركة وتضبطهم قوانين وقواعد واضحة (Michel, 1994,.)

كما يشير مفهوم المجتمع إلى مجموعة من الناس الذين يقيمون غالباً على رقعة من الأرض وتربطهم علاقات دائمة نسبياً وليس من النوع العارض المؤقت، ولهم نشاط منظم وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها وتسود بينهم روح جمعية تشعرهم أن كلا منهم ينتمي لهذا المجتمع. (محمود، 2005م)

ومن خلال التعريف يضم المجتمع مجموعة من العناصر هي مجموعة أفراد وموقع جغرافي، تفاعل ،قوانين ،ضوابط مشتركة.ويشير في الإطار نفسه احمد زكي بدوي إلى أن المجتمع هو جماعة من الناس يعيشون معاً في منطقة معينة، تجمع بينهم ثقافة مشتركة ومختلفة عن غيرها، وشعور بالوحدة،كما ينظرون إلى أنفسهم ككيان متميز، ويتميز المجتمع

تجميع الجمعيات بنيان من الدوار المتصلة ببعضها والتي تتبع في سلوكها المعايير الاجتماعية. (بدوي، د. ت)

أما المجتمع المحلي فهو لفظ قديم في اللغة الانجليزية يستخدم ليشير إلى معاني مختلفة في لغة الحياة اليومية،ومن بين التعريفات التي وضعت للمجتمع المحلي هي عبارة عن نسق اجتماعي يشمل عدد كافي من البناءات الاجتماعية النظامية لأفراد وجماعات وتنظيمات، يستهدف إشباع حاجاتهم من خلال تكون علاقات دور متبادلة تشمل بناء النسق الكلي. وكذلك المجتمع المحلي هو اصغر وحدة للبناء الاجتماعي داخل أي مجتمع يستطيع أن تعتمد على نفسها، (جابر، 1996م)

التعريف الإجرائي:

المجتمع المحلي هو مجموعة من الأفراد والمنظمات التي تشكل بيئة المؤسسة، التي من شأنها إقامة علاقة جيدة معها أي تفاعل أفراد المجتمع مع ديوان الزكاة.

5- مفهوم تنمية المجتمع :

من منظور علم الاجتماع في دراسة المجتمع المحلي، فإن المجتمع المحلي جزء من المجتمع الكبير، ومن ثم أن التنمية المحلية هي جزء من التنمية القومية تتفاعل معها بدرجات متفاوتة، تختلف المجتمعات المحلية فيما بينها لا من ناحية الحجم فحسب، إنما تختلف أيضاً في خصائصها العامة، فهناك أنواع من المجتمعات المحلية ومنها المجتمعات الريفية والمدن المزدحمة بالسكان المدن الصغيرة، من التعريفات المبكرة للمجتمع المحلي تعريف ماكفير وبيج أن المجتمع المحلي جماعة قد تكون صغيرة أو كبيرة يعيش الأعضاء فيها بطريقة يتشاركون من خلالها في ظروف الحياة الأساسية وفيها يستطيع الفرد أن يقضي حياته داخله ولكن المجتمع المحلي قد يكون من منظور آخر مجموعة من الناس تعيش في منطقة صغيرة نسبياً وفيها يتقاسمون طريقة مشتركة في الحياة. (رفاعي، 2013م)

يمكن التعبير عن مصطلح تنمية المجتمع المحلي بمصطلح آخر مرادف له هو التنمية المحلية، وكلا المصطلحين واحد حيث يهدفان إلى تغييرات مقصودة ومخططة في المجتمع المحلي،أن تتبع المراحل التاريخية لظهور مفهوم تنمية المجتمع يشير إلى أنه قد صدر لأول مرة عن الدوائر الاستعمارية البريطانية، وقد ركز على المبادرة الذاتية للمجتمع المحلي، وعلى اعتبار عملية تستهدف إجراء تعديلات في نمط السلوك من خلال عملية التعليم، مما يعني أن المجتمعات المستعمرة لتي لا تقدم المبادرة الذاتية تتحمل مسؤلية تخلفها وفى النصف الثاني من القرن العشرين انتقل إستخدام هذا المفهوم إلى الدول الصناعية، وخاصة أوروبا وأمريكا حيث تتضمن الإجراءات والوسائل التي كانت تستخدمها حركة الخدمة الاجتماعية

وتنظيم المجتمع وقد أدى استخدام مفهوم تنمية المجتمع في أوروبا الغربية إلى قيام برامج الرفاهية التي دراستها بواسطة أجهزة الحكم المحلي،و في الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى تنظيم مجالس رفاهية المجتمع والى برامج أخرى للتحسين الاجتماعي كانت أهلية أكثر من كونها حكومية.(محي الدين، 2004م)

وأخيراً فإن التنمية المحلية تطلب تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والأهالي على المستوى القومي أو الإقليمي بتطبيق الأسس والمراحل التالية:

1- الاتصال communication للوصول إلى اتفاق.

2- التعاون cooperation للوصول إلى صياغة مقبولة للتعاون.

3- التنسيق coordination المشاركة في الموارد وتقوية ادوار جميع الأطراف المشاركة.

4- المشاركة الفعالة effective participation التنفيذ الفعلي في إعداد وتطبيق ومتابعة الخطة والسياسات والأهداف والبرامج والمشروعات والأنشطة. (سليمان وآخرون، 2001م)

التعريف الإجرائي:

تعرف تنمية المجتمع إجرائياً بأنها تنمية مقصودة لجزء محدد معين المجتمع، وقد يمثل هذا الجزء فئة محدودة أو قطاع محدود من المجتمع بهدف تحديثه وتطويره والعمل على تكيفه في المجتمع وإكمال دورة التنمية على مستوى المجتمع بكامله، ودمج هذه الفئة أو القطاع في المجتمع واستغلال طاقاتهم وتوصيل الخدمات والرعاية إليهم، هذا يعتمد على حسن الاتصال والمشاركة وتحقيق الهدف المنشود.

المبحث الثاني

المداخل النظرية المفسرة للتنمية

يوضح هذا المبحث المداخل النظرية المفسرة للدراسة ولصياغة إطاراً تصورياً لفهم وتحليل موضوع الدراسة، تم الاعتماد علي عدد من المداخل النظرية متمثلة في المدخل الإجتماعي والإقتصادي والديني والتكاملي

أولاً: المدخل الإجتماعي للتنمية:

يتعرض له الباحث من خلال ما يسمى بالعملية والاتجاه التربوي للتنمية.لقد لوحظ أن مستويات المعيشة والمؤشرات الاجتماعية لها دور مهم في سياسة التنمية، لقد أشار تقرير الأمم المتحدة إلى بعض المؤشرات الرئيسية لقياس مستويات المعيشة الصحة، السكن، اللبس، الاستهلاك الغذائي، التعليم، العمالة، الضمان الاجتماعي) مع الأخذ في الاعتبار ما يتعلق بظروف المجتمع وأحواله، والتي تضمن أيضاً الاستهلاك الكلي، المدخرات ووسائل النقل والمواصلات.

وهذه يمكن اعتبارها مؤشرات، ويمكن عمل مؤشرات نوعية لقياس جوانب التنمية الاجتماعية.كما يركز هذا المدخل على عملية التنمية البشرية (التنمية الاجتماعية)والذي أشار إليه روس تحت عنوان العملية ولقد عبر عنه (كاري) تحت عنوان مدخل العمل المجتمعي المتكامل، كما عبر عنه ساندرز بمدخل العملية والمنهج والنشاط ،ولقد أثبتت دراسات الخدمة الاجتماعية النظرية التطبيقية وكذلك دراسات علم اجتماع التنمية أن الجوانب الإنسانية أو البشرية أو الاجتماعية لها دور كبير في نجاح أو إنفاق التنمية الاقتصادية ،وقد اثبت الدراسات أن عدم مرونة البناء الاجتماعي، والنظم الاجتماعية والحراك الاجتماعي وشيوع أنماط من العادات والتقاليد والمعتقدات الخرافية وخاصة التي تكسب الأفراد سمات الخنوع والاستسلام.(عبد اللطيف،2007م)

ومن هنا تركز العملية على تنمية ديناميات التفاعل الداخلي في اتجاه يحقق القضاء على اللامبالاة والسلبية لدي أفراد المجتمع، والعمل على زيادة مشاركتهم الايجابية في توجيه مسارات مجتمعهم. أي أن هدف العملية هو تحويل أبناء المجتمع إلى عناصر ايجابية في الموقف الإنمائي. كما يركز هذا المدخل بصفة أساسية علي المشاركة ويعتبر من رواد هذا الاتجاه (روس) وكذلك (وليم ايفان) الذي حدد ثلاثة أبعاد للمشاركة المجتمعية هي: (Williwmevan, 1957,)

- المشاركة في اتخاذ القرارات .
- المشاركة الأنشطة

- المشاركة في الجهود الخاصة بالتنمية.

كما تبين أن هناك محكات أخرى متصلة بالتنمية الاجتماعية تتعلق بنوعية العلاقات الاجتماعية، المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية، حق تقرير المصير...الخ.

وقد أكد تقرير للأمم المتحدة عام 1971م ما سبق ذكره ،حيث أشار إلى أن الإستراتيجية العالمية للتنمية تتضمن كل من العوامل التي تدفع وتحرك التنمية ، كذلك النتائج الخاصة بالتنمية، ورأى أن التعليم والصحة والغذاء والمسكن والرعاية الاجتماعية، كلها تعتبر محكات لقياس التنمية. (U.N, report, p. 41)

ولقد ربط كل من رأس وجوهن جونس ما بين التنمية وسياسة المجتمع في التعرف على الاحتياجات المجتمعية ،حيث يرون أن التنمية عبارة عن عملية يمكن من خلالها أحداث تغير مخطط وهادف في المجتمع ومؤسساته واحتياجاته وأنها عملية يمكن من خلالها التوصل إلى أحسن الطرق والوسائل التي تشبع الاحتياجات الإنسانية .(عبدالحي،1983م)

كما يمكن التنسيق ما بين الاحتياجات والسياسة الاجتماعية وبرامج الرعاية الاجتماعية، ويرون أن التغيير المخطط يعني أن تنمية المجتمع تقوم على العناصر الآتية: (عبد اللطيف،2007م)

أ- المدخل الاجتماعي لإشباع الاحتياجات .

ب- إحداث تغيير في المؤسسات، الأنظمة والسياسات والبرامج والأدوار الاجتماعية .وهذا التغير من شأنه أن يسعى إلى تحقيق رغبات المجتمع وتوقعاته أكثر من تركيزه علي الأفراد.

في إطار ما سبق عرضه لهذا المدخل نجد أنه يركز علي المؤشرات الآتية:

1- المشاركة بكل صورها .

2- التعاون بين أفراد المجتمع.

3-سعي أفراد المجتمع إلى توفير خدمات جديدة .

4-الارتقاء بمستوى الخدمات القائمة في المجتمع .

5- الرغبة في بزل الجهد وتنمية الجهود الذاتية.

6- الحرية بكل صورها وبما يتفق مع قيم المجتمع.

7- الحراك الاجتماعي.

8- الانتماء للمجتمع.

9- توفر خدمات الإسكان، التعليم، المأكل، الملبس...الخ.

ثانياً: المدخل الاقتصادي للتنمية:

الجدير بالذكر أن الاقتصاديين استطاعوا تنمية عدد من النماذج الاقتصادية للتنمية أكثر وضوحاً من النماذج الاجتماعية،حيث أنها تتضمن بعض المتغيرات مثل (الدخل، الاستهلاك، المدخلات، أوجه الإنفاق، الإنتاج، التجارة الداخلية والخارجية،...الخ.)

كما يلاحظ أن هنالك اتفاق حول هذه المؤشرات الاقتصادية للتنمية. ويحاول العلماء الذين تبنوا هذا المدخل معالجة قضية التنمية من خلال مفاهيم متعددة مثل الدخل القومي، متوسط الدخل الفردي، والمقارنة بين الدول النامية والمتقدمة على أساس ذلك، وبالتالي يرون أن سير التنمية في تلك الدول النامية ينبغي أن تكون مماثلة لمسيرة التنمية في الدول المتقدمة، ويرون أن التنمية الاقتصادية تعني تلك السياسات المقصودة والمخططة، والتي تستهدف إقامة وتدعيم هيكل اقتصادي ،جديد يصبح قادراً على رفع مستوى الإنتاج والدخل القومي، وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي للأفراد ورفع المستوى المعيشي بصفة عامة. (عبد الحي، 1983م)

ولقد تعددت المداخل لتحقيق التنمية الاقتصادية ،حيث انتشرت المؤسسات الصناعية الضخمة التي تميزت بالإنتاجية الوفيرة وانخفاض التكلفة الإنتاجية والتوسع في استخدام الآلات ذاتية الحركة وأيضاً تنوع الصناعات واستخدام عمال زوي مهارة عالية .

كما يعتبر الزيادة في متوسط دخل الفرد مؤشراً للتنمية الاقتصادية ، ويقصد بها الزيادة المصاحبة لتقدم والتغيير في أساليب الإنتاج السائدة، وعناصر الإنتاج وحدها لا يمكن أن تحدد ما يكون عليه المجتمع من إنتاجية لأن مقدار ما تدوره تلك العوامل الإنتاجية يتوقف على حالة البيئة الاجتماعية التي تزاول خلالها الأدوار لتلك العمليات الاقتصادية ،بهذا يعتبر الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية وحدها بمثابة إستراتيجية منعزلة ولا بد أن تتكامل مع غيرها من الاستراتيجيات المطروحة.

وفى إطار هذا المدخل يستهدف العمل الاجتماعي بصفة عامة ومهنة الخدمة الاجتماعية بصفة خاصة توضيح العلاقة المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى سبيل المثال، يذهب يزكسي إلى أن التنمية الاقتصادية ترتبط إلى حد كبير بالمقدرات الإنسانية والاتجاهات الاجتماعية والظروف السياسية، ويؤيده في ذلك دافيد رايت الاقتصادي الأمريكي ،حيث يشير في هذا الصدد إلى أن العوامل الرئيسية المؤدية إلى التنمية الاقتصادية غير اقتصادية وغير مادية الطابع، ويضيف قائلاً أن الروح نفسها هي التي تقييم الجسد، ويعني في ذلك أهمية الترابط مابين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (عبد اللطيف، 2007م)

ثالثاً: المدخل الديني للتنمية:

تمثل الأديان مصدراً أصيلاً لقيم المجتمع ،بل أنها تعتبر موجهاً لكل عمليات التنمية ولم يكن غريباً أن تصبح الأديان وما تنطوي عليه من قيم في نجاح التنمية .ولقد ظهرت

كتابات تشير إلى تدخل رجال الكنيسة في المجتمعات الغربية ابان العصور الوسطى، أدى إلى تقيد النشاط الاقتصادي وظهور أنشطة منتشرة كالتهريب والقرصنة والمضاربة والربا، بل أن بعض الأفراد في المجتمعات الغربية المسيحية ضاقت بهم السبل فأعلنوا عصيانهم على الكنيسة ولاذوا بالفرار إلى بلاد الشرق وإفريقيا، حيث لا قيود ولا حرمان .ولقد كان للكتابات ماكس ويبر عن الإصلاح البروتستنتي اثر واضح في جعل العقيدة المسيحية تتوارى في العديد من المجتمعات الغربية لتغطي الاتجاهات المادية على كل ضروب النشاط والحياة. (عبد الحي، 1983م)

ولقد وضع الدين الإسلامي أسساً وحدد أساليب التحقيق التنمية في المجتمع، تقوم على أساس:

أ- التضامن الاجتماعي:

من خلال المشاركة ،حيث تعتبر أمراً ضرورياً لنجاح التنمية ،كما أن الملكية سواء كانت خاصة أو عامة هي وسيلة إنمائية وحافز من حوافز التنمية بحيث تسقط شرعية الملكية إذا لم يحسن الفرد استخدامها بما يعود على الجماعة بالفائدة. ومن هنا كان اكتناز المال وحبه من التداول والإنتاج والتنمية الاقتصادية أمر نهى الله عنه. قال الله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ ﴾ (سورة التوبة، أية 34)

كما نص الإسلام بشدة عن صرف المال بغير حق من سرف أو سعة حتى أنه وصف المترفين بالمجرمين، ووصف المبذرين بأنهم إخوان الشياطين، لقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴿٢٧﴾ ﴾ (سورة الإسراء، آية 27) وقد حث الإسلام على التضامن من خلال التكافل الاجتماعي ، التعاطف، والعدالة الاجتماعية، ويرى الإسلام أن مشاركة الأهالي في التنمية هي إحدى الأسس التي يجب أن تقوم عليها التنمية الاجتماعية ضماناً لنجاح المشروعات وعدم جنوحها عن أهدافها، وتأكيداً لتحديد الاحتياجات الفعلية للمواطنين، يقول الله تعالى ﴿ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ ﴾ (سورة آل عمران، آية 159)

ب- التغير يبدأ من المجتمع نفسه:

حيث يرى الإسلام أن التنمية عملية إرادية واعية وأن الطاقة اللازمة للتغيير تكمن في المجتمع نفسه وأفراده وقال الله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمۡ يَكُ مُغَيِّرٗا نِّعۡمَةً أَنۡعَمَهَا عَلَىٰ قَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴿٥٣﴾ ﴾. (سورة الأنفال، آية 53)

ج- التنمية فرض أفترضه الإسلام على المجتمع الإسلامي :

ويمكن التدليل على ذلك بقوله تعالى ﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾ ﴾ (سورة الملك، آية 53) ويقول تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ ﴾ (سورة البقرة، آية 267) ويقول تعالى ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ ﴾ (سورة الجمعة،آية 10) وإذا رجعنا إلى السنة نجد أن الرسول (ﷺ) يقول "طلب الكسب فريضة على كل مسلم " (الشيباني، ص 14) وقال (ﷺ) "ما من إمام أو والي يغلق بابه دون زوي الحاجة والخلة والمسكنة إلا أغلق الله أبواب السماء دون حاجته وخلته وفقره" (أحمد ،ب. ن). ومن ذلك نلاحظ أن تنمية الدخل وتحسين أساليب المعيشة مفروضة على كل إنسان، وذلك مفروضة على الحاكم مسئول من إشباع حاجات المواطنين ودفع شبح الفقر عنهم ،أي أن الحاكم مسئول عن التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي مسئولية دينية قبل أن تكون مسئولية وطنية .

د- الشمول والتوازن في التنمية من المنظور الإسلامي:

يعني ذلك أن نظرة الإسلام للتنمية تستهدف رقي الإنسان مادياً وروحياً،كما يقتضي الشمول في الإسلام أيضاً ان يتضمن التنمية كافة الاحتياجات البشرية من مأكل وملبس ومسكن وترقية ممارسة الشعائر الدينية وحرية التعبير.أما التوازن في الإسلام فيعني أن التنمية لا تستهدف الكفاية فحسب إلى الزيادة في الإنتاج والحث عليه، إنما أيضاً عدالة التوزيع، أن لا ينفرد بالتنمية قطاع على حساب القطاع الآخر أو نشاط دون آخر أو تطغى الصناعة على التجارة أو تقدم الكماليات على الضروريات، ولكن لابد من توازن أنمائي في مختلف قطاعات التنمية في المجتمع. (عبد اللطيف،2007م، ص 62 – 65)

وفى إطار هذا المدخل نستخلص أن يستهدف العمل الإجتماعي التأكد على أن هناك مؤشرات دينية ترتبط بحساب الآخرة ومؤشرات أخرى ترتبط بأعمال الدنيا، وكلها تخص كما سبق ذكره على إخلاص النية لله سبحانه وتعالى وعلى بذل الجهد من أجل تقدم ورخاء

المجتمع بصفة عامة والمجتمع الإسلامي على وجه الخصوص. وفى إطار ذلك نلاحظ أنه يمكن وضع بعض المؤشرات الدالة على التنمية في ضوء المدخل الديني وهي:

- التعاون الإسلامي بين أفراد المجتمع.
- مشاركة المؤسسات الإسلامية في عمليات التنمية.
- المشاركة في النهوض بالمجتمع وتقدمه.
- العدل للجميع.

رابعاً: المدخل السياسي للتنمية :

لقد عرض له بعض العلماء المهتمين بربط التنمية بالسياسة ومنهم أليموندا كوليمين almond Coleman حيث ذكروا أنه يمكن قياس التنمية من خلال التعرف على بعض المؤشرات السياسية ،وذلك من خلال تحليل الأنساق السياسية في المجتمع ، ولقد ذكروا بعض الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في التحليل وتتصل بالوظائف الخاصة بالنسق السياسي من وظيفة الاتصال والوظيفة الدكتاتورية ، الوظائف الاجتماعية السياسية وطبيعة المؤسسات السياسية في المجتمع ، والاهتمامات الواضحة والمنظمة للمؤسسات. وقد أشار ألموندا إلى ثلاثة أبعاد للتنمية السياسية:

أ- الكفاية ويستدل عليها من خلال الانجازات أكثر من الوعود والتشريعات والقوانين غير الشخصية أكثر من الأمور الشخصية .

ب- الطاقة ويستدل عليها من خلال ترشيد المؤسسات والإدارة، وزيادة القدرات الفعلية للنسق السياسي .

ج- المفاضلة ويستدل عليها من خلال التكامل القوي ما بين الإدارة والبناء السياسي.

كما ركز organski على التكامل القوى وفاعلية الحكومات في تحسين الموارد الإنسانية والمادية والسياسية للتحقيق الأهداف. ولقد أجرى عدة أبحاث للمقارنة بين النواحي الثقافية والقومية وعلاقة البناء السياسي بالتنمية، واستخلص منها أن هناك تأثير متبادل بين الأطر السياسية في المجتمع وبرامج التنمية، كما أشار كل من أدلمان ومورس إلى أهمية المشاركة السياسية واعتبروها أحد العناصر الأساسية للتنمية ويتضمن ذلك عددا من المتغيرات تتصل بدرجات المشاركة، ونوعية المشاركة ،حجم المشاركة ،نوعية الموضوعات المطالب المشاركة فيها، وقت المشاركة، التنظيم السائد في المجتمع ،المؤسسات التي تتعامل مع المشاركين،كما لوحظ أن التنظيم السياسي له دور في تعبئة الجماهير لعملية التنمية بأبعادها الاقتصادية أو الاجتماعية ،وذلك من خلال خلق الوعي الإنمائي وترسيخه ونقل السلطة إلى الفئات ذات المصلحة الأساسية في التنمية .(عبد الله،2005م)

ولقد أبرزت نتائج دراسة جاري هوستن في فنزويلا أن بنـــاء القـــوه الـــسياسية فـــي المجتمع له تأثير على برامج التنمية ومعدلات المشاركة في المجتمع، حيث لوحظ أن مشاركة القادة في شئون المجتمع تتباين حسب مدى ملائمة القضية لمجـــالات وتـــأثير هـــؤلاء، ولقـــد تحددت مجالات المشاركة في مشروع توليد الكهرباء، مصنع لتعليب اللحوم، وقد اســـتخدمت المشاركة والحديث مع الناس حول المشروع الأول بينما استخدمت المفاوضات للحصول على الفروض اللازمة في المشروع الثاني.

وفي أطار هذا المدخل تدرك العلوم الاجتماعية أهمية القيادة السياسية في دفع عمليات التنمية في المجتمع لأنها هي التي تمكن سلطة صنع اتخاذ القرار

خامساً: المدخل التكاملي :

يقوم على أساس أن التنمية لا يمكن النظر إليها من مدخل معين ،لكن لابد من الأخـــذ في الاعتبار كافة المداخل المؤدية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية...الخ على أساس الاحتياجات والمشكلات متعددة ،ولابد من أخذها فـــي الاعتبـــار عنـــد التخطـــيط لمواجهتها.

هنالك حلقات متعددة في التنمية، وذلك لابد من تكامل المنظور العلمي والتطبيقي لهذه الحلقات.

إن تنمية نظام الحكم المحلي في المجتمعات المحلية كان أساسه برامج تنمية ناجحة تأخذ في اعتبارها كافة مكونات المجتمع المحلي ومشاكله واحتياجاته، ويعتبر ذلـــك جـــوهر الأديـــان السماوية (الدين الإسلامي) الذي عمل على أحداث التكامل والتعاون والتكافل الإسلامي، ولقد دعا إلى هذا الاتجاه التكاملي ،أيضاً هيئة الأمم المتحدة، والمعهد الدولي للإصلاح الريفي، كما تبنـــى هذا الاتجاه عدد كبير من الباحثين والكتاب الغربيين والعرب ومنهم ألن، برين، د. أحمد حـــسين، وتجربة المراكز الاجتماعية بالريف المصري كما دلت تحت هذا المدخل الاتجاهات الرسمية في التنمية تعبر عليها بالبرامج الحكومية في بعض الدول النامية كالهند، باكـــستان، مـــصر، حيـــث أبرزت التجربة بعض النواحي التي يمكن أخذها في الاعتبار عند العمل بالمدخل التكاملي للتنمية.

وفى إطار هذا المدخل تستهدف العلوم الاجتماعية إبراز أهمية التكامل مـــا بـــين كافـــة الجهود المبذولة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ديناً في العمل على تطوير وتنمية كافة جوانب الحياة بالمجتمع بالإضافة إلى تنمية روح المجتمعية لدي الأهالي وتنمية قدرة الأهالي على الاعتماد على أنفسهم وتمويل القرى إلى وحدات للحكم الذاتي. (عبد اللطيف، 2007م)

نلخص مما سبق ذكره بأن تنمية المجتمع تقوم علي تكامل المداخل النظريـــة المختلفـــة للتنمية،والباحث يتبنى المدخل الديني للتحليل موضوع الدراسة، وعليه المدخل الديني يركز علي أن تكون التنمية قائمة علي العدل والمشاركة والتعاون بين أفراد المجتمع،ولكن ديوان الزكـــاة لا يعمل بتلك المؤشرات التي تقيس عملية التنمية، وخاصة في عملية توزيـــع الخـــدمات وطريقـــة تحديدها والآلية التي يقدم بها الخدمات أقلبها غير مواكبة مع العمـــل التنمـــوي المخطـــط وفقـــاً لسياسات والبرامج التنمية، و المساعدات المقدرة التي تمنح للفقراء لا تساهم مساهمة واضحة في رفع المستوى المعيشي للأسرة لأنها لا تقوم أساس مخطط.

المبحث الثالث

الدراسات السابقة

سوف يتناول هذا المبحث الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية ،الدراسات الأجنبية والعربية والمحلية.

أولاً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة: Llinoi University, 1970

أجرى قسم تنمية المجتمع المحلي بجامعة الالينوي بإجراء دراسة عينة (29) مجتمع محلي، استهدفت الدراسة أثر مشروعات التنمية المحلية في تنمية المجتمع.

اعتمد الدراسة على نموذج برامج التنمية المحلية ،قد ركزت الدراسة على أهمية مشاركة أهالي المجتمع بأنفسهم من خلال اللجان التي يشاركون فيها بالتعامل مع مختلف مناشط الحياة المجتمعية كالإسكان الصحة الخدمات التعليمية الخدمات العامة

هدفت الدراسة إلى أي مدى يستطيع المجتمع المحلي على حل مشكلاته بنفسه ؟ وكيف يستطيع إيجاد مشروعات ملموسة مثل إنشاء نوادي وملاعب رياضية وزراعة الأشجار وتقديم خدمات علاجية وغيرها من الخدمات .

وتم اختيار عينة عشوائية من (52) مجتمع محلي منهم (32) مجتمع بدون برنامج و(15) مجتمع له برامج خاصة، (5) مجتمعات محلية لهم برامج عامة .

أجريت الدراسة في فترات زمنية متفاوتة، واستخدمت الدراسة أربعة مقاييس لتحديد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في محتوى نمو المجتمع يمثل المقياس الأول الخدمات العامة واشتمل على مجموعة بنود مثل محلات الموسيقية محلات صناعة الألبان بائعي الزهور، محلات المشروبات والمقياس الثاني هو مقياس الخدمات الريفية والمقياس الثالث مقياس الخدمات الغير الاقتصادية كالخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والإسكانية وتتضمن بنود مقياس المدارس الابتدائية والثانوية والمتوسط والمستشفيات والأطباء والعيادات والمكتبات ومكاتب البريد وباعت الصحف . المقياس الرابعة هو مقياس الخدمات الصحية ويشمل الخدمات الصحية ذات العلاقة بالصحة فقط كالممارسين والاختصاصين ونوعية المستشفيات .

لقد توصلت الدراسة إلى بعض نتائج هامة أن المجتمعات المحلية التي نفذت المشروعات التنمية المحلية وكانت نسبة المشاركة فيها من الأهالي اكبر وكانت أكثر استجابة وبالتالي تتطور وارتفعت فاعلية الخدمات بها أكثر من المجتمعات المحلية الأخرى التي لم تنفيذ برامج التنمية.

2- دراسة: Modgan R.D g England E.R, 1983

قامت هذه الدراسة بتقويم مدى فاعلية البرامج لتنمية المجتمع المحلي المقدم من الحكومة من خلال منظور المستفيدين في مدينة نورمان بولايـــة أوكلاهومـــا 1980م، قامـــت الدراســـة باستخدام مجموعة من المواطنين من المقومين لبرامج المجتمع المحلي ومناقشة الجهود التي ساهم المواطنين بمدينة نورمان.

هدفت الدراسة إلى معرفة احتياجات المواطنين أولاً قبل تنفيذ برامج التنمية ثـم معرفـة آرائهم وأدائهم كمقومين لبرامج بعد تنفيذها، وهذه البرامج تستهدف تحسين أحوال المدن المحليـة كمنحة واحدة وكانت تهدف إلى الآتي: التخلص من الإحياء الفقيرة والآفات الزراعية، بمـساعدة الأشخاص ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، الاستجابة للمتطلبات المحلية العاجلة .

قد تم اختيار إعداد كبيرة من المواطنين في برامج المنحة الواحدة للتنمية المجتمع المحلي يمثلون (24) منطقة مختلفة حول المناطق ويساهمون في الإشراف علـى اختيـار المـشروع، والإرشاد والتوجيه أثناء التنفيذ. حيث كانت تدار كل هذه البرامج عبـر اللجـان المختلفـة مـن الجماعات المهتمة بالتنمية الشعبية مكونة من 32 عضواً في الهيئات المختلفة، وقـد تـم تنفيـذ البرامج واستمر لمدة ثلاثة سنوات، ثم أرسل بعد ذلك استبانة شملت جميـع الأشـخاص الـذين شاركوا في تنفيذ البرامج بالإضافة إلى المواطنين وكانت الأسئلة تدور حـول فاعليـة البـرامج لمقابلة الهدفين الأساسين مساعدة ذوي الدخل المنخفض والقضاء على الأحياء الفقيـرة والآفـات الزراعية .تقويم البرامج في عمل تحسينات في سبع مجالات وظيفية الإسكان المقاولات الإصلاح المياه والمجاري الشوارع الطرق الجانبية الصرف الصحي الحدائق الترويج الإمكان المفتوحة .

خلصت الدراسة بأن عمليات المشاركة شكل مصدر هام للمعلومات في تنفيذ مشروعات وبرامج التنمية المحلية، وأن آراء المواطنين المستفيدين من برامج التنمية المحلية يمكن أن يعطي مؤشرات موضوعية في درجة كافة وفاعلية المشروع في مقابلة احتياجات المواطنين.

ثانياً: الدراسات العربية:

1- دراسة: محمد فادي، (2005م)

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية حل مشكلات المجتمع المحلي عـن طريـق تـضافر الجهود الشعبية الشبابية والفئات الأخرى وتفعيل المشاركة في العمل الطوعي.

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على طبيعية الدور التنموي لبرنامج المعـسكرات كأداة في خدمة الجماعة لتنمية المجتمع المحلي ومحاولة تحديد المعوقات التي تعوق برنـامج المعسكرات التي تستنفر جهود الشباب بغرض تحسين الأوضاع في المجتمـع المحلـي، إلـى طبيعية تنمية إدراك الأفراد بمشكلاتهم ومشكلات مجتمعهم وإيجاد مشروعات وبرامج تنمويـة .

اعتمدت الدراسة على استخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل، حيث استهدفت الدراسة أندية التطوع التي اهتمت بها الدولة والمؤسسات التربوية التي تضم قاعدة عريضة من الشباب في مراحل عمرية مختلفة وعملت الدراسة على تقييم أنشطة برامج الشباب في إطار المجتمع المحلي، والتي شملت عدت محاور منها المحور البيئي الذي يقوم بتقدم الخدمات البيئية والمحور التعليمي الذي يقوم بالأنشطة التعليمية، برنامج محو الأمية وتعليم الكبار والمحور الصحي ويشمل الأنشطة الصحية والمحور الاجتماعي الذي يعمل على دعم العلاقات الاجتماعية والتعاونية، المحور الرياضي حيث يعمل على تقدم الخدمات الرياضية المختلفة وتم تقسيم الشباب المشتركين في برنامج المعسكرات خمس جماعات في كل جماعة عشرون شاباً وكل جماعة تهمة بمحور من هذه المحاور، وتحديد دور كل عضو، استخدمت العديد من الوسائل لتثقيف أهداف البرنامج منها الندوات والاجتماعات وحفلات سمر، محاضرات الكتابات الصغيرة النشرات واللوحات الفنية.

خلصت الدراسة إلى بعض النتائج منها أن برنامج المعسكرات أدى إلى ازدياد مقدرة الشباب على تنظيم أنفسهم والقدرة على تحقيق التعاون الايجابي بينهم، أنها عملت على تعرف الأهالي باحتياجاتهم من خلال إدراك الحاجة إلى التغير ومشاركتهم في الأنشطة الذاتية والتطوع. أن هذا البرامج قد ساهم في تنمية المجتمع المحلي وذلك من خلال تقييم الخدمات المتنوعة للمجتمع المحلي.

ثالثاً: الدراسات المحلية:

1/ دراسة: عادل مهدي، (2005م):

تمثلت مشكلة هذه الدراسة أن الفقر يعد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه العالم، وهذه الدراسة حاولت أن تبرز الدور الذي يؤديه الدين الإسلامي في ضمان مصالح الفقراء وأن الزكاة تقوم بإيجاد حل لهذه المشكلة وتساهم هذه الدراسة في علاج مشكلة الفقر من خلال تجربة ديوان الزكاة بمحلية أمدرمان .

إستخدم الباحث المنهج المسحي، والأدوات المقابلة والإستبيان وتوصلت إلى عدة نتائج وتوصيات منها:

1/ أن مشكلة الفقر مشكلة إقتصادية، إجتماعية، سياسية قام الديوان بالمساهمة في علاج المشكلة الفقر.

2/ السبب في إنتشار ظاهرة الفقر هو سوء توزيع الدخول والثروة وعدم العمل والإنفاق .

كذلك خرج الدراسة بالتوصيات التالية:

1/ يوضح البحث أصحاب الحاجة الحقيقية من الفقراء والمساكين وإحصائهم لوضع السياسات التي تعين في القضاء على الفقر .

2/ الإستمرار في دعم السلع والخدمات التي تقدم للفقراء.

2/ دراسة: آدم عيسى سعيد، (2004م):

جاءت هذه الدراسة لتبحث عن أثر الزكاة في مكافحة الفقر الذي شكل خطر على حياة الإنسان وتقوم الزكاة بمكافحة هذا الداء، وتعد مشكلة الفقر من المشاكل الاقتصادية والإجتماعية والسياسية، وهذه الدراسة جاءت تعالج هذه المشكلة عن طريق الزكاة كآلية إسلامية مهمة في ولاية البحر الأحمر. تم إستخدام المنهج المسحي لمسح الظاهرة بمنطقة الدراسة أما الأدوات هي الإستبيان والمقابلة.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها: دور ديوان الزكاة بالولاية في الحد من الفقر دور محوري رئيسي ويمكن مقارنة الجهود التي يبذلها في هذا المجال بمجموع الجهود التي يقوم بها العاملون بمجال العمل الطوعي بالولاية خاصة أن سياسات الديوان في الإستجابة الفورية للحالات الطارئة مثل العلاج ومساعدة الغارمين وابن السبيل. سياسات تنفرد بها مؤسسة الزكاة ولا تقوم بها أي مؤسسة طوعية أو حكومية أخرى. أن سياسات المشاريع الفردية الجماعية هي الوسيلة الأنجح في الحد من الفقر وذلك لتحويل الأسر الفقيرة إلى أسر منتجة .

ومن التوصيات كذلك الآتي: محاربة الفقر عن طريق أليه الزكاة يحتاج إلى تضافر جهود الدولة الإسلامية حتى يتم التنسيق بين الدول الغنية والفقيرة. تفعيل الدور الشعبي والطوعي مهم في عمل الزكاة على مستوى الجباية والمصارف والتسهيل في الوصول إلى أموال الزكاة.

3/ دراسة: خديجة خضر محمد بشير، (2005م):

تعد مشكلة الفقر من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها دول العالم الثالث، بما يسببه الفقر من مضار كثيرة للمجتمعات (إقتصادية، إجتماعية، صحية، تعليمية) ولكل نظام رؤية لمعالجة هذه المشاكل، ويعتبر المجتمع السوداني من المجتمعات التي تعاني من هذه المشكلة بالرغم من توفير الموارد الطبيعية لذا، قامت الباحثة بهذه الدراسة لمعرفة دور ديوان الزكاة في تمويل مشاريع الأسر المنتجة ولاية نهر النيل .

تم إستخدام المهج التاريخي، التجريبي ومنهج دراسة الحالة لتتبع الظاهرة ووصفها وصف دقيق. أما أدوات الدراسة هي المقابلة مع بعض العاملين ديوان الزكاة، الملاحظة

البسيطة مع بعض المترددين مع ديوان الزكاة، الإستبيان مع المستفيدين من تميل أموال الزكاة.

توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: أن نسبة 100% من المستفيدين المبحوثين مستوى دخولهم لا يفي باحتياجاتهم الأساسية قبل امتلاكهم المشاريع المنتجة بتمويل من أموال ديوان الزكاة. أن هذه المشاريع التي ملكها الديوان للفقراء تمت بموجب عقد بين الطرفين (الأسر المستفيدة والديوان) بهدف التأكد من تنفيذ المشروع ومتابعة العمل لتحديد مدى نجاح المشروع.

كذلك خرجت الدراسة بالتوصيات التالية: أن يملك ديوان الزكاة الأسر الفقيرة فقراً شديد المشاريع المنتجة بجانب إستمرارها بالدعم المالي حتى تستطيع أن تحافظ على إستمرارية المشروع. ضرورة متابعة الأسر المستفيدة لزيارات المنتظمة للإشراف والمتابعة والتوجيه الفني السليم في إدارة المشروع من قبل الجهات المختصة لحل الصعوبات التي تواجه المشروع وضمان النجاح.

4/ دراسة: عباس احمد محمد حامد، (2005م):

تناولت هذه الدراسة موضوع الوعي بالمشاركة الشعبية ودورها في العمل الطوعي والتنمية الريفية ،واتخذت مشاريع الهلال الأحمر السوداني لتطبيق الدراسة الميدانية عليها ،ومعرفة مدي الوعي بالمشاركة الشعبية من خلال دراسة مناطق الهلال الأحمر السوداني في البحر الأحمر بمنطقة دردیب.

تتلخص مشكلة البحث في معرفة الدور الادراكي والوعي الشعبي والمشاركة الشعبية لتحقيق التنمية الريفية ،وذلك من خلال دور العمل الطوعي في التنمية ، وعرض لأنشطة التنمية الريفية في منطقة البحر الأحمر(دردیب)، وعرض أنشطة الهلال الأحمر في مجال التنمية الريفية بصفة خاصة.

والهدف من الدراسة هو تحديد وتقييم دور منظمات العمل الطوعي في رفع الإدراك والوعي الشعبي بأهمية مشاريع التنمية الريفية ،ومعرفة دور جمعية الهلال الأحمر في رفع الإدراك المجتمع بأهمية مشاركته في مشاريع التنمية ، وأيضاً يسعي البحث لمعرفة مدي إلمام المجتمع محل البحث بأهمية المشاركة فيما يقدم له من خدمات بواسطة جمعية الهلال الأحمر السوداني.واستخدم الباحث المنهج الثلاثي (المسحي، الوصفي، الإحصائي) كما استعان بكل من الملاحظة والمقابلة والاستبانة كأدوات للبحث وذلك لإجراء الدراسة الميدانية .

افترض الباحث الآتي: الأمية الحضارية وعدم التعليم قلل من الوعي والإدراك بأهمية التنمية. قلل ضعف الإدراك بأهمية التنمية مستوي الانجاز لدي الهلال الأحمر في منطقة دراديب.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: نشاط المنظمات الطوعية بالمنطقة من خلال الإجابات علي الاستبيان يتضح إدراك ومعرفة المواطنين بعمل المنظمات عموما في المنطقة، وهذه المعرفة تقوم أساساً علي إلمام المواطنين بنوعية الخدمات التي تقدمها هذه المنظمات.

التعليم والوعي والمعاناة:ظلت البحر الاحمر ولفترات طويلة تعاني العديد من المشاكل المتداخلة والتي عملت في ثلاثة محاور أساسية الأمية، والفقر، والمرض. ارتبطت هذه المحاور بموارد المنطقة البيئية والطبيعية وإمكاناتها البشرية ،وكان لطبيعة المنطقة الرعوية الأثر الواضح في شح الموارد وانتقال المواطن من منطقة إلى أخرى للمحافظة علي البيئة والموارد الشحيحة ،بالرغم من تدخل السلطات الرسمية بمواردها لحل مشاكل المنطقة نجد أن الآثار الجانبية ظلت تتراكم طيلة الفترة السابقة مما تسبب في كثير من المشاكل في المنطقة وقد كان لهذه التراكمات الدور الرئيسي في تقوية إدراك المواطن لاحتياجاته الضرورية فقد كانت الحاجة دفعاً للمزيد من الوعي.

5/ دراسة: وفاء عبد الرحمن احمد، (2006م):

تعتبر مشكلة الفقر من أكبر المشاكل التي يعاني منها المجتمع السوداني، وبما أن ديوان الزكاة في السودان من أهم المؤسسات التي تعالج قضايا شريحة الفقراء التي تزداد نسبتها بسبب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لذا اقتصرت الدراسة على قياس الأثر الإقتصادي والإجتماعي لهذه المشروعات في عكس آثرها على الفقراء والتي ينفذها ديوان الزكاة .

المنهج المستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإستنباطي وأدوات الدراسة هي عبارة عن بيانات مأخوذة من إدارة الإحصاء والمعلومات بديوان الزكاة بالإضافة إلى الإستبيان .

ومن أهم نتائج الدراسة: تعتبر مشروعات الزكاة مساهمة في تخفيف حدة البطالة بإستخدام العمالة المحلية بإعتبار علاج البطالة هدف إستراتيجي لمشروعات الزكاة، تركيز مشروعات الزكاة على الطبقات التعليمية ذات المستوى الأدنى .

وتوصلت الدراسة لعدة توصيات منها: التوسع في المشروعات الإنتاجية الجماعية وفق الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وضع خطة إعلامية متكاملة تعكس الصرف على المشروعات الإنتاجية والآثار الاقتصادية والاجتماعية بهدف تعظيم شعيرة الزكاة.

6/ دراسة: عمر احمد صالح، (2008م):

تمثلت مشكلة البحث في أن عدم وجود البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية ساهم في زيادة حدة الفقر وبالتالي أدى إلى عدم تنمية المجتمعات وخاصة المجتمعات الريفية.

هدفت الدراسة إلى التعرف علي المعوقات والمشاكل التي تواجه المناطق الريفية والمناطق البعيدة من المركز لمعرفة بواطن الضعف والقصور ،لإيجاد الحلول الناجعة التي من شأنها أن تساهم في تنمية المجتمع.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة . في أدوات جمع البيانات استخدم الباحث الاستبيان والمقابلة الشخصية.

توصلت الدراسة إلى أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية ساهمت كثيرا في تدني المجتمعات في السودان بصورة عامة وقرية قجة بولاية القضارف بصورة خاصة ،كما أن لهجرة سكان المنطقة إلى البحث عن العمل وزيادة الدخل ساهم في عدم تطور المجتمع الريفي والاستفادة من طاقات الشباب المهاجرين.

7/ دراسة: محمد ادم بخيت دخيري، (2008م):

سوف يناول هذا البحث عينة من مجتمع دارفور الذي يحظي بموارد طبيعية ضخمة وموارد بشرية ذات كفاءة ،إضافة إلى ما يعطيه موقعه من ميزات نسبية تساعده علي تنشيط التجارة داخليا وخارجيا ،عانى مجتمع الدراسة كثيرا من التخلف وضعف معدلات التنمية منذ فترة ما قبل الاستعمار ويتناول البحث مسيرة التنمية وما اعترضها من معوقات وبعضا من مقترحات الحلول في الفترة من 1990 – 2004م.

تمثلت مشكلة البحث في الآتي: لماذا لم يحقق السودان معدلات تنمية تتناسب مع موارده الضخمة؟ هل يتمتع السودان بموارد ضخمة ؟ ماه ي معوقات استغلال تلك الموارد؟

ويهدف هذا البحث إلى الاسهام في معالجة ما تعانيه شعوب دول العالم الثالث بما فيها السودان (ولايات دارفور)من حرمان والجهل والمرض والتخلف ومحاولة محاصرتها وإيجاد الحلول الناجحة لها.

تم الالتزام في هذا البحث بالمنهج التحليلي مع الربط بين الاقتصاد والرؤية الإسلامية، إضافة إلى المنهج الاستقرائي اعتماداً علي المصادر الثانوية من كتب ودوريات في مجالات التنمية.

أما أدوات الدراسة وطرق الحصول علي البيانات وهي الاستبانة، الملاحظة، المصادر والوثائق والدراسات المختلفة، المقابلات الشخصية .

تتلخص فروض البحث في الآتي: تركيز الدولة علي القطاع الزراعي الحديث يؤثر علي القطاع الزراعة التقليدي، عدم الاستقرار السياسي والظروف الطبيعية لها تأثير علي التنمية، البنيات الأساسية تساهم في معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي في السودان، إيرادات ولاية جنوب دارفور مرتبطة بالظروف الأمنية والطبيعية .

تتلخص نتائج البحث في الآتي: غياب الاستقرار السياسي والحروب والجفاف والتصحر الذي ضرب أجزاء واسعة من مناطق دارفور اثر سلبا علي الأداء التنموي بالمنطقة.

نصيب الولايات الطرفية من بينها ولايات دار فور في مجال التنمية والخدمات ضعيف مما يلقي مسئولية علي الدولة لزيادة معدلات مشروعات التنمية والخدمات بالولايات الطرفية.

8/ دراسة: سلمى بشير الطيب، (2011م):

جاءت هذه الدراسة لتبحث في دور نظام الزكاة لتلبية الحاجات الأساسية وبالأخص الصحية، لذا بحثت الدارسة لمعرفة الدور الذي يلعبه النظام الاقتصادي الإسلامي عموماً ونظام الزكاة على وجه الخصوص والذي يعتبر أحد النظم المساهمة في دعم علاج المرض بالمستشفيات الحكومية ومدى فعالية نظام الزكاة في تخفيف التكاليف عن مرض الفقراء .

المنهج المستخدم في الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي، برنامج التحليل الإحصائي، وأدوات الدراسة هي الإستبيان والملاحظة .

من النتائج التي توصلت إليها الدراسة: الزكاة هي مؤسسة الضمان الإجتماعي وهي وسيلة فاعلة في الحد من الفقر، وذلك من خلال دعم وعلاج الفئات المحتاجة من المرض بالمستشفيات الحكومية، دعم العلاج لمرض الفقراء يؤدي إلى توضيح دور التكامل بين أفراد المجتمع.

ومن التوصيات تسهيل الإجراءات الخاصة بتقدم الدعم والحصول عليها من قبل المستشفيات الحكومية، وجود مندوب دائم من ديوان الزكاة بالمستشفيات الحكومية.

9/ دراسة: كمال أبو القاسم علي مصطفي، (2011م):

تناولت هذه الدراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية كمورد لتنمية المحلية ببعض محليات البحر الأحمر، وتكمن مشكلة البحث في عدم الاستفادة من العوامل السكانية والقوة الاجتماعية المنتجة والمتمثلة في رأس المال الاجتماعي ورأس المال البشري في عملية التنمية.

والهدف من الدراسة التعرف علي التنميـــة الاقتـــصادية والاجتماعيـــة ورأس المـــال الاجتماعي ودرها في تحقيق التنمية المحلية لسكان منطقة الدراسة لتحقيق رغبـــة احتياجـــات السكان.

اعتمدت الدراسة من جمع معلوماتها علي المصادر الأولية إضـــافة إلـــى المـــصادر الثانوية ولمعالجة ذلك استخدم المنهج الوصفي وكـــذلك المـــنهج الإحـــصائي لتحليـــل نتـــائج الاقتصادية والاجتماعية ورأس المال الاجتماعي ووضع الأدوات التجريبية لقياسه.

وافترضت الدراسة الآتي: التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة الدراســـة لا تـــوفر الحد الأدنى من متطلبات السكان، الموارد الموجودة بمنطقة الدراسة لا تغطي حاجة الـــسكان، تتسم منطقة الدراسة بذخيرة كبيرة من رأس المال الاجتماعي.

توصلت الدراسة أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة الدراسة ضعيفة وتواجهها العديد من المشاكل فهنالك زيادة في سكان منطقة الدراسة يقابلها نقص في الموارد والخدامات حيث تقلصت المساحات المزرعة وقل الاهتمام بالحيوان تدنت خدمات التعليم والصحة والمياه والكهرباء ووضح استثارة الحكومة للمواطنين.

تعليق الباحث علي الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة الأجنبية والعربية والمحلية مواضيع عديدة ومختلفة إلا إنهـــا ذات صلة بموضوع الدراسة الحالية،تمحورت موضوعاتها حول تنميـــة المجتمـــع المحلـــي، يحاول الباحث أن يستعرض أوجه الأتفاف والاختلاف في جوانبها المنهجية و موضوعاتها مع الدراسة الحالية.

أولاً: التعقيب علي الدراسات الأجنبية :

اتفقت الدراسات الأجنبية مع الدراسة الحالية لتناولها موضوع تنمية المجتمع المحلـــي، وأختلف في أن الدراسة تناولت الموضوع من خلال المشاركة الشعبية في البرامج التنمويـــة والدراسة الحالية تناولت موضوع التنمية من خلال دور ديوان الزكاة فـــي التنميـــة باعتبـــاره مؤسسة تنموية،واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة فـــي اختيـــار العينـــة العـــشوائية البسيطة، واختلفت في المنهج المستخدم حيث استخدمت الدراسة الحاليـــة المـــنهج الوصـــفي التحليلي، أما الدراسات الأجنبية إستخدمت منهج المسح الاجتماعي .

ثانياً: التعقيب علي الدراسات العربية :

تناولت الدراسة العربية موضوع تنمية المجتمع المحلي من خلال تحديـــد المعوقـــات التي تعوق برامج الشباب والدراسة الحالية تناولت موضوع التنمية مـــن خـــلال معرفـــة دور ديوان الزكاة في تنمية المجتمع باعتباره مؤسسة تنموية،اختلفت الدراسة الحالية مـــع الدراســـة

السابقة في المنهج المستخدم حيث استخدمت هذه الدراسة منهج المسح الاجتمـــاعي الـــشامل، واستخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي .

ثالثاً:التعقيب علي الدراسات المحلية:

تناولت الدراسات المحلية موضوعاتها من جانب معوقات التنميـــة الإجتماعيـــة أمـــا الدراسة الحالية تناولت تنمية المجتمع المحلي من خلال دور ديوان الزكاة ،اتفقـــت الدراســـة الحالية مع هذه الدراسات في الأدوات المستخدمة ، الاستبيان والمقابلة والملاحظة واختلفت مع الدراسات السابقة في المنهج المستخدم حيث استخدمت الدراســـة الحاليـــة المـــنهج الوصـــفي التحليلي والدراسات السابقة استخدمت منهج المسح الاجتماعي و منهج دراسة الحالة والمـــنهج التاريخي،واختلفت في أن الدراسة الحالية تناولت دور الديوان في تحسين الخدمات التي يقدمها للفقراء بولاية جنوب دار فور محلية نيالا.

الفصل الثالث

ديوان الزكاة وتنمية المجتمعات المحلية

المبحث الأول: أسس تنمية المجتمعات المحلية.

المبحث الثاني: التخطيط والتنمية المحلية.

المبحث الثالث: التمويل والمشاركة في التنمية المحلية :

المبحث الرابع: ديوان الزكاة النشأة والأهداف والاختصاصات

المبحث الخامس: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للزكاة في تنمية المجتمع

المبحث السادس: التطور الإداري والهيكل التنظيمي للديوان بالولاية

ديوان الزكاة و تنمية المجتمعات المحلية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل أساسيات تنمية المجتمعات المحلية والتخطيط والتنمية والتمويل والمشاركة في التنمية ونشأة وتطور ديوان الزكاة في السودان وفى ولاية جنوب دارفور والأهداف والاختصاصات ويحتوي أيضاً اللجان القاعدية والخدمات التي يقدمها ديوان الزكاة بولاية جنوب دارفور.

المبحث الأول: أسس تنمية المجتمعات المحلية.

إن التنمية بمفهومها الحالي لم تكن معروفة قبل الحرب العالمية الثانية كما لم تظهر بالدول الاستعمارية، يعكس ذلك وضع الدول التي كانت تحت الاستعمار،وجاء الاهتمام بالتنمية ضمن حركة التحرير الوطني في الدول المتخلفة والمستعمرة،أن الفكر الغربي يري بأن التنمية تحصل بصفة عفوية إليه من تلقاء نفسها، ومن ثم أدت عدة ظواهر تأثيراً كبيراً في اتجاه وضع برامج تنموية للاقتصاد الوطني في ظل التطور العالمي يمكن حصر الظواهر إلى ثلاثة:

الظاهرة الأولى: تشمل النجاحات التي تحققها الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وما حققته الدول الأوروبية الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية حيث نجحت التنمية الاقتصادية إلى مستوى كبير معتمده في ذلك علي سياسة التخطيط والبرمجة، أيضاً شاهد العالم التحول الذي حققته روسيا من بلد رأسمالي متخلف إلى بلد صناعي بفضل الاشتراكية، محتلة المركز الثاني عالمياً . هذا التحول الذي شهدته تلك البلاد في فترة زمنية قصيرة تؤكد علي انقلاب في الفكر الاقتصادي المعاصر للاهتمام أكثر بقضايا التنمية .(البابا،1986م)

الظاهرة الثانية: التناقضات البنيوية للراسمالية كنظام اجتماعي، اقتصادي، وهي ملازمة لهذا النظام وبالتالي هذه التناقضات تولد نتيجة لعديد من الأزمات الدورية في الاقتصاد،كمشكلة التضخم والكساد أما عن الصعيد الاجتماعي البطالة والتهميش.(محمد،2002م)

وأما هذه الأزمات المتكررة يسعي الاقتصاديين لإيجاد حلول للقضاء علي هذه الأزمات والأخذ بأمثلها فظهرت نظرية تناسق المصالح، نظرية المؤسسة، والرأسمالية المنظمة .

الظاهرة الثالثة: تتمثل في ذلك النهوض العاصف لحركات التحرير الوطنية التي استطاعت في العديد ن الدول أن تسترجع سياستها واستقلالها السياسي مما جعل التنمية أمام هذه البلدان حلم يجب الوصول إليه، وأصبحت معظم هذه الحركات التحريرية سيدة الحكم في بلدانها، وتعد أنظمة جديدة تفكر في إقامة بني تحتية هامة لنهوض بالاقتصاد الوطني ومنه للاستقلال

الحقيقي الذي يقضي علي التبعية الاقتصادية السياسية والثقافية، وتمثل هذه القضايا رهانات التنمية الشاملة إذا تحققت فمعناه المكانة للدولة على صعيد المجتمع الدولي والانسجام الداخلي. (البابا، 1986م)

أولاً: مفهوم تنمية المجتمع المحلي:

وقد تعددت معاني مفهوم المجتمعات المحلية، وهي ترتبط في الغالب مع النواحي المحلية، وأوجه النشاط التي ينبغي أن تبذل في القرية، والأنشطة التعاونية التي تقوم في الأساس على الاتفاق الجماعي في الرأي والارتباط بين أوجه النشاط هذه، والنشاط المقابل على المستوى القومي.

وبذلك تقوم على سياسة التنسيق والتخطيط الشامل (أحمد، 2009م).

وقد عرفت الأمم المتحدة عام 1956م تنمية المجتمع المحلي بأنه: مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية المنظمة بشكل يوجه محلياً لمحاولة إنتشار المبادأة، القيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغير. ويعرف أرثرونهام (A.Dunham) تنمية المجتمع المحلي بأنه الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية وزيادة طاقة الأهالي على المشاركة والتسيير الذاتي وتكامل الجهود فيما يتصل بشئون المجتمع المحلي(أرثرونهام، د،ت)

ويأتي التحسين الاجتماعي عن طريق دفع الطاقات البشرية والمادية والطبيعية للمجتمعات المحلية نفسها . يمكن تعريف مصطلح تنمية المجتمعات المحلية بأنه عبارة عن العملية المصممة لإيجاد الظروف الخاصة لتشجيع وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي كافة عن طريق الاشتراك الحيوي الفعال لسكان المجتمع والاعتماد إلى أقصي حد ممكن علي البواعث الاجتماعية والمبادرة الجماعية والابتكار والبناء لهؤلاء السكان. (عبد الجواد، 1984م)

وتقوم تنمية المجتمعات المحلية على ترابط نوعين من القوى هما:

1- القدرة على التعاون مع الآخرين والمساعدة الذاتية والقدرة على اكتساب وتبني طرق الحياة الجديدة، حيث أن هذه القدرات توجد كامنة على كل جماعة إنسانية، ومهمة عملية تنمية المجتمعات المحلية هي تنشيط ودفع هذه القدرات ووضعها موضع التنفيذ الواقعي.

2- مجموعة الوسائل والطرق الفنية والأجهزة الموجودة في مجال اجتماعي أو اقتصادي والمستمدة من الخبرات العالمية، والمستعملة عملياً، والتي يمكن الحصول عليها عالمياً من الحكومات أو الهيئات العالمية (جامع، 1975م)

تنمية المجتمع المحلي تهدف إلى تغيير ظروف وأوضاع المجتمعات المحلية والثقافية والاجتماعية إلى الأفضل على أن يتم هذا التغيير بمبادرة من الأهالي ومشاركتهم مشاركة كاملة وفعالة،وتدعم تنمية المجتمع المحلي حرية الإنسان وكرامته والتي يمكن تلخيصها في النص العالمي لحقوق الإنسان، والذي تضمن اشتراك المواطنين في الحكم وشؤون مجتمعهم، أو من خلال ممثلين منتخبين انتخاباً حراً، والتأمين ضد البطالة، والأجر المناسب نظير العمل، ومستوى معيشي مناسب لصحة الفرد ووجوده، وتعليم ابتدائي مجاني،وحرية الحركة داخل وطنه، وحرية الرحيل منه، والعودة إليه، وتحسين مستوى حياته وتقدمه الاجتماعي بأكبر حرية، ولقد أصبح الصراع حالياً ليس بين الشيوعية والرأسمالية، ولكنه صراع بين الفقر والغنى أو بين الاقتصاد المتطور وبين التخلف، أو بين التقدم الصناعي والتكنولوجي، بين حياة البداوة والبدائية . أن العمل من جانب الدول الغنية علي تنمية الدول النامية الفقيرة له مطلب عادل يقتضيه إعلان حقوق الإنسان، خاصة إذا وضعنا في اعتبارنا أن الدول النامية كانت هي البقرة الحلوب للدول المتقدمة وهي أن تمدها بالمواد الخام. (عبد الجواد ،1984م)

تعتبر تنمية المجتمعات المحلية في بعض مناطق العالم احدي وظائف الحكومة التي تستلزم إنشاء وزارة أو هيئة خاصة تقوم بتنفيذ هذه العملية،وفي الحقيقة أن التنمية احدي وظائف الحكومة ولكنه يجب معرفة أن دور الحكومة لا يتعدي كونه جزءاً من الأدوار التي تشترك في القيام بهذه العملية، بجانب ما يقوم به كل الهيئات الفنية المختصة وسكان المجتمعات المحلية أنفسهم.

وفي بعض المناطق الأخرى من العالم يستخدم مصطلح تنمية المجتمعات المحلية للدلالة علي الطرق المستخدمة في إنشاء أنماط معينة في النظم الاجتماعية. ويبدو ذلك في بعض التغيرات مثل التنمية الاجتماعية للصحة العامة والتنمية الاجتماعية لترويح، التنمية الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية وتسلب وجهة النظر الصفة الرئيسية لتنمية المجتمعات المحلية وهي الخاصية التكاملية الشمولية التوازنية.(محمد،2002م)

وتشارك التنمية الاجتماعية كأسلوب لتطبيق في بعض المعتقدات الأساسية لتنمية المجتمع المحلي (community development) مثل بناء القدرة في أفراد المجتمع والتجارب مع احتياجات الناس وأسلوب حياتهم، و ذلك أن التنمية الاجتماعية أوسع في مجال العمل بتركيزها على التنمية في المؤسسات والنظم وأحداث التجديد على كل المستويات. (أحمد، 2009م)

التنمية كعملية يشارك فيها المواطنين لم تكن وليدة اليوم . فمنذ فجر تاريخ أفراد المجتمع يتعاونون في درء الأخطار المحيطة بهم، وحل المشكلات التي تواجههم فكانوا يتعاونون على قهر الطبيعة وتسخيرها لصالح مجتمعهم وإشباع حاجاتهم إلا أن جهدهم لم يكن

منظماً، وكان غير مدعم بأي مساعدات فنية أو مادية لعدم وجود أجهزة مسئولة يمكنها بأن تساهم في التحول والتطور على أسس علمية . وكان من اثر ذلك عدم وجود تكامل أو تنسيق بين ما تقوم به الدول من جهود وبين ما يقوم به المواطنين في مجتمعاتهم المحلية.(العدلي،1982م)

تقوم تنمية المجتمع المحلي على عنصرين أساسين الأول مساهمة الأهالي أنفسهم تطوعاً في أعمال التنمية سواء كان بالفكر أو العمل أو تحسين مستوى حياتهم،والثاني قيام الحكومة بتوفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع المحلي وجعل هذه العناصر أكثر ايجابية وحيوية. وتشمل تنمية المجتمع المحلي مجموعة العناصر الأساسية الآتية: (ابراهيم،1977م)

1- أن المجتمع المحلي الذي يمكن أن يتخذ كوحدة للتنمية هو في المجتمع الريفي على المستوى القرية، وفي المجتمع الحضري علي مستوى المدينة.

2- تهدف تنمية المجتمع إلى تغيير ظروف وأوضاع المجتمعات المحلية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية إلى الأفضل، علي أن يتم هذا التغيير بمبادرة من الأهالي ومشاركتهم مشاركة كاملة وفعالة .

3- مشاركة المواطنين في كل مشروعات التنمية المحلية من المرحلة التمهيدية والتخطيطية والتنفيذية والمتابعة والتقويم، وكل فيصل نجاح أو فشل جهود التنمية، لهذا يجب أن يتاح لمشاركة المواطنين كل مقومات النجاح كاللجوء الديمقراطي، وتطبيق اللامركزية ما أمكن، وإعطاء كل ضمانات الحرية والأمن والأمان.

4- تهتم تنمية المجتمع المحلي بتنمية قدرات الطاقات البشرية، ذلك عن طريق تغيير أفكار المواطنين واتجاهاتهم وقيهم، ومساندتهم مشروعاتهم الذاتية، إذا عجزت المواد المحلية، طلبت المساعدات الفنية والمادية من الجانب الحكومي، وذلك لكي يتم الربط بين الخطط القومية، لأن الخطط المحلية جزء من القومية ذلك لإيجاد قنوات للتفاعل بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي الأكبر.

5- التنمية عملية تكاملية تعتمد على الجهود الأهلية وتعلب القيادات الشعبية فيها دوراً .

ثانياً: أهداف التنمية المحلية:

تنمية المجتمعات المحلية تحمل في طياتها العديد من الأهداف نذكر منها ما يلي:

أ- **الانجاز:** ويقصد بها، كل ما تحققه عملية التنمية المحلية من منجزات مادية وإقامة منشآت أو توفير المرافق والخدمات .

ب- الأهداف المعنوية: مثل زيادة مقدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم (تعودهم) على تحمل المسئولية وتدريبهم للقيام بالأدوار القيادية...الخ.

أيضاً من الأهداف الأساسية التي يمكن أن تتبلور حول الخطة العامة للتنمية المحلية وأي كان المجتمع المحلي في النقاط التالية: (عبد الله، 2005م)

1- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد:

إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدول لتحقيق استقرار أفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين، أن الأفراد داخل المجتمع المحلي من احتياجات الأساسية العلاج، الأمن، السكن، اللباس، المأكل، التعليم والعمل وتسعي التنمية في هذه الحالة إلى توفير أو الخفض من حدتها، كانتشار الأوبئة وانتشار الأمية والبطالة توفير إمكانية التطلع مما هو أفضل.

2- تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية:

لقد انتشر في وقتا الراهن سلوكيات تسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي وهذا بلا شك يؤدي إلى اختلاف طبيعة تقدير الذات وأشكال التعبير عنها من مجتمع محلي إلى آخر، واضح الرفاه الاقتصادي المادي الوجه المحبب لهذا الشعور باحترام، والحقيقة أن المكانة تأتي ما يضيفه الفرد لمجتمعه المحلي والوطني لذا تحقيق الذات تكون بالعمل الذي يشعر بالاعتذار والانتماء للمجتمع المحلي والولاء للإنسانية وأن يشعر الفرد أنه في كيان يحترم ويأخذ في الحسبان التعامل معه من جانب المسئولين، وأن تحرص هذه القيم على حمايته والاعتراف بإنسانية في مواجهة المجتمع. (سلامة، 1991م)

3- تقليل التفاوت بين الأفراد:

تعيش معظم البلاد النامية في تميز وتعاون بين أفراد مجتمعاتها هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليلة عليها وهذه المظاهر تمتد إلى المجتمعات المحلية الصغيرة، فتكونت برجوازية محلية أمام هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع، وينشأ التفاوت وتشعر اغلبيه من المجتمع بعدم العدالة الاجتماعية مما يولد في المجتمع طبقات مختلفة، فيما تتزايد طلبات الأغنياء في طلب السلع الكمالية، وهنا تبني الدولة على استرداد بعض المستلزمات الكمالية والتي تؤثر علي ميزان المدفوعات، مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية ونقص التماسك الاجتماعي .

إن تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات يعد من بين الأهداف العامة التي يجب أن تسعي التنمية المحلية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى. (عجمية، 1983م)

4- بناء الأساس المادي للتقدم:

إن بناء الأساس المادي مهم لأية تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي فمعظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي، فالتنمية المحلية تكون فعلية فيما يرتكز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم والانطلاق الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية .

5- زيادة الدخل المحلي:

إن زيادة الدخل سواء الدخل المحلي أو الوطني مهم جداً للتنمية بعد المحرك الأساسي تلك المراحل على أساسها يتم برمجة مشاريع وإقامة خطط، لذلك فإن الدخل المحلي يرتبط ارتباطا وثيقا بمدي توفر رؤوس الأموال والكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة عالية في زيادة الدخل الحقيقي . (عبد العال،1986م)

6- الرفع من مستوى المعيشة:

رفع مستوى المعيشة هدف ومطلب كل تنمية، وتعمل التنمية المحلية على تحقيقه لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية فزيادة الدخل القومي المحلي تصاحب التغيرات الحاصلة في هيكل الزيادة السكانية وتنظيمها والتحكم في المواليد لتتلاءم مع المعدل السنوي الذي يحققه رفع مستوى المعيشة، المعادلة تقضي لكما كان مستوى المعيشة منخفض كلما كان المقابل معدل نصيب الفرد من الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الآخر منخفض لذلك من الأهداف العامة للتنمية المحلية رفع مستوى المعيشة .(عبد الله،2005م)

7- إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار:

إن التنمية المحلية تسعي لبلوغ التحرر من قهر ظروف البيئة والثقافة للإنسان، والتحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية والإنسانية لتحقيق حياة أفضل. (عجمية، 1983م)

ثالثاً: مبادئ تنمية المجتمعات المحلية: (عبد الله،2005م)

1- التوازن: مثلاً المجتمعات الفقيرة تحتاج إلى النمو الاقتصادي أولاً

2- التنسيق: بعض تنسيق العمل حيث تتناسق الجهود وتكتمل من غير تعارض .

3- الشمول: تناول التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، فمثلاً لا تهتم التنمية بالتعليم دون الاهتمام بالصحة .

4- إشراك المواطنين: يعتبر إشراك المواطنين قضية محورية بتوقف نجاح وفشل عملية التنمية حيث يؤكد الثقة بالنفس .

5- التفعيل والتوجيه: أن يتقبل الخبير التنموي المجتمع المحلي الذي يعيش فيه أولاً ثم التغيير فيه بعد ذلك .

6- الاستعانة بالخبراء: فعلى الخبير التنموي الرجوع إلى الأطباء والتربويين والمعلمين...الخ كل مجال تخصصه .

7- التقويم قبول الخبير التنموي للتقويم بصورة مستمرة، وذلك من اجل التأكد من مدى نجاح العمل الذي يقوم به.

رابعاً: نماذج من تنمية المجتمعات المحلية:

هنالك عدة نماذج لتنمية المجتمعات المحلية من أهمها نموذج العمل الإنساني عند"كارل تايلور" والذي يرتكز على الخطوات الثلاثة التالية:

1/ نموذج التغيير الإنمائي عند تايلور

قدم تايلور الخطوات التالية في بحث له بعنوان تنمية المجتمع البرامج والمنهج.

أ- مناقشة الأهالي مناقشة منهجية لا ترتكز على مجرد الشكاوي والأحداث العامة، ولكن تحاول اكتشاف مشكلاتهم وتشخيصها بدقة .

ويقبل المواطنون على هذه المناقشة إذا ما شعروا بأن ما سيبذلونه من جهد سيكون له عائد مجز، وأن الأجهزة الحكومية تمد لهم يد العون بمالها من إمكانيات ضخمة.

ب- القيام بالتخطيط المنهجي لتنفيذ البرامج المساعدة الذاتية، وهذا التخطيط المحلي ينمي قدرات الأهالي وطاقاتهم ويحولهم إلى عناصر ايجابية في عملية التنمية. وأنجز مثل هذا التخطيط المحلي الكثير من المشروعات للمجتمعات المحلية، مثل بناء المستشفيات، المدارس، شق الترع، تشيد الطرق، وزيادة الإنتاج الزراعي، ومن خلال القيام بهذه المشروعات يتولد الشعور بالمسئولية الجماعية، والثقة بالنفس، وعنصر المبادأة .

ج- التعبئة الكاملة كافة الإمكانيات والموارد الاقتصادية والاجتماعية والمادية والبشرية في المجتمع المحلي .

د- خلق وتنمية الطموح المحلي والتصميم على استمرار عمليات المناطة بالتخطيط والتنمية. (محمد، 2002م)

يشمل هذا النموذج عدد من الخطوات التي يمكن إتباعها لإدارة وتنفيذ برامج التنمية المحلية وهي:

1- التخطيط المنهجي لتنفيذ برامج المعاملات الذاتية : وهي مرحلة تعقب إدراك أعضاء المجتمع لحاجاتهم ومشكلاتهم ومعرفة أسبابها، ويتم فيها خطة محلية لمواجهتها

2- تعبئة وتسخير الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية لجماعات المجتمع المحلي مما يؤكد الثقة بالموارد الموجودة ويدفع مجتمعات أخرى إلى استغلال مواردها المحلية المتاحة .

3- تنمية المقدرات المحلية: وهي تنمية للخطوات السابقة حيث النجاح يولد الشعور بالفخر الجماعي والانجاز الذي يستثير الشعور بالدلاء والانتماء والتماسك بين أهالي المجتمع المحلي. (fnesonl,)

2/ نموذج وليام الإنمائي:

ينظر هذا النموذج إلى العمل الإنمائي من زاوية مسئول التغيير وذلك من خلال طبيعة المرحلة الأولى التي يبدأ بها نموذجه وتتمثل مراحل هذا النموذج في الآتي: (عبد اللطيف،2007م)

1- مرحلة الأستكشاف التي يتولى فيها اختصاصي التنمية مسئولية القيام بدور المشجع لأكتشاف ثقة الأهالي ،دراسة المجتمع الريفي وتعريف أفراده وإقناعهم بدورهم في التنمية وضرورة تغييرهم نحو الأحسن.

وقدرتهم على فعل ذلك، كما أن هناك ضرورة لعقد اللقاءات والإجتماعات معهم للحصول على المطلوبات اللازمة عن المجتمع ومشاكله وإمكانياته .

2- مرحلة النقاش التي يقوم فيها أخصائي التنمية بتوجيه النقاش نحو مشاكل المجتمع الأساسية حتى يتمكن من الحصول على قرار جماعي والاتفاق لاتخاذ التدابير والإجراءات وهذا يتطلب توفير جو حر للأفراد والقيادات ليعبروا عن أفكارهم ومخاوفهم ورؤاهم التنموية

3- مرحلة التنظيم يقوم فيها أخصائي التنمية بتكوين إدارة جماعية يمارس عبرها كافة عمليات النقاش والتخطيط وتبدأ هذه المرحلة بمجموعات نقاش عفوية غير رسمية ثم تتطور لتتكون منها مجالس ولجان متخصصة .

4- مرحلة النشاط يعمل فيها أخصائي التنمية المحلية على مساعدة أفراد المجتمع لتنفيذ القرارات الجماعية المتفق عليها .

5- مرحلة التقييم يسهم فيها عملية التنمية تلقائية ومستمرة بعد تخطيها مرحلة البناء والتكوين لتصبح عملية متغيرة تطور نفسها بنفسها بسبب تولى أخصائي التنمية زمام العمل، إلا أن هذه المرحلة تختلف بإختلاف المجتمعات والأخصائيين ومشاريع التنمية .

3/ نموذج رونالد بيد لعمل الإنمائي :

تتلخص خطوات هذا النموذج في الآتي:

1- إثارة وعي الأهالي بمشاكل وحاجات المجتمع المحلي وهذا يتطلب الإستعانة بأخصائي التنمية بغرض لفت الانتباه والحث على التفكير.

2- إنشاء علاقات التغيير، هذه تأتي بعد الفراغ من بناء وخلق الثقة بين الأهالي، قيادات المجتمع، أخصائي التنمية المحلية، المسئولين التنفيذيين .

3- إحداث التغيير، يأتي هذا بعد الفراغ من شرح وتشخيص مشاكل المجتمع المحلي، حاجاته، ذلك يسبق العمل التنموي بين أخصائي التنمية الريفية وتحديد وضع الخطة لمواجهة هذه المشاكل ومن ثم ترجمة الخطة إلى إجراءات تنفيذية قادرة عن تحقيق أهداف التنمية المحلية المنشودة .(نور،2005م)

4- إنهاء علاقات التغيير لضمان الاستمرارية والاستدامة، تجنب الأتكالية والحرص على تجديد الأفراد والأفكار والأدوار وصقل ونشر الخبرة والمعرفة والوعي بين مختلف فئات المجتمع حتى لا يتحول الأفراد والقيادات إلى عناصر دائمة في مجالات العمل التنموي،لأن دورها يقتصر على تحميل المجتمع المحلي مسئولية التنمية وتوصيل الأهالي إلى درجة معقولة من النضج والإعتماد على الذات لمواجهة المشاكل وكيفية حلها.

يلاحظ على هذه النماذج أنها تركز على محاور تشمل:

أ- ضرورة حث وتوعية أفراد المجتمع المحلي بمشاكله وتبصيرهم بكيفية حلها من خلال زيادة شعورهم بالمسئولية والتوحد والإنسجام.

ب- دعم قدرات أفراد المجتمع على الاستمرار الذاتي في ممارسة التنمية المحلية.

ج- ضرورة وجود أخصائي التنمية المحلية ليقوم بتنفيذ هذه المراحل والخطوات بخبراته ومهاراته في العمل التنموي.

د- توفر بناء تنظيمي قادر على كفل حرية المشاركة وإبداء الرأي.

هـ- ضرورة إخضاع هذه النماذج للتطبيق لمعرفة إمكانية الإستفادة منها. (نور، 2005م)

خامساً: مقومات التنمية المحلية :

نتناول المقومات التي تعتمدها التنمية المحلية والتي لا يمكن الاستغناء عنها وهي بمثابة عناصر لهذه التنمية والتي تتعدد حسب وجهات نظر الباحثين فهنالك من يجعلها ثلاثة مرتكزات وهنالك من يراها أربعة أساسيات والآخر يحصرها في ستة عناصر ونحاول شرحها في أربعة محاور أساسية كالأتي :

1- التغير البنائي :

التغير البنائي في ادوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف عن تلك الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، يقتضي أن يحدث هذا النوع من التغير تحول في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع المحلي واستحداث مؤسسات إنمائية وأسلوب فرق التنمية الاقتصادية المتعدد الأغراض العام أن التنمية المحلية تؤدي إلى تغير بنائي، ولا يمكن

تصور مجتمع متخلف تحدث فيه تنمية ولا تغيير بناءه الاجتماعي بل انطلاق التنمية المحلية وهدفها أن تؤدي إلى تغير بنائي حقيقي بالمجتمع المحلي لتخلص من المشكلات الاجتماعية التي ترسبت. (حسن، 1977م)

2- الدفعة القوية على المستوى الوطني:

لن يتسنى للمجتمعات المحلية الخروج من دائرة التخلف إلا بحدوث دفعة قوية ودفعات متسلسلة لإحداث تغييرات كيفية في المجتمع المحلي، وتلك الحكومات في البلدان المتخلفة إمكانيات التغير وهي المسئولة عن ضمان حد ادني للمستويات المعيشة للأفراد وإحداث الدفعة القوية .

إن إحداث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي تؤدي إلى تغييرات تقلل من حدة التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين ونشر التعليم بين الأهالي ، توسيع مشروعات الإسكان وتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً.(عبد الله،2005م)

3- الإستراتيجية الملائمة:

إن الإستراتيجية ضرورية للعمل ويتم تحديد الإستراتيجية وفق تحديد الأهداف والتخطيط العقلاني لتحقيق التنمية المحلية أهدافها في التغيير البنائي الشامل، فتدخل الدولة للتغيير البنائي عبر مؤسستها الوطنية والمحلية ومشاركة المواطنين وأجهزة المجتمع، وهيئاته و تضافر الجهود في حاجة إلى وضع إستراتيجية ملائمة ومحكمة تتطلب من ذات المجتمع المحلي، كما تقتضي الإستراتيجية الملائمة لإحداث التنمية المحلية أن يقوم التخطيط علي التكامل والتوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية معتمدين لعملية التغيير الاجتماعي لتنمية من جهة وقيمة الموارد من جهة ثانية واعتماد برامج الاتصال الفعالة بوسائل سمعية وبصرية.

4- استحداث الاتساق الديمقراطي داخل المجتمع المحلي :

إن التنمية المحلية في حاجة إلى تعاون الاتساق الديمقراطية معها والتي تتمثل في التنظيمات الشعبية المحلية ذات الصلاحيات القانونية والدستورية كالمجالات المحلية والتنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وممثلي العشائر وأصحاب المكانة الاجتماعية المحلية، بالتالي التنسيق الكامل بين الجهود الحكومية والشعبية (السمالوطي، 1978م)

سادساً: أجهزة التنمية المحلية :

التنمية المحلية كظاهرة اجتماعية لإحداث تغيير بنائي ضمن المجتمع المحلي وهذا خلال أجهزة مساعدة للوصول إلى نتائج المرسومة وهذه الأجهزة هي برامج تتبعها السياسات التهوية، وكثيراً من الدول النامية تعتمدها في تطبيقاتها وهي ثلاثة برامج أساسية:

1- البرامج التكاملية:

وهي البرامج الخطط من الصعيد الوطني وتهدف إلى تنمية المجتمع من مختلف القطاعات، وتؤدي مثل هذه البرامج في مراحلها الأولى إلى إحداث تغيرات جوهرية لتحقيق توازن إنمائي يقوم على التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية والمحلية الشعبية، وهذه الحالة تمد الموارد المالية والغنية والأساسية عبر هذا التعظيم لتحقيق أهداف التنمية المخططة مركزياً بالتنسيق مع الإدارة المحلية التي هي امتداد للأجهزة المركزية الوطنية. (السمالوطي، 1978م)

إن إيجاد أجهزة خاصة بالإنماء وأبحاث وهيئات يضمن نوجز اتصال بين أهرام مؤسسات السلطة المركزية وقواعد المؤسسة والجهود المحلية، وتعمل المراقبة الغربية والمتابعة التي يتطلبها تنفيذ هذه البرامج الإنمائية التي تدخل ضمن الخطط العامة للدولة . وتهدف البرامج التكاملية إلى تحقيق التنسيق في مستويات ثلاثة يمثل المستوى الأول في الجانب الإداري المركزي عن طريق مكاتب التخطيط أو المديرات، والمستوى الثاني في الجانب الفني بتنسيق الخدمات، أما المستوي الثالث ويشمل الجانب الميداني لجهود التنظيمات الإقليمية والمحلية (السمالوطي، 1978م)

2- البرامج المكيفة:

وهي برامج مركزية تنشط على مستوى المجتمع الوطني كاملاً، غير أنها تركز على تنظيم المجتمع المحلي والمساعدة الذاتية، وتسعي توجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف المحددة على المستوى المحلي، والبرامج المكيفة كونها لا تسعي إلى تغيرات جذرية في التنظيم الإداري الحكومي العامل، بل قادر أن يتكيف مع النظم الإدارية القائمة، وتسعي البرامج المكيفة إلى إحداث تطوير في المجتمع المحلي عن طريق الجهود المشتركة بين المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية مع تغيرات طبقية على النظم الحكومية في بعض الأحيان الموجودة على المستوي المحلي .(محمد،2002م)

3- برامج المشروعات:

وهي نوع من برامج التنمية المجتمع المحلي ذات أهداف متعددة أما نطاقها المجال فهي محددة جغرافياً وإقليمياً وقد تشمل احد القطاعات الاجتماعية ضمن المجتمع القومي، ويعد برامج المشروعات من أكثر برامج تنمية المجتمع نفعا للشعوب النامية التي تعاني وحداتها الوطنية بعض التفكك ومع مساحة واسعة وشاسعة في الأقاليم كما هو الحال في السودان، أو التوطين البدو واستقرارهم كما حدت في الجزيرة كبرامج التنمية في مشروع الجزيرة، ولتحقيق هذا النمط من برامج المشروعات هنالك حاجة إلى وجود جهاز إداري مستقل والهيئة

فنية تابعة لهذا الجهاز ومتعدد الأهداف يعمل ضمن نطاق محلي وطني. (محي الدين، 1983م)

سابعاً: خطوات تنمية المجتمعات المحلية:

تمر عمليات تنمية المجتمع المحلي بالخطوات التالية : (احمد،2009م)

1- التعرف على الاحتياجات الرئيسية العامة:

تبدأ بالمناقشة الانتظامية حول الاحتياجات الرئيسة العامة التي يشعر بها أعضاء مجتمع محلي معين وشترك فيها أفراد أو عائلات قلائل تمكن من تفحص الاحتياجات الإنسانية الرئيسة بنظرة واقعية وموضوعية .

2- التخطيط الانتظامي لتنفيذ المشروع :

ينبغي أن يكون تنفيذ المشروع في طاقة الجهود الذاتية للمجتمع المحلي . فقد يعكر سكان مجتمع محلي أن أهم ما يحتاجه المجتمع هو قناة للري، وفي نفس الوقت نجد أن هذه القناة لا يمكن الحصول عليها إلا بناء سد على بعد أكثر من 100 كيلو متر من المنطقة التي يقع فيها هذا المجتمع، فبالطبع مثل هذه الشروع لا يمكن تنفيذه حيث أنه يمثل عملا كبيرا على مستوى الدولة .

إن التخطيط المنظم للجهود الذاتية في المجتمع معين يؤدي إلى اختيار نوع المشروع الأول الذي سوف يؤدي إلى رفع القوى البشرية وخلق الدافع الابتكاري لسكان هذا المجتمع وهذا بتحقيق عند اختيار مشروع سهل التنفيذ ملموس الفائدة وسريع إنتاجية. في بعض البلدان النامية تتدخل الحكومات في العديد من المشروعات التي تقيمها هيئات أو منظمات خاصة، وتبدأ من القرويين في هذه المشاريع.

3- التنفيذ:

ويمثل في رفع وتشغيل القوى والطاقات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الموجودة في المجتمع الظاهر منها والباطن .

والجدير بالذكر أن كان المجتمع الآخرين الذين لم يشتركوا بصفة ايجابية في المشروع أو الذين كانوا يتكلون في نجاحه يبدأون في الاشتراك مع هذه الفئة المنظمة في إتمام هذا المشروع والقيام بمشاريع تحسينية أخرى

4- استمرارية تنمية المجتمعات المحلية :

خلق الرغبة والطموح بين سكان المجتمع المحلي للقيام بمزيد من مشاريع التنمية الاجتماعية والتحسين المرفق لهذه المجتمعات . وقد قام عدد من الباحثين نماذج تعبر عن آرائهم بالنسبة لخطوات عمليات تنمية المجتمعات المحلية. (أحمد، 2009م)

المبحث الثاني

التخطيط والتنمية المحلية

منذ الحربة العالمية الثانية والعالم يتداول حول مفهوم التخطيط بمعناه الاقتصادي في سبيل معالجة المشاكل الاجتماعية التي تعرفها المجتمعات الإنسانية بهدف تقدمها ورقيها من حيث تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي، وتنمية المجتمع .عملت بعض الدول على توفير الأسس العلمية للتخطيط باعتمادها على خبراء متخصصين في مجال علم الاقتصاد وعلم الاجتماع...الخ، ولكي يتم وضع استراتيجيات وتدابير راديكالية أو تدريجية تسعى من خلالها إلى تطوير المجتمع حيث نرى أنه لا توجد تنمية خارج ما يسمى بالتخطيط التنموي، الهدف منه هو الانتقال بالمجتمع من مرحلة أسوأ إلى مرحلة أفضل بكثير عن المراحل السابقة، وذلك بالطبع لا يتحقق إلا بالاعتماد على بحوث علمية اجتماعية واقتصادية. (مسعود، 1984م).

أولاً: التخطيط للتنمية المحلية:

1- تعريف التخطيط:

هو أسلوب في التنظيم يهدف إلى استخدام الموارد المحلية وغير المحلية على أفضل وجه ممكن لتحقيق أهداف محددة تتطلبها التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،خلال فترة زمنية محددة في هذه الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن ينمو في إطارها.

إن التخطيط للتنمية المحلية ينطلق من إيجاد بدائل لإعداد مخطط التنمية المحلية ضمن الخطة الوطنية الشاملة، ولا يمكن للتنمية أن تحقق أهدافها ما لم تكن ضمن إستراتيجية واعية تعتمد على التخطيط للتنمية.(حمزة،2015م)

2- مبادئ التخطيط :

إن التخطيط للتنمية المحلية هو من أساسيات الفعل التنموي والتنمية المحلية والتنمية المحلية لا تستطيع تحقيق أهدافاً موضوعية دون تخطيط موضوعي هادف ،لذلك التخطيط يعد السمة الأولى في التنمية ،ولهذا التخطيط ضوابط ينطلق منها وهي: (السروجي، 2013م)

1- الواقعية :

التخطيط هو عملية تصويرية لغايات اجتماعية معينة وأسلوب تحقيقها بالإمكانيات المادية والبشرية الممكنة فالتخطيط الناجح والموضوعي هو الذي ينبني على تقدير دقيق لواقع المجتمع المحلي الذي يراد تنميته وليس لأمال خيالية، فأي تحسينات في المجال الصحي أو التعليمي فعلينا أن نضع خطة إنطلاقاً مما عليه واقع الصحة والتعليم من أجل إلا تتعارض الخطة وتصطدم بالواقع، وتصبح التقديرات غير حقيقة ومن هنا تكون الخطة معرضة للانهيار في أي لحظة . (السروجي، 2013م)

2- الشمولية:

إن تتضمن خطة التنمية المحلية كافة القطاعات الأساسية المكونة للمجتمع المحلي من التعليم، الصحة، السكن، الزراعة، الصناعة...الخ، ولما كان التخطيط السليم يقوم على ذلك التصور الشمولي لعناصر الحياة الاجتماعية، وطرق جميع جوانب المشكلة التي يخطط لعلاجها في الحسبان إضافة إلى الشمول الجغرافي للمنطقة المراد تنميتها .(النمر،2017م)

3- التكاملية:

إن لا نأخذ كل خطة تنموية لوحدها وإنما نسلم بالتكامل أثناء التخطيط للتنمية المحلية لا مكان للتصور الاستقلالي المفكك للبرامج، بل تؤخذ كمجموعة متكاملة متفاعلة، فالخطة التربوية تخدم الخطة الصحية، والخطة الصحية تخدم الخطة الزراعية، وهكذا تنشأ علاقة بين مختلف المؤسسات .

ويمكن القول بأن من الضروري على المخطط أن ينظر إلى عناصر الحياة الاجتماعية، وضمانا لوضع خطط متكاملة لا يشوبها نقص أو يعتريها قصور.

4- الاستمرارية:

إن تجسيد مبدأ الإستمرار والتجدد يجب ألا نفصل بين أية مرحلة من مراحل التخطيط عن المرحلة التالية لها، فمرحلة إعداد وتنظيم البرامج لا تنفصل عن مرحلة المتابعة والتقويم، والتجديد يظهر في التخطيط الإجتماعي المستمر والمترابط، فمنذ البدء في تنفيذ الخطة الأولى يشرع في بدء دراسة الخطة الثانية، كما يظهر التجديد عند تعديل أساليب التخطيط وأجهزته من مشروع لآخر حسب طبيعة المشروع والبرامج وحسب الظروف الزمانية والمكانية.

5- التنسيق:

التنسيق يعد من المبادئ الأساسية للتخطيط ويأخذ التنسيق ناحيتين الأولى يكون التنسيق بين الأهداف المراد تحقيقها فكلما كانت خطة مرسومة لها الهداف، والأهداف تنقسم إلى إستراتيجية وتقنية، والتنسيق بين الأهداف يضمن عدم تكرار الجهود دون ما حاجة إلى هذا التكرار والناحية الثانية التنسيق بين الوسائل والإجراءات والسياسات اللازمة لتنفيذ الخطة، فالوسائل هي لتحقيق الأهداف العامة للمجتمع. (حمزة، 2015م)

6- المرونة :

يتجسد مبدأ المرونة في المرونة الزمانية والمكانية، والمرونة الزمانية حينما تأخذ في الإعتبار مبدأ التغير الإجتماعي التلقائي الذي قد يحدث خلال زمن محدد لتنفيذ الخطة، أما المرونة المكانية إذا كانت برامج التنمية المحلية مصادرها مستوى وطني ففي هذه الحالة

مراعاة ظروف المجتمع المحلي وإضفاء الطابع المروني لأية خطة تنموية على المستوى المحلي يصبح ضروري. (السروجي، 2013م)

7- مبدأ المشاركة:

إن التخطيط عمل يقوم به كافة المديرين من أعلى المستويات إلى أدناها، وبالتالي أن الذين يشتركون في وضع الخطة يتحمسون لها لأن تنبع من ذاتهم، ويتحرون الدقة في تنفيذها لفهمهم العميق لها، ويتحقق التعاون بين الجميع، فكل فرد يعرف واجبه، واشتراكه في وضع الخطة يجعله مسئول جزئيا عنها، وهذا حفزه على الإخلاص في عمله.

مما يبرر المشاركة في التخطيط أن العاملين في المستويات الدنيا يكونون على علم واسع بظروف العمل الموكل إليهم ، ويحسون بمشاكله،وهم اقدر على التنبؤ بالظروف التي تؤثر في ذلك العمل مستقبلاً، فضلاً عن توفر المعلومات الكاملة والدقيقة عن كل ما يحيط بعملهم. (حمزة، 2015م)

3- أنواع التخطيط للتنمية المحلية:

ينقسم التخطيط الإجتماعي إلى سبعة أنواع، والتي ذكرها لطفي علي في مؤلفة مؤشرات التخلف الإقتصادي والتي نقلها عن نبيل السمالوطي وسنتطرق إلى ذكر بعضها: (النمر،2017م)

1- التخطيط البنائي:

يهدف هذا النوع من التخطيط إلى إحداث مجموعة من التحولات الجذرية ضمن أبنية المجتمع المختلفة منا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ. وينطلق هذا النوع من التخطيط على توجيه عدة قرارات وقوانين لها طابع سياسي واقتصادي واجتماعي، ومثل هذا التخطيط مرت به معظم الدول المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية ومنهم الجزائر بتبني الاشتراكية كمدخل للتنمية.

2- التخطيط الوظيفي:

إن هذا النوع من التخطيط لا يهدف إلى إحداث تغيرات جذرية وإنما يسعى إلى تحسين الأداء وتغير وظيفي ومنة يتسم بالإصلاح والتصحيح، وقد طبق هذا التخطيط في العديد من الدول المتقدمة، فالتخطيط الوظيفي ضروري لإحداث التصور الحقيقي للتطور والحداثة.

3- التخطيط الكلي:

ويتضمن استحواذ الخطة (التخطيط) في مجمل فروع العمل الاجتماعي والنشاط الإقتصادي، فالخطة التنموية الكلية تشمل كافة المجالات الإنتاجية والبشرية داخل المجتمع،

والفعل الاجتماعي يخطط لزيادة الأداء الصحي مما يتطلب توفير عدد من الأطباء والمرضين والإداريين وهذا يتطلب قدرا معتبرا من الاستثمارات في المجال التربوي ومجال التكوين شبة الطبي ومجال التعليم الجامعي، وبالتالي التغطية الكلية لمختلف البرامج التنموية في سلسلة مترابطة ومتكاملة في مختلف القطاعات ويمكن الاستغلال الجيد للبني التحتية لتسهيل عملية التنمية.

4- التخطيط الجزئي :

إن التخطيط الجزئي هو أيسر من التخطيط الكلي من حيث طبيعة البرامج الإنمائية ومكان تنفيذه وتمويله وهذا النوع من التخطيط ينفذ في مجال اقتصادي وإجتماعي معين ضمن التنمية المحلية كمشاريع صحية أو زراعية... الخ، واعتماد أساليب علمية واستغلال امثل للإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية.

5- التخطيط المركزي :

وصفته أن يكون التخطيط على مستوى مركزي تتبناه هيئة مركزية أو وزارة ما أو لجنة عليا، تحدد هذه المركزية القرارات التخطيطية وحجم الاستثمارات وتوزيعها على قطاعات، وهذه المركزية لا تكون لها سلطة على الهيئات التنفيذية بمعنى تأخذ المشاكل والمعوقات لهذه الخطة في شكل مرن مما يجعل عملية الاتصال ضرورية للإنجاز الفعلي للتنمية المحلية .

6- التخطيط اللامركزي:

وهو تخطيط ثنائي بين هيئتين في اتخاذ القرارات وتقديم الاستشارات، فالهيئة الأولى تعد التخطيط وهيئة ثانية تقوم بتنفيذ الخطة التنموية ولعل التنمية المحلية تخطط في العديد من بلدان العالم الثالث في إدارات مركزية ويتم تنفيذ القرارات على مستوى إدارة تنفيذية محلية تابعة لها من حيث الهرم التنظيمي.

إن التخطيط الناجح هو أن ينشأ بين الهيئتين تكامل واقعي ميداني حتى لا تفشل التنمية المحلية وتكون ذات نجاح إداري ووثائقي رسمي فقط .

7- التخطيط القومي :

يكون على مستوى مركزي يشمل جميع المناطق المكونة للدولة ،لأحداث توازن جهوي ووطني بين هذه المناطق وهذا ما تعمد عليه الدول بعد الاستقلال تحت ما يسمى بالتنمية الشاملة تشمل جميع أقاليم الدولة.

8- التخطيط المحلي :

ويمارس التخطيط للتنمية المحلية على مستوى وحدة إدارية ،القرية ،الحـــي ،ويكـــون التخطيط من خلال مجالس محلية تتبنى المشاريع وتصادق على التكلفة المالية في مقابل فـــتح المجال للمؤسسات رسمية وهيئات خاصة محلية لتقديم مقترحاتها تجاه المشروع ويشمل توفير الموارد والإمكانيات المالية والطبيعية اللازمة لتطوير الخدمات المختلفة. (النمر، 2017م)

ثانياً: مراحل التخطيط للتنمية:

يتم التخطيط للتنمية من خلال عدة خطوات متتابعة فيما بينها متماسكة ونعرض لهـــذه المراحل فيما يلي: (علي،2010م)

1- المرحلة التمهيدية للتخطيط:

إن كل عمل يقدم عليه الإنسان كيف ما كان فإنه قبل الشروع فيه يقوم بمقدمات وهـــذه المرحلة مهمة حيث يتم فيها تحديد العديد من النقاط والأجوبة على العديد من الأسئلة لذلك من هذه النقاط ما يلي:

أ- تحديد أهداف الخطة:

إن العمل العقلاني هو الذي تحدد فيه الأهداف التي يصل إليها في هذه المرحلـــة بعـــد الأستقصاء والمناقشة ومن ثم الإنفاق على أهداف الخطة والأولويات التي تؤخذ في الحـــسبان ،وتحديد الأهداف يرتكز على مبدأ التكامل والتـــوازن بـــين مختلـــف الأهـــداف الاقتـــصادية والاجتماعية وغالباً ما تتناول الخطط الاجتماعية جانبين هما:

الجانب الأول: أحداث تغيرات اجتماعية تتعلق بالبنـــاء الاجتمـــاعي ســـواء علـــى الـــصعيد الديمغرافي والأيكلوجي والطبقة السياسية والأســـرية ونظـــم التعلـــيم والـــصحة والعلاقـــات الاجتماعية والقيمية .

الجانب الثاني: العمل على إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية من تـــوفير العـــلاج وتعلـــيم الأفراد وإيجاد فرص العمل والحد من المشكلات الاجتماعية.

ب- جمع البيانات اللازمة والكافية :

يعد جمع البيانات والمعلومات عن مختلف جوانب المجتمع من الأمور المهمة للدراسة والتخطيط ، وكلما كان جمع المعلومات عن ظروف المجتمع الاقتصادية وواقعه الاجتمـــاعي والسياسي كلما أستطاع معرفة ماذا يريد والحصول علـــى البيانـــات مـــن خـــلال الرجـــوع للإحصائيات والتقارير والبحوث الاجتماعية التـــي أجريـــت علـــى هـــذا المجتمـــع وتلعـــب الإحصائيات الرقمية دوراً مهماً في عملية التخطيط، لـــذلك عمليـــة جمـــع البيانـــات تتطلـــب إحصائيات، عن السكان وعن التعليم والصحة والإعلام والخدمات الاجتماعية .

ج- تنظم جهاز التخطيط وتوزيع المهام:

إن تنظيم جهاز التخطيط يضمن نجاح الخطة ،ويلعب التنظيم الدور الأساسي والجهة المنظمة تتولى دور العملية التنظيمية لأن فيها تتحدد المهام وتوزع على أساس التخصص والرغبة والقدرة على تحمل العمل كما بينه دوركايم في نظرية تقسيم العمل، يساعد تحديد المهام على تحمل النتائج والتعرف على الإختلال ومواطن التقصير في العملية (علي، 2010م).

2- مرحلة إعداد مشروع الخطة: (كفاوين، 2010)

بعد ما توفرت معطيات ومعلومات فإنه على ضوئها يتم مناقشتها والبدء في وضع ملامح المشروع وتجلياته ومرحلة إعداد مشروع الخطة تشابه إعداد البحث العلمي فبعد تجميع المعلومات والمعطيات والمراجع بإمكان المخطط أن يضع تصميم لهذا المشروع ،وهناك نوعين من التصميم للمشروع هما:

أ- **التصميم التنازلي:** عمودي الشكل يكون هذا التصميم من مستوى القمة الهرمية إلى المستويات المحلية أي تكون الخطة مرسومة على مستوى مركزي ثم يتم توزيعها للتنفيذ محلياً.

ب- **التصميم التصاعدي:** عمودي الشكل لكن ينطلق من القاعدة من المستوى المحلي إلى المستوى المركزي ،يخضع هذا النوع من التصميم إلى التسلسل الداري في الدولة وترفع الخطة بعد مناقشتها محلياً وتقديم وجهات النظر حولها ومن خلال ما تقدم فإن مرحلة إعداد الخطة هو ما يطلق عليه غالباً مرحلة تصميم الإطار المبدئي للخطة حيث يتم فيه تحديد الأهداف التي سطرت من قبل وصياغة الإحتياجات وتقدير التكاليف لتهيئتها للمرحلة التالية.

3- مرحلة تصميم الإطار النهائي للخطة:

يقوم بالدراسة في هذه المرحلة من قبل لجان متخصصة وتقدم تقاريرها ومقترحاتها ثم تبدأ بالنقاشات واللقاءات على التصميم النهائي لمعرفة الاقترابات للخطة وتكاليف العملية التمويلية والمقارنة بين البدائل المقترحة والمفاضلة بينهما وترتيبها في سلم الأولويات ثم تعرض على أجهزة التخطيط المركزية للتنسيق بينهما. وإقرارها بصورتها النهائية ،وإصدار القوانين التي تنظم العملية وتنفيذها، بعد أخذ الاعتبارات الاجتماعية والأقتصادية في تحديد هذا الاختيار لأن البناء الأجتماعي دائماً في حالة تغير مستمرة لا تنقطع.

4- مرحلة تنفيذ الخطة :

تعتبر هذه المرحلة رئيسية لترجمة الخطة والبرامج المتضمنة سلوك تطبيقي وفق التخطيطات التي رسمت من فكرة إلى تجسيدها على ارض الواقع والبدء في العملية التنفيذية مع تخويل الهيئات المنفذة مرونة وبعض الإستقلالية في تكييف ما كان تصوراً ذهنياً، وبعض

المعوقات التي تعترض التنفيذ ،لذا من الأجدر استخدام أصحاب الكفاية الإدارية والخبرة الفنية ضماناً لسير العملية كما رسم من قبل أثناء مراحل الأعداد .(فهمي،2005م)

5- مرحلة المتابعة والتقييم:

تنشأ بعد مرحلة البدء في التنفيذ،والمتابعة الميدانية تشمل المراقبة وتكون بالتوازي مع التنفيذ لتسجيل المشكلات التي قد تنشأ والتي لم تكن في الحسبان ومتابعة نسبة نجاح الانجـــاز، ويعد التقييم من أساسيات التخطيط فكلما كان التقييم، كلما أستطاع المنفذ أن يتعرف على وتيرة العمل وحجم الانجاز والمدة المحددة، والتقييم هو عملية صحية للارتقاء والتقــدم، بمعنـــى أن التقييم يتابع خطوة خطوة ويسجل وبإمكانه أعطاء توجيهات ومطالـــب جديـــدة. (الـــسروجي، 2013م).

المبحث الثالث

التمويل والمشاركة في التنمية المحلية

تقوم الجماعات المحلية بتقديم العديد من الخدمات الهامة وإنجاز المشاريع والتي تطلب الكثير من الأموال، كما أن تلك المشاريع والخدمات بحاجة لكفاءة بشرية مدربة ومؤهلة تعمل على تحقيقها، ومن اجل جذبها وتحفيزها على العمل لا بد من توفير موارد مالية كافية .أن توفير الأموال يعتمد على العمل بشكل جاد لتطوير الموارد الذاتية المتاحة والبحث عن موارد من مصادر خارجية سواء كانت إعانات حكومية أو قروض بشرط أن لا تمس بمبدأ استقلالية المجتمعات المحلية .(عبد الحميد،2001م)

أولاً: تمويل التنمية المحلية

1- تعريف التمويل :

لقد استخدم هذا المصطلح من قبل الاقتصاديين ويقصد به تلك النفقات المالية والمادية التي تنفق لانجاز خطط التنمية المحلية وعملية التمويل أساسية فلا يمكن للبرامج التنموية أن تدخل حيز التنفيذ ما لم تتوفر السيولة المالية اللازمة وغالبا ما يدخل في هذه العملية رجال الأموال والأعمال (لمستثمرين)، أو التمويل المشروع من قبل البنوك أو بما يرصد من أغلفة مالية مخصصة لتغطية نفقات وتكاليف المشروع المراد انجازه من قبل الهيئات. ويدخل ضمن التمويل الموارد الحقيقية التي يجب تخصيصها للتنمية المحلية وتشمل الموارد والسلع والخدمات اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية المحلية في مجال إنتاج السلع والخدمات المحلية .

وقد عرف عجيمة التمويل على أنه تقدم في إعداد برامج تتركز مع الوسائل المادية الضرورية لإنجاح المشروع وتتضمن تكلفة المشروع ومصدر الأموال الضرورية وكيفية استعمالها، ومن هذه الناحية تسمى العملية بالتمويل. (إشنايدر،1997م)

2- مصادر تمويل التنمية المحلية :

إن تمويل عملية التنمية له جانبين جانب بشري والجانب المهم وهو عصب الحياة لتنفيذ الخطط التنموية ويتمثل في الجانب المالي المادي إذ أن التنمية تحتاج إلى توفير رؤوس الأموال وينقسم مصادر التمويل إلى قسمين هما:

أ- مصادر التمويل الخاصة :

تعتمد معظم المنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية على جهود وهبات الجماهير في تمويلها للمشروعات إذ تتجه كل منها إلى الدائرة التي تستمد مها لتأييد، ولعبت منظمات ووكالات كاثوليكية بصفة منتظمة وبتأييد من الأساقفة إلى طلب وتجميع المساهمات المالية من جهود المؤسسين، كما لعبت في العديد من دول العالم الثالث منظمات غير حكومية

أدوار مماثلة ارتكزت على سواعد الجماهير والشباب كما هو الحال في السودان إستثمار جهود الطلاب في أداء الخدمة الوطنية في التشجير الواسع ضد التصحر . كما لعبت جماهير شباب الجامعات الدور نفسه وكذا منتسبي الكشافة الإسلامية السودانية، والهلال الأحمر في التوعية الصحية. (عبد الحميد،2001م)

إن هذا النوع من التمويل الموجة إلى مشروعات محددة في حاجة إلى إيجاد شعور أكثر قوة لدي المتبرعين ينفي منهم الفعلي إلى جانب عمليات التنمية ويساهم هذا النوع من التمويل في تحقيق فهم أفضل للموقف هذه المجتمعات واحتياجاتها، وقد أشار تقرير نشرته لجنة مساعدات التنمية في جانف 1985م إلى أن تعبئة الموارد من الأفراد المتبرعين بواسطة المنظمات غير الحكومية لم تعد تمثل عنصراً ديناميكياً في تمويل المشروعات، وبجانب هذا التباطؤ في نمو الموارد التي تجئ من الأفراد اتجاه ماثل للسمات الرسمية من الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية وضمن الصناديق الدولية (شنايدر، 1987م).

مصادر التمويل العام :

هنالك نوعان من المصادر: (عبد الحميد،2001م)

النوع الأول: يمثل الإنفاق الحكومي وهو الميزانية أن توجه في شكل سيولة نقدية لانجاز المشاريع ومنها ما يكون حق الميزانية العامة الموجهة نحو الجماعات المحلية والمخصصة للتيسير والتجهيز لكل ولاية والتي تشكل (الحد الأعلى للنفقات المسموح بها لاستعمالها من قبل الأمر بالصرف) كما أنشئت معظم الدول صناديق ذات طابع محلي فاستمدت الصندوق المشترك للجماعات المحلية وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويخضع هذا الصندوق لوصاية وزارة الداخلية والجامعات المحلية .

النوع الثاني: من المصادر أو يشمل هذا النوع الاستثمارات التي توظف رؤوس الأموال لانجاز المشاريع من تجهيزات ومرافق عامة، وضع الشبكات التقنية .

يعرف الاقتصاديين الاستثمار بأنه توظيف الأموال سواء كانت خاصة أو عامة من اجل تحقيق الأرباح عموماً وللاستثمار تأثيراً مباشر في إحداث تغيرات بنائية جغرافية على حد سواء في الميدان الاجتماعي الاقتصادي .

3- الموارد الأجنبية كمصدر لتمويل التنمية المحلية : (شنايدر، 1987م)

في ظل العلاقات القائمة بين مختلف بلدان العالم الثالث والعالم المتقدم فإن التنمية المحلية في حاجة إلى موارد أجنبية والتي تأخذ صور متعددة منها:

أ- تعتبر قلة الموارد الوطنية والمحلية غير التضخمية مطلب لتغطية الصرف الأجنبي.

ب- التنمية المحلية لا تستغني عن فتح اعانات إلى تمنح في شكل عمـــلات وســـلع خـــدمات استهلاكية واستثمارية أو خبرات فنية .

ج- حاجة التنمية المحلية إلى القروض الأجنبية التي تكون فيما بـــين الحكومـــات والهيئـــات الدولية لتنمية، وصناديق التمويل الإقليمية ومنظمات التمويل الدولية .

التنمية المحلية في جعل الدول النامية في حاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وغيـــر المباشر والذي من خلاله تقع فرص للتنمية الوطنيـــة المحليـــة، وبزيـــادة المنـــشأة الرئيـــسية كالمصانع والصناعات البتروكيماوية وإنشاء المرافق الأساسية كمعاهد لتدريب الأيدي العاملـــة علي الصعيد المحلي .

ثانياً: المشاركة في التنمية المحلية:

تعنى المشاركة في التنمية المحلية زيادة التعاون وتنمية قدرات المواطنين في المجتمع المحلي على تحمل مسئولية التنمية على المدى البعيد وتقليل إعتمادهم على الجهات الخارجيـــة في حل مشكلاتهم .وتقاس التنمية المحلية بمدي مشاركة المـــواطنين فـــي عمليـــات التنميـــة واشتراك المواطنين في التخطيط البرامج التنمية مما يضمن اختيار يتواءم مـــع طبيعـــة هـــذا المجتمع. (نور، 2005م)

1- تعريف المشاركة في التنفيذ استنادا إلى تعريف الامم المتحـــدة فهـــي مـــساهمة جمـــاهير الأهالي الفعالة في عمليات اتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية وتحديد المـــوارد اللازمـــة لتحقيق هذه الأهداف، ومساهمة الأهالي التطوعية في برامج ومشروعات التنمية.

قيام المشاركة على مساهمة المواطنين يتطلب التهيكل ضمن هيئات وجمعيات لتتوحـــد الأفكار والجهود كالمجالس الشعبية المنتخبة وهيئات المجتمع المدني ودور الأهالي مهـــم فـــي عملية التنمية لتحديد المشروعات والمساعدة في ترتيب الأوليات، وهذا يحتـــاج إلـــى ضـــابط أساسي كما عبر عنه وليام أيفان وهو (الوعي بالقيم التي تسعي تنمية المجتمع التـــي تحقيقهـــا (evan,1975) ويرى علماء الاجتماع أن المشاركة تزداد بارتفاع مستوى المعيشة واســـتغلال المركز الاجتماعي واتساع المسؤولية المحلية ودرجة المعيشية .

تحديد عناصر مفهوم المشاركة :

أ- مشاركة المواطنين تعد قيمة اجتماعية، وهي مبدأ أساسي لعمليات تنمية المجتمع المحلي .

ب- مشاركة المواطنين في التنمية تأخذ صورة الأعمال التطوعية بصفة إراديـــة تنبـــع مـــن أعماق المواطنين وشعورهم بالانتماء .

ج- أن مشاركة المواطنين في التنمية ليست فقط في اختيار القيادات الشعبية بل تتجسد أيـــضاً في المتابعة والتقييم والمستمرين من بداية العملية إلى نهايتها.

2- أهمية المشاركة في التنمية المحلية

إن مشاركة المواطنين في عملية التنمية هي قيمة محورية، باعتبارها هدفا ووسيلة وتبرز أهمية مشاركة المواطنين فيما يلي:

أ- مشاركة المواطنين المحليين في التنمية يعبر عن رغبتهم ما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح وهذا الجانب يستنتج، كما على التنمية أن تعمل على تحقيقه وكسبه.

ب- مشاركة المواطنين تجعلهم يدركون حجم مشكلاتهم والإمكانيات المتاحة لتحقيها (انجازها)

ج- أن إشراك المواطن في التنمية المحلية تنمي العلاقة التي يجب أن تكون ايجابية بين المواطن والجماعات المحلية ومنه إلى الحكومة والاستفسار عن البرامج .

د- أن مشاركة المواطنين في التنمية تضمن صفة الاستمرارية للبرامج والمشروعات المخططة .

هـ- كلما كانت المشاركة الشعبية معتبرة كلما اندفعت عجلة التنمية إلى الأمام وانزاحت المخاوف تجاه المشروعات وقبول القيم السائدة لها وهذه أفضل وسيلة للتغيير.

و- تمكن المشاركة من خلال الهيئات الشعبية والمجالس الرقابية وضبط عملية التنمية المحلية واكتشاف الخلل وتمنع وقوع الخطاء من المسئولين التنفيذيين في حالة احتمال الانحراف(نور، 2005م).

2- دوافع المشاركة في التنمية :

هناتك مجموعة من الدوافع التي تحث المواطن عي المشاركة في برامج التنمية المحلية يمكن تلخيصها في الآتي: (عبد الله، 2005م)

1- دوافع إشباع الحاجات الأساسية :

لأن الفرد يشارك في الأعمال التي توفر له فرص إشباع حاجاته الأساسية كالمأكل والمشرب والملبس والمسكن ،وتعتبر برامج التنمية من وسائل التي تعين هي إشباع هذه الحاجات لأنها تسعى لتحسين مستوى المعيشة في الريف.

2- طبيعة الأنظمة في المجتمع:

طبيعة البناء والنظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للقوى ونوع العمليات التي تتم فيه لأن المشاركة تتوقف على مدى توفر حرية الممارسة وقنوات التعبير، لأهميتها ودورها في الحياة الاجتماعية والسياسية ومساهمتها في بناء الثقة وإتاحة فرص المساهمة في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات مما يشعر الفرد بواقعية عملية المشاركة.

3- ضرورة وجود تقدم ونمو اقتصادي في المجتمع:

التقدم والنمو الاقتصادي يضع القطاعات الأخرى بأهمية المشاركة والمقصود هنا تحقيق انجازات ملموسة لتكوين حافز يقنع الآخرين بجدوى المشاركة .

4- توفر الدافع الخيري:

يعني ذلك وجود الرغبة والاستعداد لدي الفرد لخدمة ومساعدة الآخرين والرغبة في خدمتهم، لأن الدافع الذاتي يؤكد تحقيق الذات ويزيد الاحترام والمكانة الاجتماعية، لكن يتوقف علي مدى طموح ووعي المجتمع المحلي،فكلما زادت آمال الفرد وطموحاته كان أكثر ميلاً للاندماج في المشاركة.

5- وجود التنظيمات والمنظمات الاجتماعية:

كالأندية والمراكز الاجتماعية والجمعيات واللجان التي ترعى العمل التنموي وتحث الأهالي وتحفزهم للمشاركة الايجابية في الأنشطة والمشروعات التنموية وذلك دورها الفعال في عملية التنمية (نور، 2005م).

4- أنماط المشاركة في التنمية المحلية

تعدد أنماط المشاركة من دولة لأخرى ومن مجتمع إلى لآخر وفقاً لغرض المشاركة المتاحة للمواطنين، كما تختلف المشاركة باختلاف أنماطها ودرجة كل مرحلة من مراحل التنمية، ويمكن التعريف بين اثنين منها والمتمثلة فيما يلي: (عبد الله، 2005م)

أ - التمثيل عبر السلطات المحلية: يعد هذا النمط من أهم وسائل تنظيم المواطنين للمشاركة في التنمية، حيث تتابع من المراحل الأولية التي في مراحل التخطيط للتنمية، إلى جانب فعاليتها، حيث غالبا ما يكون لهذه السلطات قرارات تنفيذية، وتأثير مباشر في إدارة شؤون التنمية المحلية .

ب - عضوية هيئات تنمية المجتمع: إن مثل هذا النوع من الهيئات والتنظيمات تعد إحدى أنماط المشاركة غير المباشرة وتسعي إلى تنظيم جهود المواطنين وتكوينهم وتدريبهم وتضلع بهذا الهام العديد من هيئات المجتمع المحلي، لجمعيات الأحياء، الأندية الريفية جمعية التعاونيات والتنظيمات السياسية. (محمد، د. ت)

5- عوائق المشاركة في التنمية المحلية: (نور،2005م)

إن عملية المشاركة في التنمية ليست أمراً سهلاً بالنسبة لواقع المجتمعات المحلية التي تعيش على أعراف ومعتقدات قد تتعارض مع العملية التنموية واهم معوقات مشاركة المواطنين في التنمية المحلية ما يلي :

1 – الشعور باليأس من إمكانية تغيير الواقع، وهذا نتيجة تراكم المشكلات الاجتماعية وتأخر المعالجة وعدم التدخل في الوقت المناسب .

2 – قلة الفراغ لدي المواطن، فالمجتمعات المعاصرة تشهد تشابك الأعمال مما تجعل من وقت المواطن ملئ في سبيل تحصيل المادة وتامين حاجاته الخاصة، إهمال المشاركة في التنمية المحلية .

3 – تأثير العوامل الاجتماعية على المشاركة، حيث أن مشاركة المواطن ترتبط بمستواه العلمي، ودرجه الرفاه والمستوى الاقتصادي وهذا ما يجعلهم يقبلون على المشاركة بالجهد والفكر والمال والعكس الصحيح .

4– تأثير النتائج على مشاركة المواطنين كلما كانت مشاريع نالت نجاحا من قبل، كلما أقدم المواطنين على العملية بسرور وفرح .

5– شعور المواطن بالتهميش والاغتراب فأنه يترك فيه اثر نفسياً عدائيا ومعنوياته تكون منهارة تجاه العملية التنموية .

6– خلق هيئات المجتمع المدني، وانعدامها يحول دون مشاركة المواطنين كونها تهيئة للمشاركة وانعدامها يقلل من نسبه المشاركة.(سميرة،د،ت)

7– عدم تجانس سكان المجتمع بسب تعدد وتنوع القبائل والأعراق والسحنات.

8– ضعف قنوات الاتصال والمقصود هنا وسائل نقل وتبادل المعلومات كالاجتماعات واللقاءات الندوات والمحاضرات ووسائل الأعلام الرسمية والشعبية.

المبحث الرابع

ديوان الزكاة النشأة والأهداف والاختصاصات

أولاً: نشأة ديوان الزكاة في السودان.

قامت الدولة المهدية في عام 1881م مطبقة لشرع الله إذ شهدت هذه الفترة من حكم المهدية والتي لم تتجاوز السبعة عشر عاماً التزاماً بالنظام الإسلامي، وكان النظام المالي فيها وفقاً لتعاليم الشرعية الإسلامية، ومن الصورة العامة لإيرادات الدولة ومصارفها تتضح هذه الحقيقة فإيرادات الدولة كانت الزكاة والغنائم ومال الفئ والعشور على السلع . (عبد القادر، د. ت)

السمات العامة

كان الإمام المهدي وخليفته عبد الله يرسلون الجباة لجمع الزكاة، على غرار ما كان عليه الحال في عصر الرسول (ﷺ) والخلفاء الراشدين حيث كان المهدي وخليفة يرسلون إلى كل جهة محددة جابياً بواسطة مرسوم صادر من الإمام أو الخليفة عبد الله، وكذلك بوجه مرسوم إلى الأهالي عامة، ويتضمن المرسوم توجيه خاص كل من الأهالي وعمال الزكاة الذين يقومون بجمع الزكاة وتوريدها إلى بيت المال في الجهة نفسها، يعني هذا أن دولة المهدية تتبع نظام القيد المكاني في جباية وتوزيع الزكاة. (إحميدي، 2013م)

والإدارة المالية في دولة المهدية كانت شديدة المركزية لارتباطها بالنظام الإداري المركزي، ويشرف علي الإدارة المالية أمين للعمال ويساعده أمناء على مستوى العمالات والأقاليم، وقد مرت هذه الإدارة بتطورات كان لها ارتباطها الكبير بالنظام المركزي في الدولة المهدية علاقة ذلك بسلطات الخليفة،وكانت إدارة بيت المال والذي يتبع لرأس الدولة المباشرة في أول الأمر موحداً عليها أمين واحد هو أمين بيت مال المسلمين ثم قسم إلى وحدات متخصصة أهمها بيت مال العموم وله أفرع في كل الأقاليم، وكان دخله الرئيسي من الزكوات علي الأرض الواقعة شرق النيل الأزرق وغرب النيل الأبيض في حجر العسل، وكان يصرف على الجيوش والموظفين. (إحميدي، 2013م) .

وكانت الزكاة تدار في الأحياء عن طريق أمين خدمة جمع الزكاة ويساعده كاتب ومتحصل يتم تعبينه من مصلحة الدين وهم مسئولون لدي أمين بيت المال .

حصيلة الزكاة في المهدية :

كانت حسابات بيت المال في الدولة المهدية تسجيل أو شكل إشارات متعارف عليها، وتوضح الكمية والقيمة، ذلك تحقيق قدر من السرية، وربما كان ذلك سببا في عدم التعرف على جباية الزكاة في بعض المناطق والإقليم .

وتشير المعلومات إلى أن المورد الرئيسي للزكاة في الدولة المهدية، كانت الزروع وجود زكوات المواشي والنقدية، ومما وجد معلومات عن حصيلة الزكاة كنموذج توضح أن جملة حصيلة الزكاة زكاة بربر عام 1311هـ -1893م بلغت (23,665) ريال وهي تعادل (3430) اردب من المحاصيل الزراعية، زكاة المواشي والنقدية. (عبد القادر، د. ت).

تجربة صندوق الزكاة الطوعي 1980- 1984

قناعة شريحة مقدرة من أهل السودان الأتقياء منهم على وجهة الخصوص بضرورة إقامة شرع الله، دفع بالدولة وهي تخطو أولي خطواتها نحو التوجه الإسلامي ،أن صدر الرئيس جعفر محمد نميري قراراً جمهورياً بإنشاء صندوق الزكاة في عام 1980م.

قام صندوق الزكاة يهدف دعوة المسلمين لأداء حق الله وإعطاء الصدقات بصفة اختيارية علي سبيل التطاوع لا الالتزام، كمحاولة لإحياء فريضة الزكاة وتشجيعها لدواعي البر والإحسان والحس علي روح التكافل والتراحم والتعاطف في المجتمع.

السمات العامة للصندوق:

نص قانون الزكاة الصادر في 1980م على أن يكون للصندوق شخصية اعتبارية صفة قانونية وخاتم عام، كما نص قانونه على تشكيل مجلس أمناء الزكاة، وحددت له اختصاصات كما نص على تكوين لجنة تنفيذية من أعضاء المجلس ولجان الزكاة والإعلام .

العاملون بالصندوق :

قيام الصندوق على التطوع ليس الإلزام، حصره لنشاطه على العاصمة (الخرطوم) أدي إلى محدودية في عدد العاملين، حيث أنه وبخلاف مجلس أمناء الزكاة واللجنة التنفيذية، لم يتعدى عدد العاملين احد عشر عاملاً من أمين عام ومشرفين وباحثين، وكتبة وعمال .

إيرادات الصندوق:

إجمالي إيرادات الصندوق للفترة من 1400هـ ،1404ص بلغت (371، 10346) جنيه سوداني، وكانت تأخز معظمها من زكاة البنوك الإسلامية التي ينص قانونها على إخراج الزكاة .

توزيع الزكاة وصرفها :

اعتمد الصندوق في وصولة لأصحاب الحاجات والاستحقاق، على البحوث الاجتماعية والزيارات الميدانية للأسر والأفراد، كذلك اتبع الصندوق نفس النهج مع المؤسسات الاجتماعية والدينية التي تضم نزلاء وضعفاء وطلاب علم فقراء .

وكانت الدراسات تتم في سرية تامة، مراعية كرامة الإنسان المسلمة أما الأسر الضعيفة فيتم التحقق عن طريق الموثوق بهم من أهل العدل.

تقييم تجربة الصندوق :

المزايا والايجابيات :

إصدار قانون صندوق الزكاة وإنشاؤه محاولة متواضعة ولكنها تمثل خطـــوة عمليـــة وايجابية في سبيل تطبيق فريضة الزكاة تحت سلطة ورعاية الدولة.

قيام الصندوق كجهاز مستقل غير تابع لجهة الحكومة أبعده عنه بعض سلبيات الخدمة المدنيـــة ورتابتها، وسهل من صرف أمواله في مصارفها الشرعية.

ساهم الصندوق في توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي، سيما إبان مرحلة الجفاف.

سلبيات الصندوق :

يمكن حصر السلبيات في الآتي :

- نص القانون على اختياراته وطوعية الزكاة وليس على سبيل الإلزام والجبر، وحـــسب ما ينص علية الشرع، ولكن يبدو أن المشرع قد قصد من وراء ذلـــك التـــدرج ومـــن العدول عنها إلى الإلزامية. (إحميدي، 2013)
- ضعف إيرادات الصندوق من الزكاة، نتيجة عدم الإلزام وترك الأمر لاختيار الأفـــراد أن شاءوا دفعوا الزكاة للصندوق وأن شاءوا إمتنعوا.

ديوان الزكاة والضرائب 1984 -1986م:

بعد مضي أربع سنوات مع تجربة صندوق الزكاة الطوعي 1980 – 1984م ونتيجة لتسارع خطوات الاسلمة لكل مناحي الحياة في السودان تطبيقه القـــوانين الإســـلامية، صـــدر قانون الزكاة والضرائب في الرابع من شهر مارس 1984م. وكان لصدور هذا القانون أثرت على الإيرادات العامة للدولة، حيث نص في مادته 2/أ على إلغاء عدد من قوانين الـــضرائب المباشر وغير المباشر، والتي كانت إيراداتها تمثل موردا هاما من موارد الدولة الـــشئ الـــذي انعكس سلباً علي الميزانية العامة للدولة. (إحميدي، 2013م)

السمات العامة

يتميز قانون الزكاة والضرائب لسنة 1984م والذي طبـــق خـــلال الفتـــرة 1984 – 1986م بأنه ولأول مرة ومنذ سقوط الدولة المهدية في 1898م أن جعل جباية وإدارة توزيـــع الزكاة إلزامية على كل مسلم ومسلمة، إعادة الدولة حقها في الولاية على الزكاة كما أن القانون فرض ضريبة تكافل اجتماعي علي غير المسلمين .

تبتغي النسبة التي شرعت بين الزكاة وتبقى النصاب والمقدار لكن لهذا القانون عيوبـــه حيث أنه جمع الزكاة والضرائب في القانون واحد وتنتج عن ذلك ازدواجية الجهـــاز الإداري،

ما أدي إلى حدوث خلاف شاب الزكاة كنظام مالي إسلامي، كما أفقد الضرائب الكثير من إيراداتها.

خلق ازدواجية التحصيل والعمل في عام تطبيقه 1984، حيث يبدأ تنفيذ قانون الزكاة والضرائب في 26 سبتمبر 1984م وفي هذا التاريخ تعمل على تحصيل المتأخرات الضريبة، ويعود ذلك لأن تقدير وتحصيل ضريبة الدخل العام السابق يتم في العام الأحق. (أحمد،2001م)

ديوان الزكاة 1986-1990م:

الخلل الذي شاب الزكاة كنظام مالي وإسلامي نتيجة الجمع بين الزكاة والضرائب في قانون واحد في عام 1984م والضرر الذي لحق بالضرائب يفقدها الكثير من إيراداتها، دفع بالدولة لفصل الزكاة عن الضرائب، فالزكاة عبارة تختلف شكلاً وموضوعاً عن الضرائب التي تؤخذ من المواطنين مقابل ما تقدمة الدولة من خدمات.

في هذه المرحلة جاء تصحيح الأخطاء التي صاحبت إصدار قانون الزكاة والضرائب لسنة 1984م فصدر قانون الزكاة لسنة 1986م الذي أمن وأكد على إلزامية دفع الزكاة للدولة وفصل الزكاة عن الضرائب وانشأ لها ديوانا قائما بذاته.

وشهدت هذه المرحلة البداية الفعلية في فصل إدارات ومكاتب الزكاة عن الضرائب، وبدء تعيين العاملين بديوان الزكاة بولايات السودان وإحلالهم عمل موظفي الضرائب، وكذلك تم وضع أول هيكل وظيفي وأداري لديوان الزكاة في السودان عام 1989م .

ديوان الزكاة 1990-2001م:(احمد،2001م)

في هذه المرحلة من قانون الزكاة لسنة 1990 وقد كان بمثابة خطوة متقدمة في سبيل سد الثغرات التي ظهرت من خلال التطبيق الفعلي للزكاة وخلال هذه الفترة شهد الديوان اكتمال هياكله التنظيمية والوظيفية، وتوسعاً في الوجود الجغرافي حيث شمل كل الولايات الشمالية وعدداً من الولايات الجغرافية تطوراً كبيراً في كل محاور العمل الزكوي جباية وصرفا وخطابا ودعوة وإعلاماً.

ومن أهم ما تميز به قانون الزكاة لسنة 1990 والذي جري العمل به حتى 2001 الآتي:

أوضح القانون أهداف الديوان ليست قاصرة على جمع الزكاة وتوزيعها وإنما تتعدى إلى الدعوة والإرشاد بأهمية الزكاة وبسط أحكامها بين إنعاش وإشاعة روح التعاون والإخاء بين دافعي الزكاة ومستحقيها .

توسع مفهوم المال الخاضع لزكاة، حيث اخذ المشروع السوداني بالفقه الموسع اوجب الزكاة على المستغلات والتي تمثل صافي أجرة العقارات وإنتاج المزارع والمنتجات الحيوانية، وما تدره وسائل النقد من دخل صافي، كما أوجبها على المرتبات والأجور والمكافأة والمعاشات وأرباح أصحاب المهن الحرة كما نص القانون على الأموال التي لا تجب فيها الزكاة .

اعتبار المواطنة والإقامة معياراً لوجوب الزكاة وبالتالي أخضعت أموال المسلمين غير السودانيين المقيمين بالسودان للزكاة .

في سبيل التطبيق المتدرج، راعى الشرع ترابط المجتمع السوداني وارتباط الكبير ببعض أقربائهم ومعارفهم ممن يستحقون الزكاة وبالتالي تركز نسبة 20% لأصحاب الأموال ليوزعوها بأنفسهم (قانون الزكاة،2001م).

توسيع المؤسسات الرقابية والشورى: حرص المشروع على تعدد وتنوع مستويات الرقابة والشورى على المناشط المتصلة بالزكاة جباية وصرفا، وذلك من خلال إنشائه لعدد من الأجهزة وفق ما نص علية القانون .

ديوان الزكاة 2001م الآن:

لقد شهد الديوان على مستوي المركز والولايات خلال هذه المرحلة حركة داخلية في مجالات عدة، حيث ببداية عام 2001م اكتمال إعداد وإنفاذ الإستراتيجية العشرية لديوان الزكاة (2000-2009)

أجيز في عام 2001م قانون الزكاة لسنة 2001 م والذي استوعب ما طرأ من تغييرات واجتهادات فقهية وأحكام النصوص القانونية وكذلك شهدت هذه الفترة إعداد وإجازة الهيكل التنظيمي والوظيفي للديوان الزكاة وإجازة لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية لسنة 2003م ولائحة تنظيم أعمال المصارف، ولائحة شروط خدمة العاملين بالديوان واهم ما يميز قانون الزكاة لسنة 2001م ما يلي:

1- تأكيده على استقلالية ديوان الزكاة وإعطاء المزيد من السلطات والصلاحيات للديوان والشاهد على ذلك النص على سلطة الأمين العام في تعين أمناء الزكاة بالولايات، بالتشاور مع الوزير الاتحادي، بخلاف ما كان علية الحال في قانون الزكاة 1990 والذي كان يعطي السلطة للوزير بالتشاور مع الولاة .

2-اخذ الزكاة من المال العام المعهد للاستثمار وهو ما نص علية في المادة 37 من القانون .

3- إسقاط نسبة 20% التي كانت تعطي للمكلف من زكاته ليوزعها بنفسه .

4- النهي علي التنفيذ على الأموال المحجوزة لدي البنوك لصالح الديوان، وهو نص سكت عنه في القانون السابق .

أما الهيكل التنظيمي والوظيفي الذي تم إعداد ومن ثم إجازته من قبل المجلس الأعلى لأمناء الزكاة عام 2001 م فقد كان من أهم ما اشتمل عليه:

1- تضمنت وصفاً وظيفياً لكل الإدارات العليا بالأمانة العامة وأمناء الولايات.

2- استخدمت دائرة خطاب الزكاة ليرأسها نائب للامين العام بعد كانت إدارة عامة، وأصبحت تضم ثلاثة إدارات متخصصة. (احميدي، 2005م، ص42-46)

ثانياً: أهداف ديوان الزكاة:

ذكر القانون في المادة (5) أن ديوان الزكاة يعمل على تحقيق أهداف أربعة هي: تطبيق فرضية الزكاة وجمع وصرف الصدقات بما يحقق طهارة المال وتزكية النفس.

يلاحظ أن هذا مستخلص من الآيات التي تنص على فريضة الزكاة وأنها تطهير للمال وتزكية للنفوس من قوله تعالى ﴿ خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾(سورة التوبة، آية 103) وقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ ﴾(سورة التوبة، آية60) حيث ختمت بقوله﴿ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴾(سورة التوبة، آية 60)

الدعوة والإرشاد إلى أهمية الزكاة والصدقات وبسط أحكامها بين الناس :

يأتي هذا الهدف لتأكيد وتحقيق أن علاقة الدولة بالمزكين وعلاقة المزكين بما يدفعونه هي علاقة تعبديه وليست علاقة جبائية لفريضة مالية عادية بحيث تقوم الدولة بتوضيح أهمية الزكاة وبسط المعرفة بها وبيان اجلها في المجتمع ولهذا نجد أن ديوان الزكاة في السودان أفرد إدارة تختص بهذا الجانب هي الإدارة العامة لخطاب الزكاة .

وهذا الهدف يؤكد رسالية الدولة الآمرة بالمعروف والناهية عن المنكر كما يؤكد حرص المشروع السوداني الذي ادخل هذا النص في قانون الزكاة على الاهتمام بالزكاة كشعيرة ينبغي أن يبسط فقهها وأن ينشر علمها لا يكتفي عامل الزكاة بأخذ الزكاة فقط وإنما عليه أن يدعو للمزكي ليحي فيه معاني الأيمان ويذكره بالإخلاص والصدق في عبادته .

تأكيد سلطان الدولة المسلمة في جمع وإدارة الزكاة والصدقات وتوزيعها لمستحقيها.

هذا الهدف يحقق أن الزكاة ليست فريضة عادية يؤديها تطبيق فريضة الزكاة وجمع وصرف الصدقات بما يحقق طهارة المال وتزكية النفس

- الدعوة والإرشاد إلى أهمية الزكاة والصدقات وبسط أحكامها بين الناس.
- تأكيد سلطات الدولة المسلمة في جمع وإدارة الصدقات وتوزيعها على مستحقيها.
- تلقي وجباية وإدارة وتوزيع الزكاة بما يحقق التراحم والتكامل الاجتماعي.

اختصاصات ديوان الزكاة

- تحصيل الزكاة المفروضة شرعا من المكلفين في كل الأوعيـــة الزكويـــة الـــزروع – عروض التجارة – الأنعام، المستغلات، المهن الحرة .
- صرف أموال الزكاة التي تم جمعها على مصارف الزكاة الشرعية المحدودة بالية فـــي قولة : ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ ﴾
- إدارة أموال الزكاة جباية وصرفاً .

المبحث الخامس

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للزكاة في تنمية المجتمع

تعتبر الزكاة نظاماً ربانياً فريداً شرعه الله سبحانه وتعالى ليكون أساس النظام الإقتصادي والمالي ليمكن إستخدامه بما يحقق مصالح المجتمع من خلال إيجاد مشاريع إنتاجية لتشغيل وتوفير الإحتياجات الأساسية من تعليم وصحة وخدمات عامه، كما تساهم الزكاة في عملية التنمية المحلية من خلال توفير المناخ الإستثماري الملائم للمشاريع الإنتاجية.

ويتجلى الأثر الإجتماعى والإقتصادي للزكاة في تنمية المجتمع المحلي من خلال توفير الخدمات الإجتماعية الضرورية لأفراد المجتمع كالتعليم والصحة والمرافق العامة وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية وذلك بغرض تحسين الظروف الإجتماعية والثقافية والإقتصادية في المجتمعات المحلية وجعل هذه المجتمعات جزءاً متكاملاً للدولة ومساعدتها لتسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق التقدم القومي. (السامالوطي، 2010م)

شروط وجوب الزكاة:

لا تجب الزكاة إلا في مال المسلم، بعد حولان الحول عليه في الأموال التي يشترط فيها حولان الحول ،وبلوغ مال النصاب وهي نختلف عن الضريبة في أنها تجمع بين الصفة المالية وصفة التبعد لله عز وجل وقد اختلف الفقهاء في هذه النقطة الأساسية: فقال أبو حنيفة: الزكاة عبادة محضة لكونها إحدى القواعد والأركان الخمس التي بني عليها الإسلام فلا تجب إلا على المكلف أي المسلم البلغ العاقل ،غير أن زكاة الزروع والثمار تكليفا مالياً محضاً لأنها مئونة الأرض

وقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل :أنه ولو أن في الزكاة معنى العبادة، إلا أنها ليست إلا تكليفاً مالياً يجب على الأغنياء المنفعة الفقراء ،أبه بالدين الذي هو في ذمة المدين ولذا فإنها تجب على الصغير والمجنون (يحيى، د. ت)

ومن ثم فقد أجمع كل من الأمام مالك والشافعي واحمد بن حنبل رحمهم الله أن الزكاة تجب على كل مسلم حر، مالك لنصاب تام ن حال عليه الحول ،ولكنهم اختلفوا في وجوبها على الصغير والمجنون.

ونجد أن المشرع السوداني قد أخذ بذلك حيث أوجب الزكاة في المادة (16) من قانون الزكاة لعام 2001 م على كل شخص سوداني مسلم يملك داخل السودان أو خارجه مالاً تجب فيه الزكاة وكذلك أوجبها على غير السودان المسلم الذي يعمل بالسودان أو يقيم فيه ويملك مالاً في السودان مع مراعاة عدم الازدواج في دفع الزكاة. (قانون الزكاة، 2001م، المادة16)

كذلك فقد اشترط القانون السوداني لوجوب الزكاة ما يلي:

أ/ أن يكون الشخص مالكاً للنصاب الشرعي ولو تغيرت صفة المال خلال الحول.

ب/ أن يحول الحول في الأموال التي يشترط فيها حولان الحول.

ج/ أن يكون المال غير متعلق بالاستعمال أو الاستخدام الشخصي.

د/ أن لا يكون الشخص مدين بدين يستغرق كل ماله أو يفقده النصاب ويستثنى من ذلك زكاة الزروع.

أوجه صرف الزكاة:

لقد نبه العلماء الاقتصاديون والاجتماعيون على أن المهم ليس هو جباية الأموال وتحصيلها فقد تستطيع الحكومات بشتى السبل في الحصول على الضرائب مباشرة وغير مباشرة ،وقد يكون ذلك مع رعاية العدل ولكن الأهم من ذلك هو: أين تصرف هذه الأموال بعد تحصيلها ؟ فهنا قد يميل الميزان وتلعب الأهواء ويأخذ المال من لا يستحقه ويحرم منه من يستحقه ،فلا عجب بعد ذلك أن يهتم القرآن الكريم بهذا الأمر ولا يدعه مجملاً كما ترك أشياء كثيرة من الزكاة للسنة النبوية تبينها وتفصيلها.

لقد عنى القرآن الكريم بيان الجهات التي تصرف لها وفيها الزكاة ولم يدعها لحاكم يقسمها وفق رأسه، أو هوى متسلط أو عصبية جاهلية، كما لم يدعها لمطامع الطامعين الذين لا يتورعون أن تمتد أيديهم المال لا يستحقونه.

فقراء والمساكين :

اختلف علماء اللغة والفقه في التفريق بين الفقير والمسكين ولعل أحسن تفرقة بينهما ما روى الأمام مالك أنه قال: الفقير (المحتاج المتعفف) والمسكين السائل...الخ وقد روى مثله عن ابن عباس والأزهري وهو قريب من تفسير أبي حنيفة إذ اعتبر المسكين أشد حاجة من الفقير .

وهو ما ذهب إليه القانون السوداني والذي نص على :الفقير هو من لا يملك قوت عامه أو رب الأسرة الذي ليس له مصدر دخل ويشمل الطالب المنقطع للدراسة والمسكين :هو الذي لا يملك قوت يومه ويشمل العاجز عن الكسب لعامة دائمة والمريض الذي يعجز عن نفقات العلاج وضحايا الكوارث (قانون الزكاة، 2001م، المادة3).

العاملون عليها:

وهم الذين يعملون في جمع الزكاة وإحصائها والبحث عن ذوي الحاجات عليهم والدعوة بين الناس لأداء هذه الفريضة وإبراز دورها في إقامة مجتمع الفضيلة والتكافل والتراحم .

وقد اختلف العلماء في المقدار الذي يجب أن يأخذه هؤلاء العاملون عليها.

المؤلفة قلوبهم:

وهم قوم يعطون الزكاة تأليفاً لقلوبهم أو قلوب ذويهم وتثبيتاً .فمنهم من يرجى بعطيته إسلامه أو إسلام قومه وعشيرته ومنهم من يخشى شره ومنهم حديث العهد بالإسلام والذي يعان للثبات على الإسلام وهنالك أصناف أخرى .

في الرقاب:

أن يشتري من مال الزكاة عبداً وإماءً ثم يعتقهم وهذا قول الأمام مالك. أن يعطي المكاتب من مال الزكاة ما يعينه على أداء المال الذي التزم به نظير عتقه وهو قول الشافعي وأبي حنيفة.

فك أسرى المسلمين الذين يتعرضون للاسترقاق

وبحمد الله فقد ذهب الرق الآن ولقد كانت الدولة التي أنشاها القرآن وسادها الإسلام هي أول دولة حاربت الرق وجعلته جزءاً من ميزانية الزكاة وقد نص قانون الزكاة السوداني في الرقاب :يقصد به فك الأسرى .

الغارمون :

وهم الذين ترتب بذمتهم ديون عجزوا عن الوفاء بها وهم ثلاثة أصناف:

- من إستدان في سفاهة وإسراف واتفق ما إستدانه في حلال أو حرام فأكثر الفقهاء يذهب إلى أن هذا لا يوفي عنه دينه إلا إذا تاب وأصبح من أهل الصلاح والتقى .
- من إستدان في مصلحة نفسه .
- من ترتب عليه دين في مصلحة عامة لا لمصلحة نفسه وقد نص القانون السوداني على أن الغارم "يقصد به من ترتب بذمته دين يوجه مشروع وعجز عن سداده عند حلوله ولا تشمل الشخص الاعتباري. (يحيى، د. ت).

في سبيل الله :

المراد من هذا المصرف عند جمهور الفقهاء الصرف على الغزاة والمرابطين أي الإنفاق في الجهاد وقد أجاز بعض الفقهاء الإنفاق من هذا السهم في جميع وجوه الخير وهو ما ذهب إليه المشرع السوداني فقد نص على أن في سبيل الله: يقصد به نفقات الدفاع عن الدين والوطن ويشمل نشر الإسلام والدعوة.

ابن السبيل :

وابن السبيل هو الذي انقطعت به الأسباب وهو في سفر لا يستطيع معه الانتفاع بماله وقد اختلف الفقهاء في إعطائه أن كان غنياً في بلده ووجد من يقرضه والراجح من القول أن

يستدين إن وجد من يقرضه ،لأن ذلك أحفظ لمروءته وكرامته أما أن كان فقيراً فيعطي من الزكاة،ونجد أن قانون الزكاة السوداني لسنة 2001م قد نص على : أن ابن السبيل يقصد به المسافر المنقطع الذي لا يجد ما يبلغه مقصده. (قانون الزكاة،2001م).

الأثر الاجتماعي للزكاة في التنمية:

الأثر الأول لفرض الزكاة على المسلمين هو تطهيرهم وتطهير الأموال مما عساه يكون قد شابها من شوائب، وتطهير الأبدان مما عساه أن يكون قد وقع منها أثناء جمع المال، وتزكية النفس والروح وتخليصهما من العبودية للمال والضن به، وتعودها السماحة به، وتقديمه لله تعالى بنفس راضية، وروح تهفو إلى ما عند الله تعالى، وتستجيب لأوامره وتعليماته.يصحب ذلك كله دعاء النبي (ﷺ) لمن طابت نفسه وزكت روحه وقدم حق الله وحق عباده بنفس راضية. ويتحقق من وراء هذا الدعاء سكينة النفس وانشراح الصدر،والشعور بلذة العبادة وشرف العبودية لله تعالى. ومن كل هذا له آثار نفسية وروحية تهدف إليها فريضة الزكاة، لها انعكاساتها على الحياة الاجتماعية، وعلى سلوك الأفراد الاجتماعي وعلاقتهم اليومية. (أبو الفتوح،2016م)

يمكن النظر إلى الآثار الاجتماعية للزكاة في انتقال المال من الأغنياء إلى المستحقين وما يترتب عليها من تأثير على النسيج الاجتماعي للمجتمع،وكذلك الطريقة التي يتم بها انتقال المال من المكلف إلى المتلقي ما يترتب عليها من تأثير على النسيج النفسي للمجتمع،في المصارف الثمانية التي تنفق فيها، والتي يتشكل بها أقوى صور التكافل الاجتماعي فمساعدة ذوي الحاجات والأخذ بأيدي الضعفاء من فقراء ومساكين وغارمين وأبناء سبيل تؤثر فيهم إيجاباً مما يؤثر بالضرورة في المجتمع بوصفهم أفراداً فيه فكل ما يقوى شخصية الفرد وينمى مواهبه وطاقاته المادية والمعنوية بدون شك يقوى المجتمع أيضاً وينميه،وتشغيل العاطل ومساعدة العاجز ومعونة المحتاج كالفقير والمسكين والمدين أهدافاً اجتماعية تؤدي إلى تماسك المجتمع وتكافله،وهذه العملية تقيم التوازن بين أفراد المجتمع ويشعر الجميع أنهم أعضاء فيه، لهم من الحقوق وعليهم من الواجبات مثل غيرهم،ومن ثم تنتهي في هذا المجتمع عدد من الظواهر السلبية التي أن وجدت مزقت النسيج الاجتماعي، وقضت على تماسكه، وأن أول ما تحققه هذه العملية هو نفي الطبقة البغيضة التي يشعر بها الناس عندما تتركز الثروة عند البعض. وهي في ذات الوقت أهدافاً فرديه تحقق الاكتفاء لهؤلاء الآخذين للزكاة، وتعد هذه أهم أهداف التنمية على وجه عام والتنمية الاجتماعية على وجه الخصوص. (أبو الفتوح، 2016م)

ليس ذلك فحسب يعتبر نظام الزكاة جزءاً من نظام التكافل الاجتماعي في الإسلام، ذلك التكافل الذي توسعت دائرته عما هو عليه في الفكر الغربي ،والذي عنى بشكل خاص

التكافل المعيشي لمساعدة الفئات العاجزة والفقيرة بينما في الإسلام تعمقت النظرة بحيث يشمل جوانب الحياة المادية والمعنوية ويشمل أنواعاً عديدة من التكافل منها الأدبي والعلمي والسياسي والدفاعي والجنائي والأخلاقي والاقتصادي والعبادي والحضاري والمعيشي. (عيد، 2016)

الذي يعرف حالياً بالتكافل الاجتماعي كذلك تعد الزكاة نظام ضمان اجتماعي يشمل تأميناً اجتماعياً لاحتياجات الأفراد يضمن تعويضهم واستقرار أوضاعهم عند الكوارث والاحتياج،والفرق بين النظام التأمين الغربي وما توفره الزكاة من تأمين أنه في الأول يؤدي كل فرد قسطاً من دخله ليعود عليه عند الحاجة، أما في الإسلامي فالمحتاج يتحصل على التأمين دون أن يدفع قسطاً معيناً مسبقاً وفي النظام الغربي الشركات الخاصة هي التي تقوم بدفع التأمين أما في النهج الإسلامي فدفع التأمين شراكة بين عطاء الأفراد ومسئولية الدولة فالدولة هي التي تقوم بهذا من ميزانيتها العامة بدون أن يشترك المستحقين من أفراد المجتمع بأداء قسط معين مسبقاً والأفراد كذلك يشاركون في العطاء بدفع زكاة أموال من بلغ النصاب منهم. (عيد،2016م)

إن الزكاة بذلك تكون أول تشريع منظم في سبيل ضمان اجتماعي لا يعتمد على الصدقات الفردية التطوعية بل يقوم على مساعدات حكومية دورية منتظمة مساعدات غايتها تحقيق الكفاية لكل محتاج الكفاية في المطعم والملبس والمسكن وسائر الحاجات لنفس الشخص ولمن يعوله في غير إسراف ولا تقتير.ولقد سدت الزكاة كل أنواع الحاجات الناشئة عن العجز الفردي أو الخلل الاجتماعي في المجتمع أو الظروف العارضة التي لا يسلم من تأثيرها بشر في أنواع المصارف الثمانية المستحقة ولم يكن ذلك خاصاً بالمسلمين وحدهم بل شمل كل من يعيش في مجتمعهم. (المخزنجي، 2000م)

والزكاة كذلك من أهم أدوات الحفاظ على المجتمع وإقامة العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات بين الأغبياء والفقراء، وقد نجحت الزكاة في تحقيق دورها المراد بصورة مثلى في عصري الخلفاء عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ومن الملاحظ أن دور الزكاة لم يكن فقط تقتصر على توزيعها على الفقراء، إنما كانت تستخدم في بدء مشروعات للفقراء مما يجعلها وسيلة هامة لخلق فرص عمل (مسعد، 1998م).

فإن للزكاة دوراً حيوياً يجب أن يستغل استغلالاً سليماً لحل العديد من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منه المجتمع في الوقت الحالي مثل مشكلة البطالة والفقر والديون والفجوة الاقتصادية والفوارق الطبقية الكبيرة .

وبجانب ذلك فقد أرسى الإسلام قواعد أساسية تحث كل مسلم على السعي والعلم والعمل الجاد لتحقيق النمو والإعمار المستمر فبدون عزم وعمل من قبل الفقير على تشغيل

هذه الأموال وبذل الجهد لن تصلح الأمور ولو وزعت له أموالاً كل شهر لا كل عام.من أجل ذلك كانت معالجة الإسلام متكاملة لتأتي الزكاة بالأثر التنموي المطلوب إذ على الأفراد القادرين البذل وعلى الدولة. (المخزنجي، 2000م)

التدخل لجمع وتصريف هذه الأموال لا تتركها لرغبة الأفراد وعلى المحتاجين الذين لهم هذه الأموال بذل الجهد والعمل الجاد للانتفاع بها ولا يركنوا إلى أموال تبذل لهم فيستحلوها دون جهد أو عمل، نجد أن "الزكاة نظام تنموي إسلامي يتكامل فيه الاهتمام بالجوانب المادية والمعنوية،فيحقق بذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً.

الأثر الاقتصادي للزكاة في التنمية:

الزكاة تلعب دوراً حيوياً في إنعاش الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك نتيجة لثلاثة عوامل أساسية ومترابطة وهي محاربة الاكتناز وتشجيع الاستثمار وتشجيع الإنفاق،هذه من أهم الأهداف التي تسعى إليها الزكاة هي منع احتكار الأموال والاحتفاظ بها كموارد ساكنة لا تقدم منفعة حقيقة لاقتصاد المجتمع .ويتضح هذا المبدأ عند معرفة أن الإسلام لا يشجع إبقاء قطعة ارض أكثر من ثلاثة سنين دون إعمارها وهذا المبدأ يعد أكثر أهمية بالنسبة للأموال السائلة والتي لا يجب أن تبقى مكتنزة وغير مستخدمة. وهذا المفهوم يتوافق مع مبادئ الاقتصاد العالمي الحالي والذي يؤكد أن اكتناز الأموال من أهم العوامل التي تعوق التنمية الاقتصادية للدولة لأن هذه الموارد الراكدة لا تدخل في عجلة الاقتصاد وبالتالي تقلل من الموارد المحلية، ويؤدي ذلك إلى مستوى تنموي أقل بكثير مما يمكن أن يتحقق لو أن كل الموارد موظفة ومستخدمة في إنعاش الاقتصاد. (عيد، 2016م)

إلى جانب ذلك فإن مفهوم الزكاة يشجع ضمنياً استثمار الأموال المكتنزة لأن أموال الزكاة إذا لم تستثمر وتنمى سوف تتلاشى مع مرور السنين بسبب دفع الزكاة كل عام .وبالتالي فإنه من الأساسيات أن تستثمر الأموال لكي تنمى وتدفع الزكاة من أرباح هذا الاستثمار وليس من أصل رأس المال.على صعيد آخر،فإن أموال الزكاة لا يجب أن تستخدم فقط لسد احتياجات الفقراء الاستهلاكية مثل الطعام والملبس.إنما يجب أن تستخدم في خلق أدوات للاستثمار لهؤلاء الفقراء حتى يستطيعوا يدروهم أن يمتلكوا أدوات الإنتاج التي تضمن لهم دخل ثابت وبالتالي سد احتياجاتهم بصفة مستمرة. (الصديق، 2007م)

وتراعى الزكاة الاستفادة من الأموال في تحويل الفقير إلى عضو فاعل ومنتج في المجتمع كل بحسب مهاراته وقدراته لكي يتمكن الأفراد من التخلص من حالة الفقر والإعتماد على مساعدات الآخرين، بصورة تضمن استقلالهم الاقتصادي وتلك الوسيلة في استخدام أموال الزكاة تعد فاعلة في تحول المجتمع من متخلف إلى منتج يحظى بتنمية بشرية

واقتصادية واجتماعية وخالي من البطالة والفقر لذلك لأن الزكاة تساهم في إرساء العدل الاجتماعي في المجتمع وتقليل الفجوات الكبيرة بين طبقات الغنية والفقيرة أما العامل الاقتصادي الثالث المرتبط بالزكاة هو عامل الإنفاق وطبقاً للنظريات الاقتصادية المعاصرة الاستثمار وحدة ليس كافياً لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية أن لم يتواجد السوق الذي يستوعب شراء المنتجات الصادرة عن هذه الاستثمارات فهناك علاقة مترابطة بين الاستثمار والإنفاق لأن تقليل الإنفاق يؤثر على السوق ويقلل من قدراته على استيعاب المنتجات مما يجعل الكثيرين غير راغبين في أن يجازفوا بأموالهم في استثمارات جديدة. (مسعد، 1998م)

إذا نظرنا إلى القرآن الكريم لوجدنا كلمة إنفاق مذكورة خمس وسبعين مرة في نطاق تشجيع المسلمين على صرف أموالهم على شكل زكاة وصدقة.وذلك ليس فقط لتطهير النفس ومساعدة الفقراء والمساكين ولكن أيضاً لأن مبدأ الإنفاق يساعد على تداول الأموال مما يؤدي إلى زيادة الطلب في الأسواق وإنعاش الاقتصاد، ويتضح ذلك أيضاً من تشجيع الإسلام على الإنفاق ليس فقط على الفقراء وإنما أيضاً على أهل البيت مما يعد في حد ذاته صدقه مما سبق يتضح أن للزكاة دورها الفاعل في تحريك الأموال وعدم احتكارها واستخدامها في مصارف استثمارية واستهلاكية فتحقق بذا دورها الفعلي في إنعاش الاقتصاد وفي إحداث التنمية الاقتصادية. (مسعد، 1998)

تعتبر الزكاة أليه فاعلة في مجارية الفقر وإحداث التنمية الاقتصادية الاجتماعية فهي تعمل عن طريق إعطاء الأموال البالغة النصاب إلى مستحقيها في إزالة الفوارق بين الطبقات وإزالة الأمراض الاجتماعية الناتجة عن الفروق الاجتماعية من حسد وحقد وما يتبع ذلك من أمراض نفسية أخرى ناجمة عنها. كما أنها تعمل على سد احتياجات الفقراء والمنكوبين من جراء الصراع والظروف الاقتصادية والسياسية التي مره بها المجتمع بولاية جنوب دارفور،لا بحد الكفاف وإنما بحد الكفاية عن طريق تملكيهم ما يعيشون به لا إطعامهم أو كسائهم فقط، للزكاة آثار اقتصادية واضحة من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة لبعض أفراد المجتمع ، أيضاً الزكاة تعمل بصورة مباشرة وغير مباشرة على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة ،وتحقيق العدل الاجتماعي. والزكاة أداة مالية إلا أنها تحدث تحول معنوي في نفس دافع الزكاة والمتلقي والمجتمع ، وتساهم أيضاً في إحداث تنمية المجتمع،وتملكهم وسيلة إنتاجية لزيادة الدخل وبهذا الزكاة تساهم بشكل مباشر في أحداث تنمية المجتمع المحلي.(أبو الفتوح،2016م)

يتضح ذلك من خلال تشجيع الإسلام على الإنفاق ليس فقط على الفقراء وإنما أيــضاً على أهل البيت مما يعد في حد ذاته صدقة، مما سبق يتضح أن الأموال لا يجب أن تكنز وأن أموال الزكاة يجب أن تستخدم في مصارف استثمارية واستهلاكية في أن واحد لكــي تحقــق دورها الفعلي في إنعاش الاقتصاد. (عيد، 2016م)

المبحث السادس

التطور الإداري والهيكل التنظيمي للديوان بالولاية

لابد من معرفة التطور والمراحل التاريخية للزكاة بالولاية، ويلاحظ أن ولاية جنوب دارفور أسوة ببقية الولايات الأخرى بالسودان، فقد تميزت بعدة مراحل وخير شاهد على ذلك التوسع الكبير في عمل الزكاة بالولاية من خلال المراحل الآتية:

أ/ المرحلة الأولى 1980م:

وهي فترة وجود صرف الزكاة، فقد ظل الديوان بدارفور الكبرى تحت تبعية الضرائب وكان الأمر عبارة عن صرفات طوعية تدفع من المكلفين بسداد الضرائب .

ب/ المرحلة الثانية 1984م:

وهي مرحلة صدور قانون الزكاة والضرائب التي تميزت بالإلزامية، وقد ظل الديوان تحت مسئولية إدارة ديوان الضرائب وأصبح تحصيل الزكاة يتم ضمن الملفات الضريبية للمكلفين، وأصبح انتشار عمل الزكاة مقيد بحركة العاملين بالضرائب ونشاطهم ويتم تحصيل الزكاة متلازماً مع تحصيل الضرائب. (على، 2008م، ص33)

ج/ المرحلة الثالثة 1986م:

وهي مرحلة العام 1986م وصدور الزكاة والتي كانت أهم مميزاتها فصل الضرائب والإلزامية بسداد الزكاة بالخرطوم، وأصبح هناك تفويض للعمل بالأقاليم تحت مظلة وعباءة إدارة الضرائب مع تكيف لإدارة الحكم المحلي في بعض المناطق، ويأتي ذلك للاستفادة من الامكانيات المتاحة لهذه الوحدات وخاصة الفائدة من القوى العاملة كضرورة مرحلية لذا فقد كانت الزكاة بولاية دارفور الكبرى تحت إشراف وكلاء الضرائب وكانت مهمتهم الأساسية فصل الزكاة عن الضرائب، وتركز العمل إلى قسمين إداريين (جنوب وشمال دارفور) لتغطية كل مجالس المناطق كتنظيم سياسي إداري في ذلك الوقت.

د/ المرحلة الرابعة 1994م:(علي،2008م)

في هذه المرحلة تم الفصل الكامل لعمل الزكاة عن الضرائب وبدأ الديوان بولاية دارفور الكبرى في الانتشار والتوسع بصورة واسعة وذلك بعد أن انشأ أمانة للزكاة بالإقليم، وفتح العديد من المكاتب والتي تتمثل في كل مكتب:

- مكتب زكاة نيالا.
- مكتب زكاة الفاشر.
- مكتب زكاة شرق دارفور .
- مكتب قطاع المحافظات الغربية (زالنجي – قارسيلا).

- مكتب زكاة برام.
- مكتب زكاة الضعين.
- مكتب زكاة الجنينة.

هـ/ المرحلة الخامسة 1999م:

في هذه الفترة نجد أن الديوان تميز بالعديد من الميزات من الناحية الجنائية، فقد تضاعفت الإيرادات بصورة واسعة كذلك شهدت هذه الفترة توسع في العمالة وتأهيلهم وتدريبهم على مواكبة المرحلة، ومن خلال التتبع غير أن المذكرة التي أعدت من إدارات أمانة الزكاة بالولاية قد أشارت إلى أن الفترة شهدت تطبيق الحكم الفدرالي في البلاد، وتم تقسيم دارفور إلى ثلاثة ولايات وكان لا بد أن تواكب الزكاة التطور المرحلي، لذا وقد بدأ في تأسيس أربعة مكاتب لمحافظات الولاية وهي الضعين، نيالا ،عد الفرسان، برام بالإضافة إلى الأمانة الولائية بموازنة قدرها (57.000.000) وفي عام 1996م تحول نظام الزكاة المحاسبي من النظام الحكومي إلى نظام المؤسسات الغير ربحية، وكذلك تم تغيير العمل من الهام الهجري إلى العام الميلادي، وسمي العام التكميلي، وفي العام 1997م تم فتح زكاة عديلة ورهيد البردي وكاس وتلس، وفي العام 1998 م صدر المنشور الخاص بإنزال الزكاة إلى المحليات والتوسع في عمل اللجان القاعدية عليه تم فتح عدد من المكاتب منها (قريفية، كتيلة، أبو مطارق، الفردوس، أبو عجورة، شعيرية) فارتفع عدد المكاتب إلى 10 مكاتب، وكذلك تحقق الجباية بمبلغ (4.798.260.92).

و/ المرحلة السادسة 2000م :

وهي التي شهدت حاجز التضخم الإداري للفترة السابقة، فقد تم تقليص المكاتب إلى نظام القطاعات وكانت بالولاية أربعة قطاعات وهي:

القطاع الأوسط: ويضم مكتب نيالا – كاس – شعرية – شرق النيل – بليل – أبو عجورة.

القطاع الجنوبي: ويضم مكتب برام – تلس – قريضة.

القطاع الجنوبي الغربي: ويضم عد الفرسان – كتيلة – رهيد البردي.

القطاع الشرقي: ويضم الضعين – عديلة – ابو مطارق – الفردوس.

رابعاً: اللجان القاعدية لديوان الزكاة:(لائحة اللجان الزكوية،2011م)

يقول الله تعالى ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾ (سورة التوبة، آية 58).

ظل ديوان الزكاة يبشر برؤيته الإستراتيجية للجان الزكاة القاعدية والتي تقول العمل على أن تتولى لجان الزكاة القاعدية حصر وتصنيف المستفيدين والمستحقين والإشراف على الزكاة بالمحلية وتنفيذ سياستها بما يحقق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع .

نحسب أن البرامج التي يقدمها ديوان الزكاة يحقق حراكاً للجان الزكاة ويمكنها من إعادة النظر في الحصر والتصنيف الدقيق للفقراء والمساكين .

1- تعريف اللجان القاعدية :

يقصد بها لجان الزكاة على مستوى القرى والفرقان والأحياء التي تقوم بمساعدة الديوان في تنفيذ اختصاصاته وممارسة سلطاته وإشاعة روح التعاون والتكافل والتراحم بين المواطنين، وتقوم بتوصيل الزكاة للمستفيدين بالحي أو القرية وتعمل تطوعاً وبدون اجر. (لائحة اللجان الزكاة، 2011م).

2- أهداف اللجنة:

تعمل اللجنة على رعاية شعيرة الزكاة وحسن إنزالها إلى المجتمع بغرض الوصول للمستحقين للزكاة ومعرفة المكلفين بها.

3- تكوين لجنة الزكاة:

تتكون من الآتي:

1- إمام مسجد الحي .

2- ممثل اللجنة الشعبية .

3- ممثل لجنة الحي .

4- أحد دافعي الزكاة بالحي.

5- قيادي –خدمة مدنية –عمل عام.

6- أحد شباب الحي.

7- امرأة من الحي.

4- إنتخاب اللجنة وتعيينها:

يتم إنتخاب اللجنة بواسطة الجهة الشورية في التاريخ الذي يحدده الديوان تحت إشراف مجلس العمل الزكوي بالمحلية وبحضور موظف الزكاة المشرف على القطاع.

وتتبع وحدات لجان الزكاة القاعدية بالولايات فنياً لدائرة تخطيط المصارف بالأمانة العامة لديوان الزكاة.

5- دورة اللجنة:

دورة اللجنة أربعة أعوام ويجوز للجمعية الشورية أن تنتخبها لـــدورة كحـــد أقـــصى، ويجوز لديوان الزكاة حل اللجنة قبل إنقضاء دورتها إذا إستدعت الظروف ذلك.

6- شروط العضوية :

يشترط في عضو اللجنة توافر الشروط التالية:

أ- أن يكون رئيس اللجنة ملماً بفقه الزكاة بالقدر المعقول لأداء مهام اللجنة.

ب- إلا يقل عمر العضو عن عشرين سنة.

ج- أن يكون من المشهود لهم بالأمانة والخلق الحسن.

د- أن يكون قادراً على أداء المهام التي يكلف بها. (لائحة اللجان الزكاة، 2011م، ص3-4).

هـــ- يفضل من يجيد القراءة والكتابة.

و- أن لا يكون قد أدينً في جريمة تمثل بالشرف والأمانة.

6- اختصاصات وسلطات اللجان: (لائحة اللجان الزكوية،2011م)

تكون للجنة السلطات والاختصاصات الآتية:

أ- مساعدة الديوان في تنفيذ اختصاصاته وسلطانه وإشاعة روح التعاون والتكافـــل والتـــراحم بين المواطنين في القرية أو الحي أو الفريق.

ب- حصر الفقراء والمساكين وتصنيفهم وترتيبهم حسب الأولويات وفقـــاً للمنـــشورات التـــي يصدرها الديوان.

ج- الاحتفاظ بسجل دائم للفقراء والمساكين والعمل على تحديثه بصورة مستمرة وإفادة الديوان بذلك.

د- التعرف على بقية المستحقين للزكاة والتوجيه لهم لدي الديوان .

هـــ- الزيارات الميدانية للمنازل مستحقي الزكاة إذا اقتضي الأمر ذلك .

و- مل استمارة البحث الاجتماعي بدقة وأمانة مع بيان المعلومات المطلوبة .

ز- كتابة تقرير وافٍ في الاستمارة يبن الآتي:

1- دراسة كاملة عن مقدم الطلب ووصف حالته الاجتماعية والاقتصادية وحالة المسكن الذي يقيم فيه.

2- تحديد نوع الإعانة المطلوبة.

3- يجب أن يوقع على الاستمارة المذكورة أعلاه ثلاثة أعضاء اللجنة على الأقل.

ح- حصر الأنشطة التي تقع في إطار أوعية الزكاة ومساعدة الديوان في الحصول إليها.

ط- حض أصحاب الأموال على دفع الزكاة والاحتفاظ بسجل للمكلفين.

ي- حض أهل الحي على التكافل والتراحم ودفع الصدقات والهبات.
د- بسط فقه الزكاة والصدقات والهيئات والأوقاف لمساعدة العملاء والضعفاء.

علاقات اللجان : (لائحة اللجان الزكوية،2011م)

صلة اللجان بالديوان

1- تفيد لجان الزكاة القاعدية القناة الأساسية التي تربط الديوان بطالب الزكاة في الأماكن السكنية ويتم ذلك بتعيين عضو من أعضائها ليكون حلقة الوصل بينها وبين الديوان.
2- يقدم الديوان بتصميم الاستمارات المطلوبة وتسليمها للجان.
3- لا يعتمد الديوان أي طلب يقدم إليه ما لم يحمل توقيع وختم اللجنة وفقاً للاستمارة (19 ز)
4- صرف الزكاة داخل الحي أو القرية أو الفريق يجب أن يكون بمعرفة ومشاركة اللجنة.
5- يتم عمل اللجان تحت متابعة ومسئولية الديوان مباشرة.
6- يقوم الديوان بتأهيل وتدريب أعضاء اللجان مركزياً ومحلياً بحسب الحال .

خامساً: خدمات ديوان الزكاة بولاية جنوب دارفور :

تطور الأداء بديوان الزكاة بولاية جنوب دارفور في مجال الجباية والمصارف، بالتتبع لأداء الديوان نجد لديه محورين أساسين ينبني عليهما أداء الولاية محور الجباية والمصارف، وقد شهدت الولاية تطوراً منفرداً في أداء هذه المحاور، وكانت الولاية في عام 2004 من ضمن الولايات الغنية ولكن للظروف الأمنية الأخيرة تم استثناء الولاية من التصنيف الولايات الغنية.

محور المصارف: (تقرير إدارة المصارف بولاية جنوب دافور2017م)

إن نجاح تطبيق فريضة الزكاة لن يكون بزيادة الحصيلة ولكن يكون عندما يتحقق مقصد الشارع من فرض الزكاة وذلك بعودة البسمة للمحرومين ونزول الدموع من أعين الجياع ويعم الود الإخاء والوئام بين أفراد المجتمع، ولن يأتي ذلك إلا بقيام توزيع عادل للزكاة المتحصلة يتضمن سلامة وعدالة التوزيع، وقد نص قانون الزكاة أن يتم تحديد النسب التي يتم بها التوزيع مع درجة المفاضلة أو التسوية بواسطة المجلس الأعلى للأمناء بالزكاة، ونجد أن الغالب منذ تطبيق فريضة الزكاة إعطاء الأولوية للفقراء والمساكين، حيث يعطي النصيب الأكبر وبالرجوع إلى المفاضلة لعام 2017م .

فقراء أفقي 48%، ثم فقراء رأسي (مشروعات) 20%، غارمين 5%، ابن السبيل 0.5%، رعوية 5%. (ديوان الزكاة بولاية جنوب دارفور إدارة المصارف2017م)، وبالتتبع للأداء بولاية جنوب دارفور نجد أن الولاية قد حققت عمل طيب من إجمالي مبالغ المصارف طيلة الأعوام الماضية، يمكن أن تلاحظ ذلك من خلال أداء المصارف للعام 2017م.

نجد ابرز ما جاء بتقرير المصارف للعام 2017م يمكن تفصيلة في النحو التالي:

1- قطاع التعليم:

أ- قام الديوان بسداد كفالة الطالب الجامعي بصورة شهرية لعدد (1738) طالب مستفيد بواقع (100) جنيه شهرياً.

ب- تم توفير المستلزمات المدرسية للطلاب مرحلتين الأساسي والثانوي لعدد (1368) طالب مستفيد، تم تقديم دعم لتعليم قبل المدارس والمتمثلة في طلاب الخلاوي ومؤسسات التعليم الأخرى لعدد (170) مؤسسة.

2- القطاع الصحي :

أ- تم سداد استحقاق التأمين الصحي لعدد (71717) أسرة.

ب- تم سداد الحالات العاجلة لعدد (22415) مستفيد.

ج- تم سداد مصروفات العلاج المباشر تمثل في دعم الوصفات العلاجية (الروشتات) الإرساليات، ذلك لعدد (3123) مستفيد علماً بأن هنالك وحدات إدارية للزكاة بكل مستشفي.

وهنالك عدد (8) مخازن دواء بالولاية يقدم الدواء مجاناً للفقراء والمساكين، قام الديوان بالمساهمة كذلك وتقديم المساعدات العينية والنقدية للعجزة والمساكين لعدد (144300) أسرة خلال عام 2017م .

وقام الديوان بتقديم الأمانات والمساعدات للحالات الطارئة بالولاية وذلك لعدد (13843) أسرة دعم نقدي وعيني .

3- مشروع كفالة الأيتام:

قام ديوان الزكاة بإصدار منشور للولايات المختلفة بأمانات الزكاة وذلك بغرض إنشاء إدارات متخصصة للإدارة كفالة الأيتام وإنزالها على مستوى المحليات رغم تخصيص مرتبات شهرية للأيتام حيث يقوم ديوان الزكاة بتقديم الدعم شهرياً للأيتام في بداية الشهر لذا اهتم الديوان بأمر كفالة الأيتام، ذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، حيث بلغ عدد المستفيدين (7383) مستفيد .

4- مشروع الراعي والرعية

بدأ تنفيذ المشروع رمضان 1415هـ ويشمل فرحة الصائم، فرحة العيد، تفقد الراعي لرعيته، يستهدف هذا المشروع الوصول إلى الأسرة المتعففة، واشتراك قيادات الدولة في توزيع الزكاة حيث يقوم الديوان برصد الأسرة الأكثر فقراً والتي لا تقدم طلب إعانات للديوان عن طريق اللجان القاعدية فيقدم لها الدعم المادي والعيني ووسائل الإنتاج. وفي هذا

الجانب ساهم ديوان الزكاة بالولاية في رعاية الأسر المتعففة حيث بلغ عدد المستفيدين (89) أسرة مستفيدة .

الصرف الرأسي: وسائل الإنتاج :

درج ديوان الزكاة على تمليك وسائل الإنتاج باعتبارها الطريقة المثلى لإخراج لأسرة من دائرة الفقر،بدأ التمليك فردي وكان يدر دخلاً للأسر الفقيرة ،حيث تتنوع المشاريع والوسائل حسب ظروف الأسرة ومقدراتها على إدارة المشروع المعني مع مراعاة الظروف البيئية للمستفيد ومكان استغلال المشروع وذلك حسب أولويات الفقر بحيث تكون الأولوية للأسرة الأشد فقراً. وتمثلت المشاريع في معدات زراعية تربية ماعز ،ضأن ودواجن ،رأس مال تجاري وماكنات خياطة وركشات وغيرها من المشاريع المدرة للدخل. بلغ إجمالي الصرف خلال العام 2017 مبلغ (27689998) جنيه واهم الانجازات في هذا المجال:

القطاع الزراعي:

أ- شراء عدد (3) تراكتورات جديدة ليصير إجمالي الديوان (7) تراكتورات .

ب- قيام ديوان الزكاة بتوزيع عدد (1072) محراث بلدي بالديوان.

ج- قام ديوان الزكاة بتوزيع تقاوي بمبلغ (1584500جـ) للأسرة.

د- قام ديوان الزكاة بتمليك الأسر أبقار حلوب، كذلك مشروعات تربية الماعز والضأن وكان إجمالي المستفيدين (2500) أسرة.

قطاع النقل: قام الديوان بشراء وسائل حركة للمعاقين حيث بلغ عدد المستفيدين (164) وتم توزيع مواتر منتجة بمبلغ (9.130) جنيه في مجال المشاريع الجماعية.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة الميدانية

الدراسة الميدانية

تناولت الدراسة في هذا الفصل خلفية عن منطقة الدراسة ،المنهج المستخدم ،مجتمع الدراسة ، أساليب جمع البيانات، وعينة الدراسة ومعامل الصدق والثبات، وتحليل بيانات الدراسة الميدانية.

المبحث الأول :الإجراءات المنهجية للدراسة

نبذة تعريفية عن منطقة الدراسة

1.الموقع :

تقع ولاية جنوب دارفور في أقصي غرب السودان بين خطي عرض(30- 30:8 درجة شمالاً) ، وبين خطي طول (22-28 درجة شرقاً) ، تحدها من الغرب جمهورية أفريقيا الوسطى ، ومن الناحية الغربية الشرقية ولاية وسط دارفور ، ومن الشمال ولاية شمال دافور، ومن الجنوب الشرقي ولاية شرق دارفور ، ومن الجنوب جمهورية الجنوب السودان الحديثة .

2. المساحة :

تعتبر من الولايات الكبيرة في السودان ، حيث تبلغ مساحتها (139.800) كيلومتر مربع تعادل (32.000.000) فدان ، وتضم (11) محلية ، وتقريباً 43 وحدة إدارية في نظام الحكم الفدرالي.

3.الموارد الطبيعية :

تعتبر من الولايات الغنية جداً بمواردها الطبيعية الغير مستغلة والمتمثلة في:

أ/ الأراضي الزراعية :

وتتكون من أراضي متنوعة ذات مقدرة إنتاجية متباينة ، فالتربة (رملية – بركانية – طينية – رسوبية) والمساحة الصالحة للزراعة تقدر بحوالي 75% من مساحة الولاية الكلية إلي ما يعادل 24 مليون فدان والمستغل منها حالياً سبعة مليون فدان، وتصلح الأراضي الرملية لزراعة الفول السوداني والدخن والسمسم وحب البطيخ والكركدي واللوبيا ، والأراضي الرسوبية تصلح لزراعة الذرة والذرة الشامية (المعروفة بالبلدي بأم نباط) والتوابل، وتصلح أيضاً للرعي، والأراضي البركانية تصلح لزراعة القطن المطري وزهرة الشمس والسمسم الأبيض والذرة والكركدي .

ب/ الثروة الحيوانية :

الولاية بها ثروة حيوانية ضخمة تبلغ حوالي 13 مليون رأس ، متمثلة في الأغنام (الضان – الماعز) والماشية والإبل، وتشكل حوالي 18% من إجمالي ثروة السودان إلا أنها محدودة الأثر اجتماعياً واقتصادياً.

ج/ الثروة الغابية والمراعي الطبيعية:

تضم الولاية مساحات واسعة من المراعي تتداخل مع الزراعة بالإضافة إلي غابات متنوعة ووعرة تصعب فيها الحركة وخاصة في موسم هطول الأمطار (الخريف)، كما أن للغابات آثار سالبة حيث أنها تعتبر أوكارا لعصابات النهب المسلح والمجموعات المتمردة إلي جانب فوائدها المعروفة أهمها الصمغ العربي ، الأخشاب ، وظل للحيوانات والإنسان...الخ (تقرير وزارة الثروة الحيوانية ولاية جنوب دار فور،2004م).

د/ الثروة المعدنية

أهمها النحاس ومنطقة حفرة النحاس والحديد والذهب والبترول .

هـ/الثروة المائية :

تتمثل في أضخم حوض جوفي البقارة بالإضافة إلي مياه الوديان التي تصب في بحر العرب ثم بحر الغزال ثم إلي النيل الأبيض ، وهكذا تتمتع الولاية بأنظمة بيئية متعددة يرتكز عليها نشاط الإنسان في الولاية موعودة بطفرة اقتصادية تتمتع بها من مميزات نادرة تصلح لان تكون نموذج في علاقة خفض الفقر بالولاية .

4. السكان والتركيبة السكانية :

تعتبر ولاية جنوب دارفور من الولايات ذات الكثافة السكانية العالية بعد العاصمة، حيث يبلغ عدد السكان أربعة ملايين و(39)ألفاً و(594) نسمة علي حسب نتائج التعداد الخامس 2008م، كما أنها من الولايات المعقدة اثنياً، فالسكان مزيج من العنصر الزنجي الإفريقي والعربي وما بينهما تعددت الأعراق، ولكنها تتداخل بثقافات وتقاليد وتشترك في الكثير من الصفات العامة الحميدة وتختلف في تفاصيل هذه الثقافات والصفات وفق طاقات البيئيات المحلية الخاصة مكونة بذلك اثنيات متعددة ومتنوعة حسب دوائر الحواكير السكنية للعشائر والقبائل ذات الصفات الموحدة، الأمر الذي بدأت السلطات أن تضعها في الاعتبار، وقد تم بموجبها كل التقاسيم الإدارية بداية من تقسيم الولايات الثلاثة إلي خمسة مروراً بالمحليات المختلفة وانتهاءً بالوحدات الإدارية مما شكلت محليات ووحدات ذات طابع عشائري

واضح ، وخير شاهد على سبيل المثال لا الحصر تم تقسيم ولايات دارفور إلي خمس ولايات مثل ولاية شرق دارفور (الضعين) وسط دارفور (زالنجي). والمحليات كذلك مثل محلية عد الفرسان اشتقت منها محليات كيم وكتيلا ...الخ. كل هذه التقاسيم الإدارية والسياسية يمكن بداخلها الطابع العشائر القبلي. (مركز الإحصاء السكاني لعام 2008م.)

5. التكوين الاجتماعي :

إن الحال في ولاية جنوب دارفور كمثله في المجتمعات الاخري ، حيث تمثل القبيلة مدرسة اجتماعية ينشأ أفرادها منذ الطفولة على تشرب سلوك اجتماعي يترسخ في حياة النشئ تلقائياً كلما كبر الإنسان ، بل تعبر القبلية عبر إداراتها الأهلية منظمة اجتماعية طبيعية للضمان الاجتماعي تعمل لتوفر للأفراد الحرية الاجتماعية والتأثر الجماعي والدفاع الجماعي والحماية الجماعية والدم هو الأصل في تكوين القبيلة بالإضافة إلي لانتماء ، وبالمقابل فان الدولة تكوين سياسي تضع النظم والمناهج والقوانين والإعلام لتوحيد الأمة في بوتقة واحدة على قالب ثقافي متجانس أذا تأثر الأفراد بالطابع القبلي الذي افسد الحياة الاجتماعية واضعف الولاء القومي بفعل أبناء القبائل والعشائر والسياسيين ، فكان الولاء القبلي بل التعصب القبلي أصبح مهدداً لكيان الولاء القومي بالولاية (**الحسن،د.ت**)

منهج الدراسة :

إستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي باعتباره من أهم المناهج التي تتناسب مع الدراسة وذلك من خلال البحث عن الحقيقة ذات الصلة بموضوعات الحاضر من خلال دراسة الفئات المختلفة، ويقوم المنهج بعملية الوصف التحليل .

وسائل جمع المعلومات :

نظراً لتعدد الجوانب ولطبيعة الدراسة كان لا بد من تنوع وسائل جمع البيانات والمعلومات من المصادر المختلفة ، منها البحوث السابقة ، الكتب ، الوثائق، أما البيانات الميدانية تم الإعتماد على الوسائل الآتية:

المقابلة:

لإكمال إجراءات الدراسة كان لابد من إجراء بعض المقابلات العلمية مع مدراء الأقسام مدير إدارة المشروعات الإنتاجية والمصارف بديوان الزكاة في محلية نيالا ومنسق اللجان الزكوية بالمحلية،...الخ من خلال هذه المقابلات أجابوا على بعض

الأسئلة المهمة التي إستند عليها الدارس في كثير من جوانب الدراسة وساعدت في الوصول الي بعض النتائج والمعلومات.

الملاحظة :

تم إستخدام الملاحظة بدون المشاركة بمعنى أن عملية الملاحظة تمت من خلال مراقبة بعض مواقع العمل والوسائل المستخدمة في مواجهة بعض البرامج المختلفة التي يقدمها الديوان .

الإستبيان :

تم استخدام وسيلة الإستبيان بإعتبارها الوسيلة الفعالة في جمع البيانات، قام الباحث بإعداد إستمارة موجهة للمستفيدين من خدمات ديوان الزكاة، وقد مر الإستبيان بعدد من المراحل المختلفة منها :

أ/ المرحلة الإبتدائية: وهي مرحلة وضع الأسئلة حسب التساؤلات التي إعتمدت عليها الدراسة.

ب/ عرض الإستبيان علي المحكمين: تم عرض الاستبيان على العلماء والخبراء والمختصين في مجال البحث العلمي حيث شاركوا في تحكيم الإستبيان من خلال إضافة وحذف بعض الأسئلة.

ج/ تعديل الإستبيان بعد التحكيم: قام الباحث بجمع الإستبيان من المحكمين وتم إعادة وصياغة الإستبيان.

مجتمع الدراسة:

مجموعة الفقراء في ولاية جنوب دارفور بمحلية نيالا الذين شملهم برامج ديوان الزكاة الذي يقدمه للفقراء.

عينة الدراسة:

عينة إحتمالية تم أخذها من مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية منتظمة وهي عينة المسافات الإحصائية المنتظمة ،بتحديد مسافة العينة بقسمة مجتمع الدراسة علي عدد العينة المطلوبة ثم تحديد نقطة البداية عشوائية ،بحيث تكون أقل من مسافة العينة ،تعرف بمجال إختيار العنصر الأول، وهذا الاختيار العشوائي يمثل العنصر الأول في العينة، ثم تضاف المسافة إلي العنصر الأول ليكون العنصر الثاني في العينة،وهكذا يتم الحصول علي جميع عناصر العينة.(علي،1996م)

إطار العينة:

مجموعة المستفيدين من المساعدات التـــي يقـــدمها ديـــوان الزكـــاة بولايـــة جنـــوب دارفور محلية نيالا.

حجم العينة:

$$n = \frac{N}{1+N e^2}$$

حيث:

N : حجم المجتمع

E : الضبط الإحصائي

$$n = \frac{3400}{1+(3400) \times (0.05)^2} = 357$$

الصدق والثبات

جدول (1) قيمة معامل الثبات

	عدد الفقرات	معامل الثبات
المقياس الكلي	22	.,97

المصدر: الباحث من المسح الميداني 2018م

يوضح الجدول أعلاه نتائج طريقة الاتساق الداخلي لقياس معامل الثبات لأداة الدراسة الاستبيان ويتضح من الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت 97,. ويـــدل ذلـــك علـــى أن الاستبانة المصممة بواسطة الباحث إذا طبقت على فرد أو مجموعة من الأفراد عـــدة مـــرات فأنها ستعطي نفس النتائج أو التقديرات، وبالتالي فإن أستبانة الدراسة يمكن وصفها بأنها ثابتة.

جدول (2)

قيمة معامل الصدق

	عدد الفقرات	معامل الصدق
المقياس الكلي	22	.,98

المصدر: الباحث من المسح الميداني 2018م

يشير الجدول أعلاه إلى أن قيمة معامل الصدق الذاتي بلغت ***98,***وهي عاليـــة، تـــدل على أن الاستبانة المصممة بواسطة الباحث أثبتت صدقها في قياس ما وضعت لقياسه،أي أنها صالحة لقياس الجانب المقصود ولا تقيس جانبا سواه.

المبحث الثاني

تحليل بيانات الدراسة الميدانية

أولاً: البيانات الشخصية:

النوع

جدول رقم (3) يوضح توزيع المبحوثين حسب النوع

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	190	63.3
أنثى	110	36.7
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

حسب الجدول والشكل أعلاه اتضح أن 63.3%من المبحوثين ذكور مقابل 36.7% إناث،أي أن نسبة الرجال الذين تم دعمهم تفوق نسبة النساء ،هذا يدل على أن الرجال تقع على عاتقهم مسئولية تلبية الاحتياجات الأسرية أكثر من النساء. وارتفاع نسبة الذكور تدل على تفشي البطالة والفقر لأن الرجال هم القوة العاملة وبالتالي رجوعهم إلى الديوان يعد خلل في ميزان القوة العاملة وانتشار الفقر.

العمر:

جدول رقم (4) يوضح توزيع المبحوثين حسب العمر

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
20 – 29 سنة	66	22
30-39 سنة	59	19.7
40-49 سنة	150	50
50 فأكثر سنة	25	8.3
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

حسب الجدول والشكل أعلاه يتضح أن 50% تتراوح أعمارهم 40–49 سنة وتليها نسبة 22% تتراوح أعمارهم من 20–29 سنة، أخيراً نسبة 8.3% تتراوح عمارهم من 50 سنة فأكثر، وتدل ارتفاع نسبة الشباب إلى أن ديوان الزكاة يستهدف الشباب بالمساعدات التي يقدمها لأن تتوفر فيه متطلبات نجاح المشروعات التي تحتاج إلى قوة عاملة وكفاءة وبهذا يقلل الديوان من البطالة وسط الشباب وإعانتهم لتلبية احتياجاتهم في عملية تنمية المجتمع .

الحالة الاجتماعية

جدول رقم (5) يوضح توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
غير متزوج	92	30.7
متزوج	193	46.3
مطلق	41	13.7
أرمل	28	9.3
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

حسب الجدول والشكل أعلاه نجد أن 46.3% متزوجين و30.7% غير متزوجين و13.7%مطلق وأخيرا الأرامل بنسبة 9.3% ومن خلال النسب نجد أن أكثر المستفيدين من المساعدات التي يقدمها الديوان المتزوجين وذلك لكثرة حوجتهم لمثل هذه المشروعات الإنتاجية لمواجهة متطلبات الحياة اليومية،بينما انخفاض نسبة المساهمة التي تقدم للأرامل والمطلقات،وربما يعود ذلك أن الطلاق والترمل يشير للإناث فقط بإعتبار أن الرجال المطلقين والمرملين غالباً ما يتزوجون مره أخرى،وبما أن نسبة الإناث في العينة متدنية فطبيعي أن تكون نسبة الأرامل والمطلقين متدنية،وهذا لا يعني أن الديوان يقدم المساعدات لأعداد قليلة .

المستوي التعليمي

جدول رقم (6) يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
خلوة	53	17.6
أساس	178	59.4
ثانوي	57	19
جامعي	12	4
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

حسب الجدول والشكل أعلاه اتضح أن 60%من أفراد العينة هم في مرحلة الأساس و19% في مرحلة الثانوي و18% تعليم الخلاوى و4% مرحلة التعليم العالي وتدل ارتفاع نسبة الذين نالوا تعليم الخلاوى والأساس من المشروعات الإنتاجية من قبل ديوان الزكاة إلى كبر حجم قاعدة تعليم القران الكريم ورغبة أفراد المجتمع فيه مقارنة بالتعليم الثانوي والجامعي ، بينما

انخفاض فرص الجامعين من المساعدات التي يقدمها الديوان بالرغم من أن ديـــوان الزكـــاة لـــه سياسة تستهدف الخريجين وتمليكهم مشروعات إنتاجية ،كما أوصى المؤتمر الأول للمـــشروعات الإنتاجية الذي عقدته الأمانة العامة لديوان الزكاة في الفترة مـــن 22-2007/8/23م بإعطـــاء الأولوية للخريجين الفقراء وتمليك المشروعات الإنتاجية فيما يتناسب مع تخصـــصاتهم لتـــوفير عنصر القوة والكفاءة لديهم،وربما تتوفر فرص عمل بصورة أكبر في مجالات أخرى.

المهنة

جدول رقم (7) يوضح توزيع المبحوثين حسب المهنة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
عامل	93	31
موظف	45	15
مزارع	17	6
أعمال حرة	103	34
تربية حيوانات	4	2
تجارة	38	12
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

حسب الجدول والشكل أعلاه اتضح أن 34% من المبحوثين يشغلون مهنة الأعمال الحرة و31% عامل و15% موظف و12% تجارة و2% تربية حيوان وارتفاع نسبة الأعمال الحـــرة الذين تلقوا مساعدات من ديوان الزكاة هذا دليل على أن الديوان يركز على المستفيدين الأقل فقراً من بين مقدمي الطلبات لنيل المشروعات الإنتاجية، وهذا مؤشر ايجابي في إخراج هذه الفئة من دائرة الفقر إلى دائرة الإنتاج ،كذلك العمال هم أكثر حوجة من غيرهم نتيجة للمشاكل الاقتصادية في البلاد وبالتالي هذا يسهم بصورة مباشرة في تنمية المجتمع المحلي.

عدد أفراد الأسرة

جدول رقم (8) يوضح توزيع المبحوثين حسب عدد أفراد الأسرة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
1 – 4 أفراد	120	40
5 – 9 أفراد	171	57
10 – 14 فرد	9	3
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

حسب الجدول والشكل أعلاه اتضح أن 57% من العينة عدد أفراد أسرهم (5–9) أفراد و40% عدد أفراد أسرهم من(1–4) أفراد و3% عدد أفراد أسرهم من (10–14) فرد وارتفاع نسبة الأسرة التي يتراوح عدد إفرادها من (5–9) أفراد تدل علي أن الديوان يستهدف بالمساعدة الأسر الكبيرة وذلك نسبة لكثرة احتياجاتهم مقارنة بالأسر الصغيرة ،وهذا مؤشر إيجابي لديوان الزكاة في توزيع المساعدات لمراعاة حجم الأسر.

نوع السكن

جدول رقم (9) يوضح توزيع المبحوثين حسب نوع السكن

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
بنيان مسلح	13	4.3
طوب أحمر	46	15.3
طوب أخضر	123	41
قطاطي	118	39.4
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يوضح الجدول والشكل أعلاه أن 41% من العينة نوع سكنهم طوب أخضر و39.3% منهم قطاطي و15.3%من الطوب الأحمر و4.3%من البنيان المسلح, وتدل ارتفاع نسبة أفراد العينة الذين يسكنون في قطاطي هم سكان الريف ومعسكرات النزوح حول مدينة نيالا.

ثانياً: المحور الاقتصادي:

السؤال الأول: كيف ساهمت المساعدات التي يقدمها ديـــوان الزكـــاة فـــي تحـــسين المستوى الاقتصادي للأسرة؟

نوع المساعدة

جدول رقم (10) يوضح نوع المساعدة التي تحصلت عليها من ديوان الزكاة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نقدية وعينية	114	38.0
مشروعات إنتاجية	186	62
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح من الجدول أعلاه أن 62% من العينة تحصلوا على مشروعات إنتاجية كمساعدة من ديوان الزكاة مقابل 38% منهم تحصلوا على مساعدات نقدية وعينية. نلاحظ أن الديوان يركـــز على المشروعات الإنتاجية لأنها تؤدي إلى زيادة دخل الفرد وهذا بدوره يحسن مستوى المعيشة.

مقدار الإعانة النقدية

جدول رقم (11) يوضح مقدار الإعانة النقدية التي حصلت عليها من ديوان الزكاة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
اقل من 250 جنيه	34	11.3
250- 299 جنيه	46	15.3
300-399 جنيه	26	8.7
أكثر من 400 جنيه	8	2.7
المشروعات الإنتاجية	186	62.0
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يوضح الجدول أعلاه أن 15.3% من الذين تحصلوا على إعانات مادية يتراوح مقدار إعانتهم بين 250-299 جنيه و11.3% تحصلوا على اقل من 250 جنيـــه و8.7% تحـــصلوا علي مبلغ300-399 جنيه و2.7% من أفراد العينة تحصلوا علي مبلغ أكثر من 400 جنيـــه. ومن الملاحظ أن مقدار الإعانة النقدية ضعيفة جداً مقارنة مع الظروف الاقتصادية الراهنـــة، ولا تكفي لسد احتياجات الأسرة اليومية،هذا يشير إلى عدم مواكبة ديـــوان الزكـــاة لأوضـــاع الحالية من ارتفاع في الأسعار وزيادة التضخم.

وجود صعوبات في الحصول علي الدعم

جدول رقم (12) هل تواجهك صعوبات عند الحصول على الدعم من ديوان الزكاة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	274	91.3
لا	26	8.7
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح من الجدول أعلاه أن 91.3% من المبحوثين تواجههم صعوبات في الحصول على الدعم من ديوان الزكاة بينما 8.7% ليس لديهم صعوبة ،هذا غير محفز لأصحاب الحاجة للذهاب تلقي المساعدات من الديوان،لان كثرة الصعوبات تؤدي إلي عجز الفقراء لذهاب ديون الزكاة لتقديم طلباتهم برغم من وحجتهم الماسة للمساعدة ربما تقلل من مشكلاتهم اليومية .

نوع الصعوبات

جدول رقم (13) نوع الصعوبات التي تواجهها في الحصول على الدعم من ديوان الزكاة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
صعوبة الإجراءات الإدارية	196	65.3
قلة الأموال المتحصل عليها من ديوان الزكاة	51	17
كثرة المترددين	27	9
لا أواجه صعوبات	26	8.7
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

حسب الجدول أعلاه اتضح أن 65.3% تواجههم صعوبة الإجراءات الإدارية في الحصول على المساعدة، و17% من أفراد العينة يرون أن قلة الأموال المتحصل عليها من الديوان من المشاكل التي تواجههم وهذا مؤشر غير جيد لأن ولاية جنوب دارفور غنية بالثروة الحيوانية والزراعة المطرية ونشاط تجاري كبير، وهذا يعزي إلى عدم الاستغلال الأمثل من قبل الديوان. بالإضافة إلى أن صعوبة الإجراءات الإدارية ترجع إلى عدم تفعيل معايير متفق عليها مع اللجان الزكوية القاعدية.

رأيك في الإعانة الشهرية

جدول رقم (14) ما رأيك في الإعانة الشهرية المقدمة من ديوان الزكاة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
تكفي لسد حاجات الأسرة	82	27.3
تساعد لحد كبير في الوفاء باحتياجات الأسرة	183	61.0
تساعد بقدر ضعيف في الوفاء باحتياجات الأسرة	21	7.0
لا تساهم بشيء يذكر في سد حاجات الأسرة	14	4.7
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

حسب الجدول أعلاه يتضح أن 61% من أفراد العينة أفادوا بأن الدعم الشهري المقدم لهم من ديوان الزكاة يساعد لحد كبير في الوفاء باحتياجات الأسرة، بينما 27.3% من أفراد العينة يري أن المساعدة تكفي لسد حاجات الأسرة ، و7% تساهم بقدر ضعيف في الوفاء باحتياجات الأسرة ،4.7% يرون بأنها لا تساهم بشئ يذكر في سد احتياجات الأسرة ،وهذا يتفق مع بيانات الجدول رقم (13) الذي يوضح ضعف مقدار الإعانة الشهرية التي يتراوح مابين (250–299) جنيه وهي مساهمة ضعيفة من قبل ديوان الزكاة تجاه الفقراء.و يرجع ذلك إلى أن ديوان الزكاة ليس لديه دراسة توضح احتياجات الأسر الكبيرة والأكثر حوجة للأموال.

الحصول علي المشروعات الإنتاجية

جدول رقم (15) هل تحصلت على مشروع إنتاجي من ديوان الزكاة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	186	52
لا	114	38
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يوضح الجدول رقم (15) أن 62% من المبحوثين تحصلوا على مشروعات إنتاجية من ديوان الزكاة،هذا اتجاه جيد لديوان في تمليك الوسيلة الإنتاجية أكثر من الإعانات الشهرية.

نوع المشروع

جدول رقم(16) نوع مشروع الذي حصلت عليه من ديوان الزكاة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
عربة كارو	56	18.8
ماكينة خياطة	10	3.3
طاحونة	4	1.3
تربية إنعام	22	7.3
رأس مال تجاري	85	28.3
ثلاجة	6	2
ركشة	3	1
لم احصل على مشروع (الدعم النقدي والعيني)	114	38
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

حسب الجدول أعلاه يتضح أن 28.3%من المبحوثين تحصلوا على رأس مال تجاري يليها عربة كارو بنسبة 19% وثم تربية الأغنام بنسبة 7.3% ومشروع ماكينة خياطة بنسبة 3.4% ثم مشروع ثلاجة بنسبة2% والطاحونة بنسبة 1.3% وأخيراً مشروع الركشة بنسبة 1% .ومن الملاحظ أن مشروع رأس المال التجاري أكثر المشاريع تمليكاً للأفراد هذا يؤدي إلى زيادة دخل الفرد مما ينعكس على مستوى المعيشة للأسرة، كما يلاحظ أيضاً من خلال النسب أن عربة الكارو من المشروعات التي نالت حظها من التوزيع لأفراد العينة .

الدخل الشهري للمشروع

جدول رقم (17) دخل المشروع الشهري

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
اقل من 1000جنيه	35	11.6
1000-1999 جنيه	55	18.3
2000-2999 جنيه	45	15
3000-3999 جنيه	30	10
أكثر من 4000	21	7
لا ينطبق (الدعم النقدي والعيني)	114	38
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

حسب الجدول أعلاه يتضح أن 18.3%من المبحوثين متوسط دخل مشاريعهم يتراوح بين (1000-1999) جنيهاً شهرياً، و15%من المشروعات يتراوح دخلها (2000-2999) جنيهاً و11.7% دخلها أقل من 1000 جنيه و10% يتراوح دخلها بين (3000-3999) جنيها و7% من المشروعات متوسط دخلها أكثر من 4000جنيه. ويلاحظ أن متوسط الدخل الشهري من المشروعات يعين الأسرة إلى حد متوسط من تكاليف الأسرة اليومية ،و الجدول رقم (16) الذي يوضح نوع المشروع نجد انتشار عربة الكارو بصورة كبيرة في المنطقة وأيضاً يقوم ديوان الزكاة بتمويل المبحوثين(عربة كارو) وهذا يؤكد أن ديوان الزكاة لا يراعي في عملية التوزيع مدى ملاءمة المشروع بيئة المستفيد ،وهل هذا المشروع مربح أم لا .وانخفاض المشروعات ذات الدخل العالي يدل على أن ديوان الزكاة يساهم مساهمة متوسطة في تنمية المجتمع المحلي.

نوع الملكية

جدول رقم (18) نوع ملكية المشروع

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
فردي	180	60
جماعي	6	2
لا ينطبق	114	38
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

حسب الجدول أعلاه يتضح أن 60%من المبحوثين نوع ملكية مشروعهم فردي و2% من المشروعات مشروعات جماعية ،حيث ركز ديوان الزكاة على المشروعات الفردية ،بالرغم من وجود صعوبات في متابعة كل المشروعات الفردية ، مع عدم قدرة الفرد على إدارة المشروع ،هذا يؤدي إلى عدم مساهمة الديوان مساهمة فاعلة في تنمية المجتمع .

نوع التمويل

جدول رقم (19) نوع تمويل المشروع

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
كامل	140	46.6
جزئي	46	15.3
لم احصل على مشروع (نقدي عيني)	114	38
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

من الجدول أعلاه يتضح أن46.6% من المبحوثين الذين تحصلوا على مشروع إنتاجي تم تمويل مشروعاتهم كاملة ،هذا يساعد لحد كبير في نجاح المشروعات الإنتاجية،أما الذين يتم تمويلهم تمويل جزئي غالباً مشروعاتهم لا يكتب لها النجاح مثل يتم تمليك عربة كارو من دون الحصان وثلاجة من غير توفير التيار الكهربائي وهكذا.

الخبرة في مجال المشروع

جدول رقم (20) لديك خبرة في مجال المشروع الذي حصلت عليه

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	168	56
لا	12	4
لحد ما	6	2
لم احصل على مشروع	114	38
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يوضح الجدول أعلاه أن 56% من أفراد العينة الذين تحصلوا على مشروع إنتاجي لديهم خبرة في مجال المشروع الذي حصلوا عليه من ديوان الزكاة.وتدل ارتفاع نسبة الذين لديهم خبرة قبل امتلاك المشروع إلى ضمان نجاح المشروعات ، بالتالي يسهم في تنمية المجتمع.

متابعة المشروع

جدول رقم (21)يقوم ديوان الزكاة بمتابعة المشروع بعد الحصول عليه

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	67	22
لا	119	40
لم احصل على مشروع (الدعم النقدي – العيني)	114	38
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

حسب الجدول أعلاه يتضح أن 40%من أفراد العينة الذين تحصلوا على مشروعات إنتاجية أفادوا بأن ديوان الزكاة لا يقوم بمتابعة مشروعاتهم بعد تسليمها لهم،ترجع عدم المتابعة نسبة للظروف الحركة وقلة الموظفين والظروف الأمنية قبل السلام في المنطقة، هذا يدل على أن ديوان الزكاة ليس لديه خطة متكاملة لمتابعة وتقييم المشاريع الإنتاجية، التي تم توزيعها حتى يكون لديها الأثر الواضح في تنمية المجتمع المحلي، من خلال زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة للأفراد، ولضمان نجاح تلك المشاريع، على الديوان وضع خطط للمتابعة عبر آليات محددة حتى تقوم بالمهام المؤكلة إليها، لضمان نجاح المشاريع وينعكس ذلك في التقليل من حدة الفقر في مجتمع الدراسة.

التدريب

جدول رقم (22) يقدم ديوان الزكاة دورات تدريبية في مجال مشروعك

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	84	28
لا	102	34
لم احصل على مشروع (نقدي، عيني)	114	38
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يوضح الجدول أعلاه أن 34% من أفراد العينة الذين تحصلوا على مشروع إنتاجي أكدوا أن ديوان الزكاة لا يقدم دورات تدريبية في مجال مشروعاتهم،بالرغم من توجيه الأمانة العامة لديوان الزكاة برفع كفاءة الأسر المستفيدة من المشروعات الإنتاجية عن طريق التدريب لتجويد الأداء،لأن معظم الذين استفادوا من المشروعات هم من الذين تلقوا تعليم الأساس والثانوي كما اتضح في الجدول رقم (6) الذي يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين . والتدريب من الأمور المهمة لنجاح المشروع .

نجاح المشروع

جدول رقم (23) هل نجح المشروع الذي حصلت عليه من ديوان الزكاة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	136	45.3
لا	23	7.6
لحد ما	27	9.1
لم احصل على مشروع (نقدي ، عيني)	114	38
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

حسب الجدول أعلاه يتضح أن 45.3% من أفراد العينة الذين تحصلوا على مشروع إنتاجي أكدوا نجاح المشروع الذي تحصلوا عليه من ديوان الزكاة، هذا مؤشر جيد يبرز دور الديوان في التنمية ،لكن من الجدول رقم (22) الذي يوضح التدريب نجد نجاح المشروعات قائم على الصدفة أو تلقائية غير مخطط له هذا غير مطلوب ،لأن النجاح الحقيقي يقوم على التخطيط والتدريب والمتابعة.

ربحية المشروع

جدول رقم (24) هل المشروع الذي حصلت عليه مربح

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	132	44
لا	24	8
لحد ما	30	10
لا ينطبق	114	38
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يوضح الجدول أعلاه أن 44% من أفراد العينة الذين تحصلوا على مشروع إنتـــاجي أكدوا أن المشروع الذي تحصلوا عليه من ديوان الزكاة مربح، ومن الجدول رقم (23) الـــذي يوضح نجاح أو فشل المشروع ،ويتضح أن اغلب المشروعات ناجحة بصورة جيدة ممـــا أدى إلى زيادة الأرباح.

الحصول علي مشروع آخر

جدول رقم (25) تحصلت على مشروع آخر بعد فشل المشروع الأول

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	9	3
لا (المشاريع الناجحة)	177	59
لا ينطبق	114	38
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

حسب الجدول أعلاه يتضح أن 59% من أفراد العينة الذين لم ينجح المشروع الـــذي تحصلوا عليه من ديوان الزكاة لم يحصلوا على مشروع آخر بعد فشل المشروع الأول. ويدل هذا إلى أن الديوان يقدم مشروع إنتاجي واحد إلى أي مستفيد، في حالـــة فـــشل المـــشروع لا يحصل المستفيد مرة أخرى على مشروع آخر.

نوع المشروع الثاني

جدول رقم (26) نوع المشروع الثاني الذي حصلت عليه

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
تجاري	6	2
أنعام	3	1
الذين لم يحصل علي مشروع آخر	177	59
لا ينطبق	114	97
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يوضح الجدول أعلاه أن 2% من أفراد العينة الذين تحصلوا على مشروع آخر بعد فشل المشروع الأول نوع مشروعهم الذي تحصلوا عليه رأس مال تجاري، من خلال المقابلة التي أجراها الباحث مع سيدة محمد الفضل مدير إدارة المشروعات الإنتاجية أفادت بأن رأس المال التجاري ناجح ومقبول لدي المستفيدين بحكم طبيعة المنطقة التجارية،لذا أخت فرص توزيع أكبر من بين المشروعات الإنتاجية .

المساعدة العينية

جدول رقم (27) تحصلت على مساعدة عينية من ديوان الزكاة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	114	38
لا ينطبق (المشروعات الاجتماعية)	186	62
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

حسب الجدول أعلاه أتضح أن 38% من أفراد العينة تحصلوا على مساعدات عينية من ديوان الزكاة،هذا يدل على أن الديوان لا يركز على المساعدات العينية بصورة كبيرة، لأنها لا تزيد من دخل الأسرة .

نوع المساعدة العينية.

جدول رقم (28) نوع المساعدة العينية التي تحصلت عليها من ديوان الزكاة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
كيس الصائم	41	13.6
ملابس العيد	51	17.0
قوت العام	22	7.4
لا ينطبق (المشروعات الإنتاجية)	186	62
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح من الجدول أعلاه أن 17% من أفراد العينة الذين تحصلوا على مساعدات عينية من ديوان الزكاة تتمثل مساعدتهم في ملابس العيد وتليها نسبة 13.6 % كيس الصائم، و7.4 % من الذين تحصلا علي قوت العام من ديوان الزكاة.

المستفيدين من برنامج قوت العام

جدول رقم (29) أنت ضمن المستفيدين من برنامج قوت العام

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	22	7.4
لا	92	30.7
المشروعات الإنتاجية	186	62
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يوضح الجدول أعلاه أن 7.4% من أفراد العينة ضمن المستفيدين من برنامج قوت العام، 30.7 % لا يتلقون قوت العام جدول رقم (11) الذي يوضح مقدار الإعانة الشهرية (250-299) جنيه سوداني لذا تحتاج مزيد من التدعيم ببرامج إضافية حتى تكون المساهمة من الديوان فعالة بالنسبة للفقير.

الكمية المتحصل عليها من قوت العام

جدول رقم (30) الكمية التي حصلت عليها من قوت العام كافية

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	5	1.4
لا	15	5
لحد ما	2	1
لا ينطبق	278	92.6
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يوضح الجدول أعلاه أن 5% من المستفيدين من برنامج قوت العام يروا الكمية التـــي يحصلون عليها من برنامج قوت العام غير كافية،يعني هذا أن الديوان لا يراعي عـــدد أفـــراد الأسرة في عملية التوزيع كما يتبين من الجدول رقم (8) الذي يوضح عدد أفراد الأسرة، حيث معظم يتراوح عدد أفرادها بين (5–9) فرد، لابد من تقدير حوجة كل أسرة حسب حجمها.

السؤال الثاني: إلي أي مدى يراعي ديوان الزكاة عدالة توزيع المساعدات التي يقدمها للمستفيدين؟

كيفية تلقي الدعم

جدول رقم (31) كيف تلقيت الدعم من ديوان الزكاة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
عن طريق اللجان القاعدية	240	80.0
من مكتب ديوان الزكاة	40	13.3
عن طريق قادة المجتمع	20	6.7
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يلاحظ من الجدول أعلاه أن 80% من أفراد العينة الذين تحصلوا على مساعدات من ديوان الزكاة تحصلوا عليها عن طريق اللجان الزكوية القاعدية، وذلك لأن اللجان أكثر معرفة لأفراد المجتمع المحتاجين بحكم تواجد اللجان وسطهم في الأحياء والقرى،وذلك عن طريق تحديد استمارة تملئ بواسطة المحتاجين ثم يتم فرزها عن طريق اللجان الزكوية وبعدها ترفع لديوان الزكاة .

دور اللجان القاعدية

جدول رقم (32) رأيك في دور اللجان القاعدية

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
فعاله جداً	209	69.7
فعاله لحد ما	50	16.7
غير فعالة	41	13.7
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

من الجدول أعلاه نجد أن 69.7% من أفراد العينة يروا أن دور اللجان القاعدية فعال جداً، هذا يعني أنهم يؤدون دورهم بصورة مطلوبة في توصيل الزكاة للمستحقين، وتذليل العقبات التوجه الديوان للوصل إلى المستحق من بين الفقراء.

العلاقة بلجان المنطقة

جدول رقم (33) علاقتك بلجنة الزكاة بالمنطقة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
جيدة	199	66.3
ضعيفة	80	26.7
لا توجد علاقة	21	7
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

حسب الجدول أعلاه اتضح أن 66.3% من أفراد العينة علاقتهم باللجان القاعدية جيدة، يرجع هذا إلى وجود أسس تربط المستحق باللجان التي تعمل من خلالها، يدل ذلك على عدالة توزيع المساعدات بين المستحقين.

إشراك المستفيدين

جدول رقم(34) يتم إشراك المستفيدين لتحديد نوع المساعدة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	240	80.0
لا	60	20.0
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يوضح الجدول أعلاه أن 80% من المبحوثين أكدوا على مشاركة المستفيدين لتحديد نوع المساعدة التي تقدم لهم، هذا يدل على أن اللجان لديها معرفة باحتياجات الفقراء والمساكين من أفراد المجتمع ،كذلك متابعتهم من يستمر في تلقي الدعم ومن يخرج منهم،وما يؤكد ذلك الجدول رقم (23) الذي يوضح نجاح المشروع بنسبة (45.3%).

مساهمة المشروعات في فرص العمل

جدول رقم (35) المشروعات المقدمة من ديوان الزكاة تساهم في خلق المزيد من فرص العمل

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	250	83.7
لا	50	16.7
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يوضح الجدول أعلاه أن 83.3 % من المبحوثين أكدوا أن المشروعات المقدمة من ديوان الزكاة تساهم في خلق المزيد من فرص العمل للمستفيد، ما يعزز ذلك إفاداتهم في الجدول رقم (26) الذي يوضح مدى ربحية المشروع،بهذا قلل من البطالة وسط أفراد المجتمع من خلال نجاح المشاريع الإنتاجية .

توزيع المساهمات

جدول (36) يتم توزيع المساهمات دون تميز بين أفراد المجتمع

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
أوافق	90	30
لحد ما	100	33
لا أوافق	110	37
المجموع	300	100

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

حسب الجدول أعلاه اتضح أن 37% من المبحوثين يروا أن المساعدات التي يقدمها ديوان الزكاة لا يتم توزيعها بصورة عادلة بين أفراد المجتمع ،بينما أفاد 30%من المبحوثين يوافقون على عدالة توزيع المساهمات بصورة ترضي أفراد المجتمع .

المحور الثالث: الاجتماعي

السؤال الثالث: ما هي مساهمة ديوان الزكاة لدعم القطاع الصحي بالمنطقة؟

جدول رقم (37) دعم ديوان الزكاة للقطاع الصحي بالمنطقة

العبارات	درجة التحقق	التكرارات المشاهدة	النسبة المئوية %	التكرارات المتوقعة	الفروق التكرارية	قيمة كاي تربيع	درجة الحرية (df)	القيمة الاحتمالية للخطأ(sig)
يساعد ديوان الزكاة في علاج الأسرة	أوافق	250	83.3	100.0	150.0	338	2	.000
	محايد	30	10.0	100.0	-70.0-			
	لا أوافق	20	6.7	100.0	-80.0-			
يقدم ديوان الزكاة بطاقات تامين صحي للأسرة	أوافق	260	86.7	100.0	160.0	384	2	.000
	محايد	20	6.7	100.0	-80.0-			
	لا أوافق	20	6.7	100.0	-80.0-			
يدفع ديوان الزكاة تكاليف العلاج المباشرة للأسرة	أوافق	270	90.0	150.0	120.0	192.	2	.000
	محايد	0	0	0	0			
	لا أوافق	30	10.0	150.0	-120.0-			
يدعم ديوان الزكاة المراكز الصحية والمستشفيات	أوافق	240	80.0	100.0	140.0	302	2	.000
	محايد	10	3.3	100.0	-90.0-			
	لا أوافق	50	16.7	100.0	-50.0-			

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

يتضح من الجدول أعلاه يساعد أن ديوان الزكاة في علاج الأسرة حيث يوافق على ذلك 83.3% من المبحوثين،و يقدم ديوان الزكاة بطاقات تامين صحي للأسرة حيث وافق على ذلك 86.7% من المبحوثين بالإضافة إلى ذلك يدفع ديوان الزكاة تكاليف العلاج المباشرة للأسرة حيث يوافق 90% من المبحوثين، وأيضاً يدعم ديوان الزكاة المراكز الصحية والمستشفيات حيث يوافق على ذلك 80% من المبحوثين، وتعتبر الفروق التكرارية للعبارات فروق ذات دلالة إحصائية معنوية وذلك لأن القيمة الاحتمالية للخطأ اقل من 05. ويلاحظ أن ديوان الزكاة ساهم في القطاع الصحي مساهمة جيدة، توفير المرافق الصحية وتمليك البطاقات العلاجية أدى إلى انخفاض في الأمراض المزمنة والتقليل من وفيات الأطفال والأمهات، بالإضافة إلى خفض تكاليف العلاج، هذا شجع أفراد المجتمع على قبول العلاج بالمستشفيات

والمراكز الصحية، وهذا يؤكد الأثر الواضح لدور ديوان الزكاة في تحسين المستوى الـــصحي للمجتمع المحلى .

السؤال الرابع:ما هي مساهمة ديوان الزكاة فـــي القطـــاع التعليمـــي بمنطقـــة الدراسة؟

جدول رقم (38) يقدم ديوان الزكاة دعم لقطاع التعليم بالمنطقة

العبارات	درجة التحقق	التكرارات المشاهدة	النسبة المئوية%	التكرارات المتوقعة	الفروق التكرارية	قيمة كاي تربيع	درجة الحرية (df)	القيمة الاحتمالية للخطأ(sig)
يقوم ديوان الزكـــاة بتعلـــيم الأيتـــام بالمدارس	أوافق	260	86.7	100.0	160.0	386	2	.000
	محايد	10	3.3	100.0	-90.0-			
	لا أوافق	30	10.0	100.0	-70.0-			
يدعم ديوانا لزكـــاة طـــلاب الخـــلاوى والمساجد	أوافق	240	80.0	100.0	140.0	296	2	.000
	محايد	20	6.7	100.0	-80.0-			
	لا أوافق	40	13.3	100.0	-60.0-			
يقدم ديوان الزكـــاة وجبـــات الإفطـــار لطلاب المـــدارس الأيتام	أوافق	240	80.0	150.0	90.0	108	1	.000
	محايد	0	0	0	0			
	لا أوافق	60	20.0	150.0	-90.0-			
يدعم ديوان الزكـــاة المدارس بالمنطقة	أوافق	230	76.7	100.0	130.0	258	2	.000
	محايد	20	6.7	100.0	-80.0-			
	لا أوافق	50	16.7	100.0	-50.0-			
يقدم ديوان الزكـــاة كفالة مالية لطـــلاب الجامعات والمعاهـــد العليا	أوافق	240	80.0	100.0	0140.	302	2	.000
	محايد	10	3.3	100.0	-90.0			
	لا أوافق	50	16.7	100.0	-50.0-			

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

من الجدول أعلاه يتضح أن معظم إجابات المبحوثين تميل للموافقة علـــى العبـــارات حيث 86.7% من المبحوثين يوافقون على أن ديوان الزكاة يقوم بتعليم الأيتام بالمدارس كمـــا يوافق 80% من المبحوثين على أن ديوان ا لزكاة يدعم طلاب الخلاوى والمساجد ويقدم ديوان

الزكاة وجبات الإفطار لطلاب المدارس الأيتام. بالإضافة إلى ذلك 76.7% من المبحوثين يوافقون على أن ديوان الزكاة يدعم المدارس بالمنطقة، و80% من المبحوثين يوافقون على أن ديوان الزكاة يقدم كفالة مالية لطلاب الجامعات والمعاهد العليا، وتعتبر الفروق التكرارية للعبارات فروق ذات دلالة إحصائية معنوية وذلك لأن القيمة الاحتمالية للخطأ اقل من 05. وما يبرهن لنا إفادات المبحوثين تقرير أمانة ديوان الزكاة بالولاية لعام 2017م الذي ورد فيه عن دعم التعليم الآتي طلاب مدارس (624,522) ألف جنيه، وكفالة الطالب الجامعي (400,700) ألف جنيه، ودعم المؤسسات التعليمية (89,568) ألف جنيه، ودعم الخلاوى (329,819) ألف جنيه، دعم التعليم العام والعالي بمنطقة الدراسة أدى إلى توفير خدمات التعليم بصورة جيدة مما أدى إلى تقليل الأمية وزيادة قدرات أفراد المجتمع في تحسين المستوى التعليمي، وبالتالي ينعكس إيجاباً في دخل الأسرة، بالإضافة في الحد من تسريب طلاب المدارس، وهذا يؤكد أثر الزكاة في تنمية المجتمع المحلى.

السؤال الخامس : كيف يقدم ديوان الزكاة دعم للخدمات العامة بالمنطقة ؟

جدول رقم (39) يقدم ديوان الزكاة دعم للخدمات العامة بالمنطقة بصورة منتظمة

العبارات	درجة التحقق	التكرارات المشاهدة	النسبة المئوية%	التكرارات المتوقعة	الفروق التكرارية	قيمة كاي تربيع	درجة الحرية (df)	القيمة الاحتمالية للخطأ(sig)
يساهم ديوان الزكاة في توفير مياه الشرب بالمنطقة	أوافق	200	66.7	150.0	50.0	33.333	1	.000
	محايد	0	0	0	0			
	لا أوافق	100	33.3	150.0	-50.0-			
يقدم ديوان الزكاة معدات زراعية للمستفيدين	أوافق	150	50.0	100.0	50.0	50	2	.000
	محايد	50	16.7	100.0	-50.0-			
	لا أوافق	100	33.3	100.0	.0			
يقدم ديوان الزكاة كل المساعدات بصورة منتظمة	أوافق	270	90.0	150.0	120.0	192	1	.000
	محايد	0	0	0	0			
	لا أوافق	30	10	150.0	-120.0-			

المصدر: إعداد الباحث، بيانات الدراسة الميدانية 2018م

من الجدول أعلاه يتضح أن معظم إجابات المبحوثين تميل للموافقة علـــى العبـــارات حيث 66.7% من المبحوثين يوافقون على مساهمة ديوان الزكاة في تـــوفير ميـــاه الـــشرب بالمنطقة كما وافق 50% من المبحوثين على أن ديوان الزكاة يقدم معدات زراعية للمستفيدين بالإضافة لذلك يوافق 90% من المبحوثين على أن ديوان الزكاة يقدم كل المساعدات بصورة منتظمة، وتعتبر الفروق التكرارية للعبارات فروق ذات دلالة إحـــصائية معنويـــة وذلـــك لأن القيمة الاحتمالية للخطأ اقل من 05. وأدى توفير المياه الـــصالحة للـــشرب إلـــى الحـــد مـــن الأمراض والأوبئة واستقرار المجتمع وهذا أثر واضح للزكاة في تنمية المجتمع المحلي، كمـــا أن توفير المعدات الزراعية أدى إلى زيادة رقعة الأراضي الزراعية بمنطقـــة الدراســـة مـــن خلال التوسع في مشاريع الزراعة الآلية والتي أدت بدورها في زيادة الإنتاج ورفـــع دخـــول أفراد المجتمع وهذا يبين الأثر الإيجابي لديوان الزكاة في تنمية المجتمع المحلى.

مناقشة تساؤلات الدراسة

السؤال الأول: كيف ساهمت المساعدات التي يقدمها ديوان الزكاة في تحسين المستوى الاقتصادي للمجتمع الدراسة؟

أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن المساعدات التي يقدمها الديوان ساهمت في تحسين الوضع الاقتصادي للمبحوثين في مجتمع الدراسة وهذا من نتيجة الجدول رقم (14) نجد 61% من العينة أكدوا بأن الإعانة الشهرية المقدمة من الديوان ساهمت لحد كبير في الوفاء بإحتياجات الأسرة، وفى الجدول رقم (16) نجد أن 28.3% من المبحوثين أكدوا أن نوع مشروعهم رأس مال تجاري وفى الجدول رقم (17/4) أفاد 18.3% من أفراد العينة أن متوسط دخلهم الشهري من المشروعات يتراوح بين (1000–1999) جنيهاً شهرياً، وفى الجدول رقم (18) أكدوا 60% من المبحوثين نوع ملكية مشروعاتهم فردية وهذا يتيح لهم حرية الإدارة والتصرف على المشروع،وفى الجدول رقم (19) نوع تمول المشروع حيث أكد 46.6% تمويل كامل للمشروعات التي منحت لهم،وفى الجدول رقم (20) أكدوا 56% من أفراد العينة لديهم خبرة في مجال المشروعات التي حصلوا عليها، كما في الجدول رقم (23) أكد 45.3% من أفراد العينة نحاج المشروعات التي منحت لهم، وفى الجدول رقم (30) نجد أن 83% من المبحوثين أكدوا أن المشروعات التي يقدمها ديوان الزكاة ساهمت في خلق فرص عمل في منطقة الدراسة.

السؤال الثاني: إلي أي مدى يراعي ديوان الزكاة عدالة توزيع المساعدات التي يقدمها للمستفيدين؟

أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن توزيع المساعدات التي يقدمها ديوان الزكاة تتم بصورة عادله في مجتمع الدراسة وهذا من نتيجة الجدول رقم (31) نجد 80% من المستفيدين تلقوا المساعدات عن طريق اللجان القاعدية، وفى الجدول رقم (32) أفاد 69.7% من أفراد العينة بفاعلية دور اللجان القاعدية، كما في الجدول رقم (33) نجد 66% من المبحوثين أكدوا على أن علاقة اللجان القاعدية بمجتمع الدراسة علاقة جيدة، وفى الجدول رقم (34) نجد أن 80% من أفراد العينة أكدوا على إشراك المستفيد في تحديد نوع المساعدة، لكن نجد في الجدول رقم (36) حيث أفاد 37% من المبحوثين بعدم عدالة توزيع المساعدات بين أفراد المجتمع.

السؤال الثالث: ما هي مساهمة ديوان الزكاة في دعم الخدمات الصحية بمنطقة الدراسة؟

أكدت نتائج الدراسة الميدانية على مساهمة ديوان الزكاة في دعم الخدمات الصحية وذلك في الجدول رقم (37) حيث أفاده 83.3% من أفراد العينة على مساعدة ديوان الزكاة في علاج الأسرة،كما أكد86.7% من المبحوثين على أن يقدم ديوان الزكاة بطاقات تأمين صحي للأسرة وأكدوا 90% من أفراد العينة على أن ديوان الزكاة يدفع تكاليف العلاج المباشر للمرضى الفقراء في مجتمع الدراسة،كما أكد 80%من المبحوثين على دعم ديوان الزكاة في بناء المراكز الصحية والمستشفيات.

السؤال الرابع: ماهية مساهمة ديوان الزكاة في دعم الخدمات التعليمية بمنطقة الدراسة؟

أكدت نتائج الدراسة الميدانية علي مساهمة ديوان الزكاة في دعم الخدمات التعليمية وذلك في الجدول رقم (38) حيث أفاد 86.7% من المبحوثين على تعليم الأيتام بالمدارس في مرحلة الأساس، وأكد 80% من أفراد العينة على دعم ديوان الزكاة للطلاب بالخلاوي والمساجد وأكد 80% من أفراد العينة على تقديم وجبات الإفطار للتلاميذ كما أكدوا على دعم بناء المدارس بمنطقة الدراسة وأفاد 80% من أفراد العينة على تقديم كافلة الطالب الجامعي.

تحليل المقابلات

مقابلة رقم (1)

قالت سيده محمد الفضل، مدير إدارة المشروعات الإنتاجية بأمانة ديوان الزكاة بمحلية نيالا – ولاية جنوب دارفور.

بأن المشروعات الإنتاجية التي يقدمها ديوان الزكاة تساهم في تنمية المجتمع المحلي، وأن هنالك بعض المشروعات الإنتاجية تساهم مساهمة كبيرة في رفع المستوى المعيشي للمستفيد،ولكن بعضها لا يساهم بشئ كبير في سد إحتياجات الأسرة اليومية، مثل فناطيس المياه،وعربة الكارو.

كما لا يوجد تدريب بصورة مستمرة للمستفيدين على المشروعات التي قدمت لهم مع ضعف المتابعة، وبخصوص هذا الأمر تم رفع توصية في الورش التي يقدمها الديوان بأهمية تدريب المستفيد ورفع قدراته لإدارة المشروع لضمان النجاح، ويتابع الديوان الزكاة المشروعات التي لها علاقة بالنواحي الفنية مثل العجلات النارية وغيرها.

وأفادت أن المشروعات بصورة عامة ساهمت في زيادة دخل الفرد المستفيد، كما يوجد دعم على مستوى المجتمع من قبل الديوان متمثل في تقديم وجبات إفطار للتلاميذ بمرحلة الأساس، وإنشاء محطات مياه شرب.

يركز ديوان الزكاة على المشروعات الفردية لأن المشروعات الإنتاجية الجماعية تحتاج إلى إجراءات من الإدارة العامة لديوان الزكاة وهذا يعقد إجراء التصديق، بالإضافة إلى نسبة الفشل فيها كبير.

أما بخصوص اللجان القاعدية لها دور واضح في تحديد وتوزيع المساهمات التي يقدمها الديوان من خلال تحديد الأفراد الأكثر حوجه للزكاة وفق سياسة ديوان الزكاة،كما يوجد تدريب لهذه اللجان لمدة (12) ساعة، وفى وجهة نظري غير كافية حتى يستطيع عضو اللجنة القيام بالدور المطلوب منه.

أما في محور المجال الصحي يدعم ديوان الزكاة الصحة في ولاية جنوب دارفور عامة من خلال تقديم الخدمات الصحية للمواطنين عبر المساهمة في بناء المراكز الصحية والمستشفيات بالمحلية وتقديم العلاج المباشر المتمثل في دفع قيمة الوصفات العلاجية للمرضى الفقراء، بالإضافة إلى البطاقات العلاجية عبر مظلة التأمين الصحي للأسر.

محور التعليم أيضا يوجد دعم للخدمات التعليمية بالمحلية في مجال التعليم العام والتعليم العالي، في العام بتمثل في بناء المدارس ودفع رسوم التلاميذ الأيتام وإفطارهم والحقيبة المدرسية، بالإضافة إلى برنامج كفالة الطالب الجامعي.

مقابلة رقم (2)

قالت نعمات عبد المنعم، مدير إدارة المصارف بديوان الزكاة بمحلية نيالا 2018/9/15م

تساهم المشروعات الإنتاجية التي يقدمها ديوان الزكاة للأسرة بصورة فاعلة في زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة للأسرة المستفيدة،والمشروعات لديها أرباح كثيرة إذا أديرت بطريقة صحيحة وكتب لها النجاح، والديوان يقدم دورات تدريبية للمستفيدين من المشروعات الإنتاجية حسب المشروع قبل الإستلام.

أما بخصوص المتابعة يقوم الديوان بالمتابعة الدورية عن طريق اللجان القاعدية بالمشاركة مع ديوان الزكاة،ويركز ديوان الزكاة في تقديم المشروعات على الفردية لفشل المشروعات الجماعية في الإدارة،كما يقدم الديوان ورش عمل تدريبية للجان القاعدية بمستويات عالية قبل إستلام المهام، لكن نلاحظ أن اللجان القاعدية لا تهتم بذلك التدريب كثيراً،هل لديهم أجر مقابل العمل ؟ لا يوجد أجر بالنسبة للجان القاعدية لكن يمكن أن يمنحوا مساعدات من الديوان، وتعمل اللجان وفق خطط وبرامج ديوان الزكاة على مستوى الأحياء المختلفة،ويتم إختيار العضو في اللجان الزكوية بإنتخاب شبي من كل حي معني وذلك وفقاً لسياسات ديوان الزكاة الرامية لتحسين الخدمات التي تقدم للفقراء للحد من الفقر وسط المجتمع، وأضافت أن هنالك سجلات دائمة للفقراء والمساكين بالأحياء عند كل رئيس لجنة زكوية حتى لا يتكرر المستفيد.

جانب التعليم يساعد ديوان الزكاة التعليم من خلال الدعم المباشر للتلاميذ متمثل في الحقيبة المدرسية شاملة كل متطلبات التلميذ والإفطار في المدرسة ودفع المصروفات الدراسية وكفالة الطالب الجامعي، بالإضافة إلى المساهمة في بناء المدارس.

أيضاً في مجال التعليم يساهم الديوان مساهمة فاعلة من خلال العلاج المباشر و بطاقات التأمين الصحي والإرساليات والمساهمة في بناء المراكز الصحية والمستشفيات.

مقابلة رقم (3)

قال بخيت عيسى موسى عضو لجنة قاعدية

بتم تكوين اللجان القاعدية من إمام مسجد الحي وممثل اللجنة الشعبية وممثل الحي وأحد دافعي الزكاة بالحي ومن قادة المجتمع والمرأة وممثل الشباب، ويتم إختيارهم بالإنتخاب بحضور ممثل من الزكاة بالمحلية،ومهام اللجان مساعدة الديوان في تنفيذ إختصاصاته وإشاعة روح التعاون والتكافل بين المواطنين في الأحياء والقرى والفرقان، وحصر الفقراء والمساكين وتحديد الفقراء الأكثر حوجهة من بينهم، والإحتفاظ بسجل دائم لهم مع تحديث هذا السجل بصورة مستمرة وإفادة الديوان بذلك.

أما المشروعات التي يدمها الديوان يتم توزعها بعدالة بين المستحقين ،من خلال تحديد حالة كل فقير في الحي وتمنح للفقراء الأكثر فقراً من بينهم،وتساهم تلك المشروعات في تحسين مستوى معيشة الفقير وزيادة دخلة، وبالأخص مشروع رأس المال التجاري والطاحونة والأبقار الحلوب.

أما برنامج قوت العام وكيس الصائم وكساء العيد نعم يقدمها ديوان الزكاة في مناسبات معينة في العام تساعد الفقير في تلك الفترة ولكن لا تفي لسد حاجته، خاصة قوت العام يخصص 2 جوال ذرة للأسرة بغض النظر عن حجمها.

كما يقدم الديوان في مجال الصحة خدمات صحية في المراكز والمستشفيات مثل العلاج المباشر وبطاقات التأمين الصحي وهذه الخدمات لها دور فاعل في تقليل المشكلات الصحية للفقراء.

وكذلك في التعليم يساهم الديوان في بناء المدارس ودفع رسوم دراسية للأيتام وتقديم وجبات الإفطار للتلاميذ بالمدرسة، والتعليم العالي يقدم الديوان كفالة الطالب الجامعي تصل إلى (100جنيه) شهرياً رغم أنه مبلغ بسيط لكن يساهم في تقليل معانات الطلاب.

النتائج

مما سبق من تحليل ومناقشة توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1/ يقدم ديوان الزكاة مساعدات نقدية وعينية ومشروعات إنتاجية للمستفيدين بمجتمع الدراسة.

2/ معظم الذين تحصلوا على مساعدات مادية يتراوح مقدار إعانتهم بين (251-300) جنيه.

3/ يواجه معظم المبحوثين صعوبات في الحصول على الدعم النقدي من ديوان الزكاة تتمثل في صعوبة الإجراءات الإدارية.

4/ الدعم الشهري المقدم من ديوان الزكاة يساعد المستفيدين لحد كبير في الوفاء باحتياجات الأسرة.

5/ معظم المستفيدين الذين تحصلوا على مشروع إنتاجي ملكية مشروعهم فردي بتمويل كامل للمشروع وقدم لهم رأس مال تجاري.

6/ أغلب المستفيدين الذين تحصلوا على مشروع إنتاجي يتراوح دخل مشروعهم بين (3001-4001) جنيه في الشهر.

7/ معظم المستفيدين الذين تحصلوا على مشروع إنتاجي لديهم خبرة في مجال المشروع الذي حصلوا عليه من ديوان الزكاة.

8/ أكد أغلب المستفيدين الذين تحصلوا على مشروع إنتاجي عدم وجود متابعة من قبل ديوان الزكاة لمشروعهم بعد الحصول عليه.

9/ معظم المستفيدين الذين تحصلوا على مشروع إنتاجي أكدوا أن ديوان الزكاة لا يقدم دورات تدريبية في مجال مشروعاتهم.

10/ أكد معظم المستفيدين الذين تحصلوا على مشروع إنتاجي نجاح المشروع الذي تحصلوا عليه من ديوان الزكاة.

11/ أغلب المستفيدين الذين تحصلوا على مشروع إنتاجي أكدوا أن المشروع الذي تحصلوا عليه من ديوان الزكاة مربح.

12/ معظم المستفيدين الذين تحصلوا على مساعدات عينية من ديوان الزكاة تتمثل مساعدتهم في كيس الصائم وبرنامج قوت العام.

13/ أغلب المستفيدين من برنامج قوت العام يرون أن الكمية التي يحصلون عليها من قوت العام غير كافية.

14/ معظم المستفيدين الذين تحصلوا على مساعدات من ديوان الزكاة تحصلوا عليها عن طريق اللجان القاعدية بالمنطقة.

15/ يؤكد معظم المستفيدين أن دور اللجان القاعدية بالمنطقة فعال جداً وتربطهم علاقة جيدة بها.

16/ يتم إشراك المستفيدين لتحديد نوع المساعدة التي يقدمها ديوان الزكاة بالمنطقة

المشروعات المقدمة من ديوان الزكاة تساهم في خلق المزيد من فرص العمل بالمنطقة.

17/ لا يتم توزيع المساعدات التي يقدمها الزكاة بصورة عادلة ودون تميز بين أفراد المجتمع.

18/ يقدم ديوان الزكاة دعم للقطاع الصحي بالمنطقة وذلك من خلال تقديم بطاقات تامين صحي للأسرة ودفع تكاليف العلاج المباشرة للأسرة بالإضافة لدعمه للمراكز الصحية والمستشفيات.

19/ يقدم ديوان الزكاة دعم لقطاع التعليم بالمنطقة وذلك بدعمه تعليم الأيتام بالمدارس ودعم طلاب الخلاوى والمساجد وتقديم وجبات الإفطار لطلاب المدارس الأيتام بالإضافة لذلك يدعم ديوان الزكاة المدارس بالمنطقة.

20/ يقدم ديوان الزكاة دعم للخدمات بالمنطقة حيث يساهم ديوان الزكاة في توفير مياه الشرب بالمنطقة كما يقدم ديوان الزكاة معدات زراعية للمستفيدين.

21/ يقدم ديوان الزكاة كل المساعدات بصورة منتظمة.

التوصيات

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج خرجت بالتوصيات الآتية:

1/ المتابعة المستمرة من قبل ديوان الزكاة عن طرق آليات محددة مع وضع إطار محددة لتلك الآليات حتى تستطيع القيام بدورها المطلوب لضمان نجاح المشروعات التي تم توزيعها للمستفيدين ومن ثم يكون لها الأثر الإيجابي في رفع قدرات المستفيدين،وينعكس ذلك على أفراد المجتمع بمنطقة الدراسة.

2/ الاهتمام بالتدريب لاكتساب الخبرات وزيادة قدرات وموارد أفراد المجتمع وإيجاد طرق جديدة لزيادة الدخل ومن ثم تحسين المستوى المعيشي.

3/ توخي العدالة في توزيع الإعانات لأفراد المجتمع وذلك بعمل مسح عن طريق اللجان القاعدية لمعرفة أكثر الأفراد احتياجاً لتقديم المساعدة التي تناسبه بعد عمل دراسة لنوع مشروعه.

4/ ضرورة التأكد من توفر البيئة الملائمة لضمان نجاح المشروع بعمل زيارة ميدانية للمستفيد.

5/ زيادة الكفالة الشهرية حتى تساهم مساهمة فعالة في سد إحتياجات الأسرة .

6/ عدم منح أي مشروع إنتاجي إلا بعد تقديم دراسة جدوى للمشروع حتى يضمن النجاح.

7/ زيادة مقدار قوت العام على حسب حجم أسرة المستفيد من هذا البرنامج.

8/ تقليل الإجراءات الإدارية لتسهيل وصول المساهمات للفقراء بمجتمع الدراسة.

9/ على الديوان وضع خطط متكاملة تواجه تقليل الفقر بمجتمع الدراسة والمجتمعات الأخرى.

10/ زيادة كفالة الطالب الجامعي حتى تساهم في تقليل إحتياجات الطالب الشهرية.

11/ العمل على تدريب اللجان القاعدية حتى تستطيع القيام بالمهام الموكل وذلك من خلال القدرة على عمل دراسة كاملة عن مقدم الطلب ووصف حالته الإجتماعية والإقتصادية وملء إستمارة البحث الإجتماعي بدقة وأمانه مع بيان المعلومات المطلوبة، بالإضافة إلي نزول الموظفين إلى العمل الميداني وعدم الإكتفاء بتقارير اللجان القاعدية ربما تتأثر بالأهواء أو العلاقات الشخصية في تحديد احتياجات المستحقين، ذلك للتأكد من وصول الزكاة إلى المستفيدين في الوقت المناسب.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

القرآن الكريم.

ثانياً: المراجع:

1. ابن إدريس، منصور بن خالد، (1997م) كشاف القناع عن متن الإقناع، الطبعة الأولى الجزء الثاني عالم الكتب للطباعة والنشر،لبنان.
2. احمد، احمد المجذوب(2001م) ،ملامح من سيرة الزكاة في السودان، ورقة مقدمة لدورة إدارات الزكاة للعاملين بادارات الزكاة بمصر، جدة.
3. احمد، حسين عبد الحميد، (2009م) ،التنمية اجتماعيا وثقافياً وسياسياً وإدارياً وبشرياً، دار النشر مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية .
4. إحميدي، تاج السر ميرغني (2013م) ،الصرف الإداري من الزكاة على الجهاز الإداري المالي دراسة تطبيقية على ديوان الزكاة في السودان،1997م–2003م، دار النشر مطبعة أرو.
5. البابا، طلال، (1986م)، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث،ط3 ، دار الطباعة ، بيروت .
6. جامع، حمد نبيل، (1975م) ،المفتتح في علم الإجتماع ، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية .
7. الحسن، إحسان محمد، (2010م) ،النظريات الاجتماعية المتقدمة(دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة)، دار وائل للنشر، مصر.
8. حسن، عبد الباسط محمد، (1977م) ، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة.
9. الحسن، موسى المبارك (1995م)، تاريخ دارفور السياسي، دار الخرطوم لطباعة والنشر،السودان.
10. حماد، إسماعيل، معجم الصحاح بيروت دار العلم للملايين الجزء الثاني الطبعة الثالثة.
11. حمزة، احمد إبراهيم (2015م)، التخطيط الاجتماعي ، دار المسرة للنشر والتوزيع، عمان.
12. رجب ، إبراهيم عبد الرحمن، (1990م) مفاهيم ونمازج تنمية المجتمع المحلي، القاهرة.
13. الرفاعي، عادل محمود، (2005م) ، المعهد العالي لخدمة الاجتماعية،بحث منشور، سوهاج، مصر.

14. السروجي، طلعت مصطفى(2013م) ،التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج، المكتب الجامعي الحديث، جامعة حلوان.
15. سلامة، علي إبراهيم، (1991م) ، اقتصاديات التنمية، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر .
16. السمالوطي، إقبال الأمير،(2010م) ، التنمية الاجتماعية العقد الاجتماعي في مصر، (القاهرة: دار الكتب).
17. السمالوطي، نبيل،(1978م) علم إجتماع التنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
18. شتا، السيد علي، (1999م) نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع، مكتبة الشعاع الفنية، القاهرة.
19. صابر، محي الدين، (1983م) قضايا التنمية في المجتمع العربي ،ط1، دار النويشة للنشر.
20. عبد الجواد، نصر رأفت، (1984م) تنمية المجتمع المحلي ،دراسات في التنمية الاجتماعية، مدخل أسلامي،مكتبة نهضة الشرق، لقاهرة.
21. عبد الحميد، عبد المطلب (2001م) ،التمويل المحل والتنمية المحلية، الدار الجامعية للطباعة النشر، مصر.
22. عبد الحي، عبد المنعم، (1983م) المتغيرات الاجتماعية والثقافية ودورها في القيمة الاقتصادية ،دار النشر،القاهرة.
23. عبد القادر، محمد بشير(بدون) ،نظام الزكاة في السودان ،الخرطوم دار النشر دار جامعة امدرمان الإسلامية للطباعة .
24. عبد اللطيف، رشاد احمد(2007م)،تنمية المجتمع المحلي ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية.
25. عبد الله، عبد الله التوم (2005م)،أساسيات التنمية الريفية ،ط 3، مطبعة الحرية، امدرمان.
26. عبد العال، عبد الحليم رضا،(1986م) تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق، المطبعة التجارية الحديثة ،القاهرة.
27. عجيمة، محمد عبد العزيز(1983م)، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت .
28. العدلي،فاروق محمد(1982م) دراسات في التنمية الإجتماعية والإقتصادية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر.

29. العسقلاني، الأمام بن حجر، (1402هـ) فتح الباري (بشرح صحيح البخاري)، ط2، ج1 (بيروت دار إحياء التراث العربي .
30. علي، سليم العلاونة (1996م)أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية ،دار الفكر والنشر والتوزيع ،عمان.
31. علي، ماهر أبو المعاطي (2010م) الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة، سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية، الكتاب الثالث ، مكتبة الجامعة الحديثة، جامعة حلوان، جامعة حلوان.
32. عمر، معن خليل، (2013م) ، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دار الزهراء، الرياض.
33. عيد، حسن إبراهيم،(1990م) ، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
34. عيد، عادل عبد اللطيف، (2016م) ، التكافل الاجتماعي والاقتصادي في الإسلام، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
35. كفاوين، محمود (2010م) إدارة المؤسسات الاجتماعية، دار النشر جامعة القدس المفتوحة ،القاهرة .
36. محمد، سمير كامل(بدون)، التنمية الاجتماعية مفهومات أساسية ورؤية واقعية ،المكتب الجامعي الحديث.
37. محمد، عبد الفتوح (2002م) الأتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الإجتماعية، الناشر المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية
38. المخزنجي السيد أحمد،(2000) ،الزكاة وتنمية المجتمع، الطبعة الثانية مكة المكرمة، العالم الإسلامي.
39. مسعد، محي محمد (1998م)، نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية.
40. مسعود، مجيد(1984) التخطيط لتقدم الاقتصادي والاجتماعي، سلسلة عالم المعرفة (73) ،الكويت
41. النمر، سعود بن محمد (2017م)، الإدارة العامة الأسس والوظائف والاتجاهات الحديثة، دار النشر الشفري للنشر وتقنية المعلومات المملكة العربية السعودية.
42. نور، محمد إدريس، (2005م) مفاهيم في التنمية الريفية شركة مطابع السودان للعملة دار النشر الخرطوم.
43. يحيى ، أحمد إسماعيل، (بدون) الزكاة عبادة مالية وإدارة اقتصادية (القاهرة دارة المعارف ، (17) نقلا عن المبسوط أبو بكر محمد بن سهل السرخسي رحمه الله .

ثالثاً: الرسائل الجامعية :

1. أحمد، وفاء عبد الرحمن (2006م) رسالة ماجستير غير منشورة الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للمشروعات الإنتاجية بديوان الزكاة بالسودان ــ قسم الإقتصاد ، جامعة أمدرمان الإسلامية.
2. بخيت ، محمد آدم (2008) رسالة دكتوراه غير منشورة معوقات التنمية الاقتصادية في السودان ، نموذج في ولايات دارفور في الفترة 1990 – 2004م ، جامعة أم درمان الإسلامية.
3. سعيد، آدم عيسى(2004م) ، أثر الزكاة في مكافحة الفقر ، قسم الإقتصاد ، جامعة النيلين .
4. صالح، عمر احمد (2008م)، رسالة ماجستير غير منشورة مشاكل التنمية في المجتمع السوداني ، دراسة حالة قرية قجة، ولاية القضارف، جامعة الزعيم الأزهري.
5. الطيب، سلمى بشير(2011م) ، دور ديوان الزكاة في دعم علاج مرض الفقراء ، قسم تنمية المجتمع ، جامعة النيلين .
6. علاء، محمد فادي (2005م) المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، بحث منشور سوهاج مصر .
7. علي، كمال أبو القاسم (2011م)، رأس المال الاجتماعي مورداً للتنمية المحلية في بعض محليات ولاية البحر الأحمر، في الفترة 1984م – 2010م ، جامعة الخرطوم .
8. محمد، خديجة خضر(2005م)، دور ديوان الزكاة في تمويل مشاريع الأسر المنتجة، جامعة أمدرمان الإسلامية ، قسم الإقتصاد.
9. محمد، عباس أحمد(2005)، الوعي بالمشاركة ودورها في رفع مشاريع العمل الاجتماعي الطوعي في التنمية الريفية، دراسة حالة مشاريع جمعية الهلال الأحمر السوداني البحر الأحمر، جامعة أم درمان الإسلامية، معهد بحوث دراسات العالم الإسلامي، رسالة ماجستير.
10. مهدي، عادل(2005م) ــ دور ديوان الزكاة في تخفيف حدة الفقر، رسالة جامعية غير منشورة ، قسم تنمية المجتمع ، جامعة النيلين.

رابعاً: التقارير:

1. إدارة التحصين وزارة الصحة بولاية جنوب دارفور،2017م.
2. الأمانة العامة لديوان الزكاة – سلسلة بحوث الزكاة (14)الدليل الفقهي لديوان الزكاة ،2011م.

3. تقرير وزارة الثروة الحيوانية ولاية جنوب دار فور،2004م.
4. قانون الزكاة لسنة 2001م (ملحق التشريع للجريدة الرسمية لجمهورية السودان، رقم 1666 مستخرج من ملحق 31/ 2000/21م) الفصل الأول، المادة 3
5. مركز الإحصاء السكاني 2008م.
6. لائحة تنظيم عمل اللجان القاعدية 2011م.

خامساً: المراجع الأجنبية :

Williwmevan, dimensions of participation in voluntary association in social forces (worth Carolina- ,university of north Carolina, vd. 36, 1957.

U.N,report,41.opt,city.

fnesonl, p419., rauasy and vemed ,community structure and change

William even, dimensions of participation in voluntary association social forces, Vol. 36 December 1957.

Modgan R.D g England E.R, Evaluation community Development Block grant programs Acizens group prepectiue in policy atudies Journal Oklahoma , U,S,A

1983 .

Curly .Community Development as Process, Columbia , Mo University of Missouri press, 1980.

Llano University, Department of community Development, Au Evaluation of Community Development

سادساً: الشبكة العنكبوتية:

1. https;//ar.wikipedia.org/wiki/29-1-2019.
2. http://raseef22.com

الملاحـــــق

ملحق رقم (1)

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

معهد تنمية الأسرة والمجتمع

استبيان لأعداد بحث عن دور ديوان الزكاة في تنمية المجتمع المحلي
دراسة تجربة ديوان الزكاة بولاية جنوب دارفور

أخي الكريم أختي الكريمة هذا الأستبيان خاص بجمع بيانات لأغراض هذه الدراسة،عليه أن البيانات الواردة في الأستبيان تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم جزيل الشكر والتقدير ، ، ،

الباحث/ النور محمد موسى النور

الرجاء الإجابة على الأسئلة في المكان المناسب .

أولاً: محور المعلومات الأولية :

1/ النوع :

أ/ ذكر ( ) ب/ أنثى ( )

2/ العمر:

.....

3/ الحالة الاجتماعية (الزواجية) :

أ/ غير متزوج ( ) ب/ متزوج ( )

د/ مطلق ( ) هـــ/ أرمل ( )

4/ المستوي التعليمي :

أ/ خلوة ( ) ب/ أساس ( )

ج/ ثانوي ( ) د/ جامعي ( )

هـــ/ فوق الجامعي ( )

5/ المهنة:

أ/ عامل ( ) ب/ موظف ( )

ج/ مزارع ( ) د/ أعمال حرة ( )

هـــ/ تربية حيوان ( ) و/ تجارة ( )

ك/ أخرى ( ) حدد رجاءً .....

6/ كم عدد أفراد الأسرة التي تعولها :

أ/ 1 – 4 أفراد ( ) ب/ 5 – 9 أفراد ( )

ج/ 10 – 14 فرد ( )

7/ نوع السكن:

أ/ بنيان مسلح ( ) ب/ طوب احمر ( )

ج/ طوب اخضر ( ) هـــ/ قطاطي ( )

المحور الثاني الاقتصادي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة معنوية بين المساعدات التي يقدمها ديوان الزكـــاة وتحـــسين مستوى المعيشة

1/هل تحصلت علي مساعدة من ديوان الزكاة ؟

أ/ نعم ( ) ب/لا ( )

2/إذا كانت الإجابة بـــ(نعم) ما نوع المساهمة ؟

أ/ نقدية ( ) ب/ مشروعات إنتاجية ( )

3/ إذا كانت نقدية ما مقدار الإعانة ؟

أ/ أقل من 250جنيه ( ) ب/250 – 300 جنيه ( )

ج/350 – 400 جنيه ( ) د/ أكثر من 400 جنيه ( )

4/هل تواجه مشاكل في الحصول علي الدعم النقدي من ديوان الزكاة ؟

أ/ نعم ( ) ب/لا ( )

5/ إذا كانت الإجابة بـــ(نعم) ما نوع المشقة التي تواجهها ؟

أ/ صعوبة الإجراءات الإدارية ( ) ب/ قلة أموال ديوان الزكاة ( )

ج/ كثرة المترددين ( )

د/ أخرى ( ) حدد .....

6/ ما رأيك في الدعم الشهري المقدم من ديوان الزكاة ؟

أ/ تكفي لسد حاجات الأسرة ( )

ب/ تساعد لحد كبير في الوفاء باحتياجات الأسرة ( )

ج/ تساعد بقدر ضعيف في الوفاء باحتياجات الأسرة ( )

د/ لا تساهم بشئ يذكر في سد احتياجات الأسرة ( )

7/ هل تحصلت علي مشروع إنتاجي من ديوان الزكاة؟

أ/ نعم ( ) ب/لا ( )

8/إذا كانت الإجابة بـــ(نعم) ما نوع المشروع ؟

أ/عربة كارو ( ) ب/ ماكينة خياطة ( )

ج/ طاحونة ( ) د/ تربية أغنام ( )

هـــ/ رأس مال تجاري ( )

و/ أخرى ( ) حدد .....

9/ ما متوسط الدخل الشهري من المشروع ؟ .....

10/ ما نوع ملكية المشروع ؟

أ/ فردى ( ) ب/جماعي ( )

11/ ما نوع التمويل المقدم من الديوان ؟

أ/ كامل ( ) ب/ جزئ ( )

12/ هل لديك خبره في مجال المشروع الذي تحصلت عليه ؟

أ/ نعم ( ) ب/ لا ( ) ج/ لحد ما ( )

13/ هل يقوم ديوان الزكاة بمتابعة المشروع بعد الحصول عليه ؟

أ/ نعم ( ) ب/لا ( )

14/ هل يقدم ديوان الزكاة دورات تدريبية في مجال مشروعك؟

أ/ نعم ( ) ب/لا ( )

15/ هل نجح المشروع الذي تحصلت عليه من الديوان

أ/ نعم ( ) ب/لا ( ) ج/ لحد ما ( )

16/ إذا كانت الإجابة بـــ(لا) اذكر السبب ؟ .....

17/ هل المشروع مربح ؟

أ/نعم ( ) ب/لا ( ) ج/ لحد ما ( )

18/هل تحصلت علي مشروع آخر بعد فشل المشروع الأول؟

أ/ نعم ( ) ب/لا ( )

19/ إذا كانت الإجابة بـــ(نعم) ما نوع المشروع ؟ .....

20/ هل تحصلت علي مساعدة من ديوان الزكاة في المناسبات المختلفة ؟

أ/ نعم ( ) ب/لا ( )

21/إذا كانت الإجابة بـــ(نعم) ما نوع المساعدة ؟

أ/كيس الصائم ( ) ب/ ملابس العيد ( )

ج/ أخرى ( ) حدد.....

22/ هل أنت من ضمن المستفيدين من برنامج قوت العام ؟

أ/ نعم ( ) ب/لا ( )

23/ إذا كانت الإجابة بنعم هل الكمية التي تحصلت عليها كافية؟

أ/ نعم ( ) ب/لا ( ) ج/ لحد ما ( )

الفرضية الثانية: توجد علاقة معنوية بين عدالة توزيـــع المـــساعدات وتحقيـــق الأهـــداف المطلوبة منها

24/ كيف تلقيت الدعم من ديوان الزكاة ؟

أ/عن طريق اللجان القاعدية ( )

ب/ من مكتب ديوان الزكاة مباشرة ( )

ج/ عن طريق قادة المجتمع ( )

25/ ما رأيك في دور اللجان القاعدية؟

أ/ فعالة جداً ( ) ب/ فعالة إلى حد ما ( ) ج/ غير فعالة ( )

26/ هل علاقتك بلجنة الزكاة بالمنطقة ؟

أ/ علاقة جيدة ( ) ب/ علاقة ضعيفة ( ) ج/ لا توجد علاقة ( )

27/ هل يتم إشراك المستفيدين لتحديد نوع المساعدة ؟

أ/ نعم ( ) ب/ لحد ما ( ) ج/ أحياناً ( )

28/ هل المشروعات المقدمة من ديوان الزكاة تساهم في خلق مزيد من فرص العمل ؟

أ/ نعم ( ) ب/ لا ( ) ج/ أحياناً ( )

29/ يتم توزيع المساعدات التي يقدمها ديوان الزكاة دون تميز بين إفراد المجتمع؟

أ/ أوافق ( ) ب/ لحد ما ( ) ج/ لا أوافق ( )

المحور الثالث : الإجتماعي:

الفرضية الثالثة: توجد علاقة معنوية بين دور ديوان الزكاة و دعم القطاع الصحي

1/ يساعد ديوان الزكاة في علاج الأسرة ؟

أ/ أوافق ( ) ب/ محايد ( ) ج/ لا أوافق ( )

2/يقدم ديوان الزكاة بطاقات تأمين صحي للأسرة ؟

أ/ أوافق ( ) ب/ محايد ( ) ج/ لا أوافق ( )

3/ يدفع ديوان الزكاة تكاليف للعلاج المباشر للأسرة ؟

أ/ أوافق ( ) ب/ محايد ( ) ج/ لا أوافق ( )

4/ يدعم ديوان الزكاة المراكز الصحية والمستشفيات ؟

أ/ أوافق ( ) ب/ محايد ( ) ج/ لا أوافق ( )

الفرضية الرابعة: توجد علاقة معنوية بين دور ديوان الزكاة ودعم القطاع التعليم

5/ يقوم ديوان الزكاة بتعليم الاهتمام بالمداس؟

أ/ أوافق ( ) ب/ محايد ( ) ج/ لا أوافق ( )

6/ يدعم ديوان الزكاة طلاب الخلاوى والمساجد ؟

أ/ أوافق ( ) ب/ محايد ( ) ج/ لا أوافق ( )

7/ يقدم ديوان الزكاة وجبات إفطار لطلاب المدارس والأيتام ؟

أ/ أوافق ( ) ب/ محايد ( ) ج/ لا أوافق ( )

8/ يقدم ديوان الزكاة كفاله مالية لطلاب الجامعات والمعاهد العليا .

أ/ أوافق ( ) ب/ محايد ( ) ج/ لا أوافق ( )

9/ يدعم ديوان الزكاة المدارس بالمنطقة ؟ .

أ/ أوافق ( ) ب/ محايد ( ) ج/ لا أوافق ( )

10/ يساهم ديوان الزكاة في توفير مياه الشرب بالمنطقة ؟

أ/ أوافق ( ) ب/ محايد ( ) ج/ لا أوافق ( )

11/ يقدم ديوان الزكاة معدات زراعية للمستفيدين ؟

أ/ أوافق ( ) ب/ محايد ( ) ج/ لا أوافق ( )

12/ يقدم ديوان الزكاة كل المساعدات بصورة منتظمة ؟

أ/ أوافق ( ) ب/ محايد ( ) ج/ لا أوافق ( )

ملحق رقم (2)

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الاسم	الدرجة العلمية	مكان العمل
1	د. محمد حمد محمد احمد	أستاذ مشارك	جامعة الجزيرة
2	د. غادة عبد الهادي النور	أستاذ مساعد	جامعة الجزيرة
3	د. نجلاء عبد الرحمن وقيع الله	أستاذ مساعد	جامعة النيلين
4	د. اسمهان محجوب	أستاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
5	د. هيثم إبراهيم	أستاذ مشارك	جامعة الجزيرة

جدول يوضح

إجمالي الصرف في المصارف الشرعية لأمانة الزكاة جنوب دارفور لعام 2017م

البيان	الصرف الفعلي بالجنية	المستفيدين
أفقي	51682368	170586
رأسي	27689998	3448
غارمين	3129732	1000
ابن السبيل	476018	1438
الدعوية	3068115	1801
في سبيل الله	618189	1329
الجملة	86664420	179602

المصدر: إدارة المصارف أمانة ديوان الزكاة ولاية جنوب دارفور،لعام 2017م.